Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

146TH IPU ASSEMBLY
المنامة، البحرين
MANAMA, BAHRAIN
11-15 MARCH 2023 - ١١-١٥ مارس ٢٠٢٣

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 146، والدورة الـ 211، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

المنامة، مملكة البحرين، 11 – 15 آذار/مارس 2023

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،

حول *اجتماعات* الجمعية العامة الـ 146، والدورة الـ 211، للمجلس الحاكم،

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،

المنامة، مملكة البحرين، 11 – 15 آذار/مارس 2023

مقدمة:

بدعوة من برلمان مملكة البحرين، انعقدت اجتماعات الجمعية العامة السادسة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ 211 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في المنامة (مركز البحرين العالمي للمعارض (EWB)، وحلبة البحرين الدولية (BIC)) في الفترة من 11 إلى 15 آذار /مارس 2023.

شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية تمثل (136) برلماناً أعضاءً في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع الاجتماعات، وأهم القضايا التي تم تداولها، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. والأمانة العامة للاتحاد تأمل أن تتلقى أي ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أي تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وسيوزّع على البرلمانات والمجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حفل الافتتاح	04-01
اجتماعات الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم	30-05
اجتماعات الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي	89-31
اللجنة التنفيذية	97-90
اللجنة الفرعية للتمويل	98
منتدى النساء البرلمانيات	100-99
منتدى البرلمانيين الشباب	101-100
اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى	112-102
اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي	124-112
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	132-124
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	140-133
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	140
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	140
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	141
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	141
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	150-142
الخاتمة	151

أولاً – حفل الافتتاح

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز البحرين العالمي للمعارض (EWB)، في المنامة، مملكة البحرين يوم السبت 11 آذار/مارس 2023، عند الساعة 19:00.
تم عزف النشيد الوطني لمملكة البحرين.

رحب معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، نيابة عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بالوفود وتمنى لهم طيب الإقامة في مملكة البحرين، بلد المحبة والتسامح. وقد تم اختيار موضوع الجمعية العامة، *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*، ليعكس تاريخ مملكة البحرين بوصفه مكان التقاء للثقافات التي تعيش معاً في وئام. وأكد معاليه أن من شأن رفض الانقسام والكراهية واحتضان التضامن الإنساني أن يجعل العالم أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً، وأن يهيئ الظروف المناسبة للتنمية المستدامة.

ويواجه العالم أزمات متعددة من الكراهية والعداوة والحرب والإرهاب والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتهديدات التي يتعرض لها الأمن المائي والغذائي. ومن أجل الأجيال المقبلة، يحتاج القادة والبرلمانيون إلى العمل في شراكة من أجل عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وأمناً. وتُمثل الدبلوماسية البرلمانية حجر الأساس في هذا التعاون، مما يسمح للبرلمانيين بتبادل الخبرات والعمل معاً لإيجاد حلول أكثر فعالية للتحديات المشتركة. ويرد اعتباران أساسيان للدبلوماسية البرلمانية هما احترام حقوق الإنسان وحريته وكرامته، إلى جانب احترام السيادة والسلامة الإقليمية ومبدأ عدم التدخل.

وتُعتبر مملكة البحرين مملكة ديمقراطية نابضة بالحياة، حيث بلغت نسبة إقبال الناخبين 73 في المئة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي ملتزمة تماماً بحقوق الإنسان وحرية مواطنيها والمقيمين فيها. وقال معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة إنه يتطلع إلى أن تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا المدرجة في جدول أعمالها ودعا المندوبين إلى قضاء بعض الوقت في اكتشاف واقع مملكة البحرين، وهي بلد آمن ومسالم ومتسامح ومزدهر.

وأعلن معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة افتتاح الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

وتحدث ***معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين***، قائلاً إنه يمكن استخدام الدبلوماسية البرلمانية لإيجاد حلول مبتكرة للقضايا التي يواجهها العالم. وتسود الديمقراطية في مملكة البحرين منذ أكثر من 100 عام وهي موطن لشعوب من معتقدات وثقافات وأعراق مختلفة، ومع ذلك متحدون في دعم مُثُل التسامح والسلام والمحبة والتعايش. ولطالما كانت مملكة البحرين أيضاً مناصرة للحوار بين الأديان والسلام. وستتيح الجمعية العامة للمندوبين الحاضرين في المنامة الفرصة لتسليط الضوء على أفضل الممارسات من برلماناتهم، والاتفاق على التزامات جماعية بالقيم الإنسانية، وتوسيع آفاقهم، والانضمام معاً لرفع أصوات البرلمانات لصالح التعايش والتسامح والسلام لما فيه خير البشرية جمعاء.

ورحبت ***الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، رئيسة الدورة الـ 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة***، بالوفود إلى أرض التسامح والسلام والتنوع. إذ تُعتبر مملكة البحرين موطن لكثير من المهاجرين ولديها تشريعات واسعة النطاق لضمان حماية حرياتهم. وقد تجلى التزام مملكة البحرين بالسلام والمحبة والتعايش والتسامح من خلال زيارة البابا فرانسيس إلى البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويواجه العالم العديد من النزاعات والأزمات المتشابكة. وانعكست الزلازل الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وتركيا على شكل "زلازل" من صنع الإنسان ناجمة عن انقلابات ونزاعات، وأسفرت مجتمعة عن تشريد الملايين من الناس.

وبالعمل معاً، يمكن للبرلمانات أن ترفع أصوات الناس الذين تمثلهم، وأن تظهر التسامح والتعايش السلمي، وأن تجد حلولاً عملية للنزاعات. إذ يُعتبر الأمن الحاجة الرئيسية للبشرية، ويكمن خلاص العالم في العمل من أجل ثقافة جديدة للتسامح والأمل والعدالة. ويمكن للجمعية العامة أن تكون نافذة على هذا العالم الجديد إذا اعترف المندوبون أولاً بأن السلام أرخص من الحرب، وأن التسامح أرخص من الكراهية.

وفي رسالة مرئية، قال ***السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة***، إن الجمعية العامة تنعقد في وقت يشهد العالم العديد من التحديات المترابطة. حيث يزداد خطاب الكراهية والاضطهاد وكره الأجانب والعنصرية وتتغذى من بعضها البعض. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى لها إلا من خلال توحيد الجهود، والاعتراف بالتنوع، والاستثمار في الإدماج الاجتماعي، ومواجهة المعلومات

الخاطئة والمضللة عبر الإنترنت. يمكن للبرلمانيين أن يؤدوا دوراً محورياً من خلال ترجمة آمال الناس في مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً إلى أفعال، على الصعيدين الوطني والدولي.

ودعا ***سعادة السيد مارتن تشونغونغ***، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، المندوبين إلى الوقوف دقيقة صمت حداداً على أولئك الذين فقدوا حياتهم في الكوارث الأخيرة والنزاعات المستمرة. وشكر برلمان مملكة البحرين على استضافته للجمعية العامة وأقر بالدور الفعال لجلالة الملك في جعل الجمعية العامة تؤتي ثمارها. وأشار إلى أن 1200 مندوب من 130 برلمانياً حضروا الجمعية العامة غطوا تنوع الجنس البشري من حيث الثقافة والدين والخلفية والانتماء السياسي. والجدير بالملاحظة بشكل خاص أن وفداً من إسرائيل كان حاضراً، وهو ما لم يكن ممكنًا حتى وقت قريب جداً.

ويجب أن تعتبر الديمقراطية دائماً طموحاً وليس منتجاً محدوداً. وقد أظهرت مملكة البحرين تقدماً كبيراً نحو أن تصبح أمة ديمقراطية بالكامل، لا سيما من حيث الشمولية والمساواة بين الجنسين، ولكن يمكن دائماً عمل المزيد. وعكس موضوع الجمعية العامة عن كثب رؤية الاتحاد البرلماني الدولي لعالم يكون لكل صوت فيه أهمية، ومن مسؤولية البرلمانيين الاستجابة لتوقعات الجميع. وأعرب عن اعتقاده بأن الدبلوماسية البرلمانية، على النحو الذي تبناه مؤسسو الاتحاد البرلماني الدولي، ستظهر بفخر خلال الجمعية العامة، وأنه سيتم إحراز تقدم بشأن العديد من الأهداف المشتركة للإنسانية.

وشكر ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، برلمان مملكة البحرين على استضافته الكريمة والكفؤة للجمعية العامة، ونائب رئيس الوزراء على حضوره، مما يدل على الأهمية التي توليها مملكة البحرين لتعددية الأطراف والدبلوماسية البرلمانية. وأشار إلى استضافة البلاد مؤخراً للبابا والإمام الأكبر للأزهر في منتدى حوار مملكة البحرين، وقال إن مملكة البحرين كانت موقعاً مثالياً لجمعية مكرسة للتعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. وتبين مؤشرات عديدة أن التعصب والتمييز في ازدياد، وأن للبرلمانيين دوراً هاماً يؤدونه في معالجة هذه المسألة. وتواجه النساء بصفة خاصة انتهاكات لحقوقهن في أماكن كثيرة، ولكن على الأخص في أفغانستان، حيث يتم استبعادهن من المجتمع بطرق متعددة.

وكان الوضع العالمي مألوفاً إلى حد مؤلم من الجمعيات العامة السابقة. إذ لا تزال الحرب مستمرة في أوكرانيا، ولا يزال الإرهاب يؤثر على العديد من الأماكن، ولا سيما منطقة الساحل، والنزاع في دولة فلسطين لم يحل بعد عقود عديدة. ولا تزال أزمة المناخ تشكل تهديداً وجودياً للبشرية، وقد أودت

الظواهر المناخية المتطرفة بحياة الآلاف في جميع أنحاء العالم في الأشهر الأخيرة. وسيطلق الاتحاد البرلماني الدولي حملته الجديدة "*برلمانات من أجل الكوكب*" في الجمعية الحالية لحشد جميع البرلمانات لإدخال قوانين حماية البيئة والحد من بصماتها الكربونية. ولا تزال الديمقراطية مهددة، مع انتشار المعلومات المضللة وازدياد الأخبار المزيفة. ويجري إحراز تقدم نحو زيادة تمثيل المرأة والشباب في البرلمان ولكن بوتيرة بطيئة. واستجابة لذلك، يجب أن تكون البرلمانات أقوى: أكثر فعالية وشمولاً ومرونة وخضوعاً للمساءلة.

وأعرب عن أمله في أن ينتهز المندوبون الفرصة الذهبية للجمعية العامة للتعلم من بعضهم البعض، وتوحيد قوتهم وإيجاد حلول ملموسة لمشاكل العالم.

وأعلن معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، افتتاح الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ211 للمجلس الحاكم:

انعقدت في إطار الجمعية العامة السادسة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ 211، للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 210 للمجلس الحاكم

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 146

4. النظر في الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

سينظر المجلس الحاكم في توصيات اللجنة التنفيذية بشأن أي طلبات للانتساب إلى الاتحاد البرلماني الدولي وإعادة الانتساب إليه ومنح صفة المراقب.

5. تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ210 للمجلس الحاكم
(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

6. عرض الأمين العام لتقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022

سيتم إطلاع المجلس الحاكم على تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 وكذلك نتائج الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة.

7. الوضع المالي

سيتم إطلاع المجلس الحاكم على الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي. بسبب عقد الجمعية العامة في وقت مبكر، لن تكتمل مراجعة الحسابات الخارجية للعام 2022 في الوقت المناسب لتقديم بيانات مالية مراجعة إلى المجلس الحاكم في هذه الدورة.

8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

سيُدعى المجلس الحاكم إلى الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية. يتضمن ذلك قراراً بشأن الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، التي من المقترح عقدها في لواندا، أنغولا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

9. حالة بعض البرلمانات

سينظر المجلس الحاكم في توصيات اللجنة التنفيذية المتعلقة بالبرلمانات التي تم حلها بصورة غير دستورية أو التي تمر بأزمة، وسيتخذ قراراً بشأن تلك البرلمانات.

10. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

عملاً بقرار المجلس الحاكم المتخذ خلال دورته الـ210 في كيغالي، سيتم إطلاع المجلس على نتائج المشاورات التي أجريت مع جمهورية مصر العربية، والأوروغواي في ما يتعلق بإمكانية إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي.

11. التعاون مع الأمم المتحدة

سيتلقى المجلس الحاكم آخر المعلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق للمشروع السياسي مع الأمم المتحدة، بما في ذلك المشاورات الخاصة بمراجعة تفويض وأساليب عمل اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

12. تقرير عن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

13. تقرير عن الاجتماعات المتخصصة

14. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) منتدى النساء البرلمانيات
(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي
(ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط
(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
(و) مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص
(ز) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)
(ح) الفريق الاستشاري المعني بالصحة
(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
(ي) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

15. انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 21 (ي) من النظام الأساسي والقواعد 37 و38 و39 من المجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم عضوين اثنين للجنة التنفيذية ليحلا محل السيدة أ. د. ميرغان كانوتيه (السنغال)، التي تنتهي ولايتها في الدورة الـ211 للمجلس الحاكم والسيدة س. وايدغرين (السويد)، التي لم تعد برلمانية.

16. نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

سيُدعى المجلس الحاكم إلى النظر في توصية اللجنة التنفيذية بشأن نشيد الاتحاد البرلماني الدولي.

17. جائزة كريمر-باسي

سيُطلب من المجلس الحاكم النظر في التعديلات على قواعد جائزة كريمر-باسي، والموافقة عليها.

18. ما يستجد من أعمال

ناقش المجلس بنود جدول أعماله وفق ما هو مبين أعلاه، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفي ما يلي عرض لبعض قرارات المجلس، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 146

اقترح المجلس الحاكم في جلسته الأولى المنعقدة في 12 آذار/مارس 2023 انتخاب معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين، رئيساً للجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطته منذ الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي وأعرب عن امتنانه لمبادراته، لا سيما لصالح تعزيز أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مساهمة برلمانية في حل الحرب في أوكرانيا.

3. تقرير الأمين العام

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير تأثير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 الذي قدمه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. ويقدم التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2022 لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي وعن تأثيرها. ويتضمن التقرير دراسات

حالات إفرادية تقدم أدلة على التغيير الذي نفذته البرلمانات بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي عبر أهداف السياسات الأربعة التي حددتها المنظمة. وفي العام 2022 نظم الاتحاد البرلماني الدولي 69 نشاطاً وطنياً لدعم بناء القدرات في 16 بلداً، وعقد 73 فعالية إقليمية وعالمية لتعبئة العمل البرلماني والاستفادة منه وتسهيل التعلم، وأصدر 26 منشوراً وأدوات بـ 11 لغة.

4. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي حتى 31 كانون الثاني/يناير 2023 مع قائمة محدثة بالاشتراكات المقررة غير المسددة.

وأبلغ الرئيس المجلس الحاكم أنه نظراً للتاريخ المبكر غير المعتاد لهذه الجمعية العامة الأولى للعام 2023، فإن عملية المراجعة الخارجية للحسابات لا تزال جارية ولا يمكن استكمالها في الوقت المناسب لتقديم البيانات المالية المراجعة إلى المجلس الحاكم في دورته الحالية. ولذلك اقترحت اللجنة التنفيذية تأجيل الموافقة على البيانات المالية للعام 2022 والإدارة المالية للأمين العام حتى الجمعية الثانية للعام 2023.

وقدمت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، السيدة ألم إريكسون (السويد) تقاريرها نيابة عن اللجنة التنفيذية، وأشارت إلى أن الوضع المالي الراهن للاتحاد البرلماني الدولي سليم ومستقر وأن اللجنة الفرعية للتمويل ترصده خلال اجتماعاتها العادية. وفي حين أن أسواق الاستثمار العالمية شهدت عاما سلبياً في العام 2022، لا تزال استراتيجية الاستثمار للاتحاد البرلماني الدولي حذرة وتوفر عوائد إيجابية للمنظمة على المدى الطويل. إن متابعة متأخرات اشتراكات الأعضاء هي أحد المجالات التي تحتاج إلى تركيز واهتمام دقيقين. وأعربت اللجنة التنفيذية عن امتنانها لأن معظم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يدفعون مساهماتهم بالكامل وفي الوقت المحدد، وأن مدفوعات العام 2023 لا تزال تصل بوتيرة ثابتة. غير أن قائمة الأعضاء الذين عليهم متأخرات لا تزال طويلة جداً. وشجعت السيدة ألم إريكسون جميع أعضاء اللجنة التنفيذية على استكمال الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لمتابعة البرلمانات التي عليها متأخرات من خلال العمل مع الأعضاء المعنيين من خلال مجموعاتهم الجيوسياسية. وشجعت أيضاً الأعضاء الجدد في لجان الاتحاد البرلماني الدولي على المساعدة في تعبئة أموال التبرعات للأنشطة المتصلة بولاية لجانهم، قدر استطاعتهم.

واستكمل الأمين العام التقارير بتفاصيل إضافية عن الوضع المالي حتى الآن وتعبئة التبرعات من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وظل التمويل الطوعي عند حوالى ربع مجموع الإيرادات، مما وفر قاعدة قوية وهامة لتوسيع برامج الاتحاد البرلماني الدولي مع تجنب خطر الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي.

5. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

قدم الأمين العام سرداً للتقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بإنشاء مكتبين إقليميين في أوروغواي وجمهورية مصر العربية. وجرى تبادل لمشاريع اتفاقات الاستضافة بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والحكومات المضيفة. وستشكل هذه الخطوات الخطوة الأولى وستعقبها بمجرد التوقيع عليها اتفاقات تنفيذية بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات المضيفة.

وأعرب رئيس المجموعة الإفريقية عن قلقه إزاء عدم استشارة المجموعة الإفريقية بشأن فتح مكتب إقليمي في جمهورية مصر العربية. وينبع هذا القلق من أن البرلمان المصري عضو في المجموعتين العربية والإفريقية وأن جمهورية مصر العربية تقع في القارة الإفريقية. وأوضح وفد زمبابوي أنه في حين أن المكتب سيخدم المجموعة العربية، فإنه سيكون قادراً أيضاً على خدمة المجموعة الإفريقية.

وذكّر مندوب جنوب إفريقيا المجلس بأن المكاتب الإقليمية لا تزال في مرحلة المشاريع التجريبية وأنه ينبغي تصحيح إغفال التشاور مع المجموعة الإفريقية. وفي الجلسة الختامية للمجلس الحاكم، أفاد رئيس المجموعة الإفريقية بأنه تم التوصل إلى اتفاق مع البرلمان المصري يوضح أن المكتب الإقليمي في جمهورية مصر العربية سيمثل كلا من المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية على قدم المساواة. وهذا ما أكده رئيس البرلمان المصري. ومنح المجلس الحاكم الأمين العام سلطة إجراء مزيد من المشاورات وإبرام الاتفاقات ذات الصلة عندما تمكن من التأكد من استيفاء جميع المتطلبات المعتمدة في جمعية كيغالي.

6. التعاون مع الأمم المتحدة

وعندما اعتمد المجلس الحاكم خطة عمل المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة خلال الجمعية العامة في كيغالي، أعطى اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بعض الوقت للتشاور وتقديم تقرير عن ولايتها وأساليب عملها. وبعد مناقشات جرت في كيغالي وخلال اجتماع افتراضي

عقد في كانون الثاني/يناير 2023، وافق مكتب اللجنة الدائمة على ولاية جديدة وأساليب عمل جديدة. وعرضت هذه التوصيات واعتمدتها اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة خلال دورتها المعقودة في 14 آذار/مارس 2023، وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، وافق عليها المجلس الحاكم لاحقاً.

7. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

بناءً على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على طلب برلمان ليبيريا الانضمام من جديد إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ورحّب المجلس الحاكم ترحيباً حاراً بعودته، وشجعه على الوفاء بالالتزامات التي تأتي مع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي.

ووافق المجلس الحاكم أيضاً على التعديلات التي أدخلت على الأساليب العملية لحقوق ومسؤوليات المراقبين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف مواءمة شروط هذا المركز مع العدد المتزايد من الطلبات الواردة.

وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بعدم قبول طلب الحصول على صفة مراقب المقدم من رابطة البرلمانيين عن القدس، وأحاط علماً بأن اللجنة التنفيذية أيدت قرارها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بعدم قبول طلب رابطة الأمناء العامين للبرلمانات العربية للحصول على صفة مراقب.

وأحيط المجلس الحاكم علماً بحالة بعض البرلمانات واعتمد عدداً من التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية. وقد قسمت هذه إلى الفئات الثلاث التالية: (1) البرلمانات غير العاملة؛ و (2) البرلمانات الانتقالية؛ (3) عدم الاستقرار السياسي مع إمكانية التأثير على عمل البرلمان.

وتشمل الفئة الأولى أفغانستان، حيث لاحظ المجلس الحاكم أن الحالة قد ساءت منذ آخر جلسة له. ولا يزال العديد من البرلمانيين الذين فروا من البلد في أعقاب استيلاء طالبان على السلطة في المنفى. ولاحظ المجلس الحاكم بقلق بالغ تدهور حالة حقوق الإنسان وحرمان المرأة في البلد من التعليم. ووجه المجلس الحاكم نداءً قوياً من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك من جانب البرلمانات، لتصحيح الوضع بإبقاء قنوات الحوار مفتوحة. وفي غضون ذلك، قرر المجلس الحاكم الإبقاء على مقرره السابق بشأن مركز أفغانستان داخل الاتحاد البرلماني الدولي، أي السماح لأعضاء البرلمان المنحل بالمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يتمتع بحق التصويت.

وفي **هايتي**، علم المجلس الحاكم أن ولاية مجلس الشيوخ، وهو المتبقي الوحيد من برلمان هايتي، قد انتهت في كانون الثاني/يناير 2023. وفي غياب انتخابات مجلس النواب، ظلت البلاد محرومة بشكل خطير من التمثيل البرلماني. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالوضع، وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، حث سلطات هايتي على تنظيم انتخابات في وقت لاحق من العام 2023 على النحو المتوقع.

ولم يطرأ أي تغيير على حالة البرلمانيين في **ميانمار**، الذين لم يتمكنوا من الاجتماع شخصياً منذ الانقلاب العسكري. وحكم على العديد منهم بالإعدام وأعدموا. وكان معظمهم لا يزالون في المنفى وشكلوا أنفسهم كلجنة تمثل هيئة بييداونغسو هلوتاو (CRPH)، التي عقدت جلسات عن بعد. وقرر المجلس الإبقاء على مقرره السابق، والسماح لأعضاء لجنة حقوق الشعب الكاريبي، تضامناً مع البرلمانيين المنتخبين، بالمشاركة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يحق لهم التصويت. كما جدد المجلس الحاكم دعوته القوية لوقف التطهير العرقي للروهينغا وشجع على تعزيز الجهود العالمية، بما في ذلك من قبل البرلمانيين، لدعم تلك الدعوة.

وأحيط المجلس الحاكم علما بالوضع الراهن في **جمهورية السودان**، الذي تم تعليقه من الاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2019 في أعقاب الانقلابات العسكرية التي أدت إلى تعليق البرلمان. وأعرب المجلس الحاكم عن قلقه لأن الانتخابات الموعودة لم تجر. وقرر المجلس الحاكم الإبقاء على تعليق برلمان جمهورية السودان إلى أن تجرى الانتخابات ويرحب بعودة برلمان كامل العضوية إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

واحتلت **بوركينا فاسو** المرتبة الأولى في الفئة الثانية. وأعرب المجلس الحاكم عن سروره لعلمه بالجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي للعمل مع سلطات بوركينا فاسو من أجل العودة إلى النظام الدستوري. بناءً على دعوة من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، زار وفد برئاسة رئيس الجمعية التشريعية الانتقالية مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في 9 شباط/فبراير 2023. وخلال تلك الزيارة، اتفقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وجيش تحرير السودان على العمل معاً بشكل وثيق لدعم الهيئة في تنفيذ ولايتها، وذلك بوضع خريطة طريق لتنفيذ توصيات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع وفد الرابطة مع اللجنة التنفيذية بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة. وقد اغتنم الوفد هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه لمجالس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي لإبقائها قنوات مفتوحة للحوار والتعاون خلال الأوقات الصعبة التي يواجهها البلد. وقدم الوفد تأكيدات للجنة التنفيذية بأنه سيمتثل لتوصيات الهيئات الرئاسية

للاتحاد البرلماني الدولي وسيحترم الإطار الزمني للعودة إلى الحياة الطبيعية بحلول تموز/يوليو 2024. وفي ضوء هذا الالتزام، أيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بالإبقاء على عضوية بوركينا فاسو وحث السلطات على تكثيف الجهود لتنفيذ خارطة الطريق، بهدف استكمالها بحلول تموز/يوليه 2024.

وأبلغ المجلس الحاكم بأن المشاورات التي أجراها المجلس الوطني الانتقالي في **تشاد** مع مختلف الجهات المعنية لصياغة دستور جديد لا تزال جارية. كان من المقرر إجراء انتخابات جديدة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2024. واستمع المجلس الحاكم أيضاً إلى معلومات مستكملة عن المساعدة التقنية التي كان الاتحاد البرلماني الدولي يقدمها لموظفي الكونفدرالية وفقاً لتوصيات المجلس الحاكم لدعم هذه الهيئة الانتقالية. وأحاط المجلس الحاكم علماً بهذا التطور، ووافق، بناءً على توصية اللجنة التنفيذية، على الإبقاء على الموقف السابق للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، معرباً عن رغبته القوية في التعجيل بالعملية القائمة بغية تنظيم الانتخابات في موعدها المقرر.

وبالنسبة **لغينيا**، أبلغ المجلس الحاكم بأن الفترة الانتقالية التي حددتها السلطات العسكرية قد خفضت إلى 24 شهراً اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2023. ومنذ بداية الأزمة، قرر المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي الإبقاء على عضوية غينيا وتقديم الدعم للهيئة التشريعية الانتقالية للبلد للعمل من أجل العودة إلى النظام الدستوري. وقد شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في مناقشات مع الهيئة وكان رئيس البرلمان حريصاً جداً على المضي قدماً في هذا المسعى. ويعتزم قدوم وفد إلى جنيف لاستكشاف سبل تنفيذ التوصيات الأولية للمجلس الحاكم. وفي غضون ذلك، أيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بالإبقاء على موقفها السابق، أي الإبقاء على عضوية غينيا ومواصلة العمل مع الهيئة التشريعية الانتقالية بغية التعجيل بالانتعاش والعودة إلى النظام الدستوري.

وفي ما يتعلق **بمالي**، كان المجلس الوطني الانتقالي يعمل كهيئة تشريعية واعتمد قانوناً انتخابياً صدر في حزيران/يونيو 2022. ومع ذلك، تم تأجيل الاستفتاء الدستوري المتوقع إجراؤه في آذار/مارس 2023. ومع ذلك، كان من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، لذلك كان من المأمول أنه بحلول نهاية العام 2023 سيتم إنشاء برلمان في مالي. وأحاط المجلس الحاكم علماً بهذا التطور وأيد توصية اللجنة التنفيذية بحث الأمين العام على مواصلة العمل مع المجلس الوطني الانتقالي، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية.

وفي ما يتعلق **بدولة ليبيا**، علم المجلس الحاكم مع الأسف أنه لا يزال يرد تعدد في مؤسسات الحكم في البلد، فضلاً عن استمرار الإحجام عن تنظيم الانتخابات فعلاً على النحو الذي تتوخاه السلطات السياسية. وأبلغ المجلس الحاكم بأن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي تواصل رصد الحالة عن كثب، وأحاط علماً بأن البرلمان الذي يعترف به الاتحاد البرلماني الدولي، ومقره طبرق، قد انتقل الآن إلى بنغازي. وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بحث السلطات الليبية على تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وقرر استعراض الوضع في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي. وأحاط المجلس الحاكم علماً أيضاً بطلب نائب رئيس مجلس النواب زيادة المساعدة المقدمة من الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي **جنوب السودان**، تم حل الخلافات بين مختلف الأحزاب السياسية واستأنفت المعارضة، التي قاطعت أعمال الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، مشاركتها في أعمال تلك الجمعية. كانت هناك عملية صياغة دستورية وكان من المقرر أن تنتهي في شباط/فبراير 2024. وتجري مناقشة بشأن الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي إلى الوكالة الوطنية لتحرير أنغولا. وأحاط المجلس الحاكم علما بهذه التطورات الإيجابية وشجع السلطات على مواصلة العمل على هذا المنوال بغية العودة إلى الحياة الطبيعية في البلد.

وفي الفئة الثالثة، شهدت **غينيا – بيساو** أزمة طويلة تفاقمت بسبب النزاع المتكرر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. كان من المقرر إجراء الانتخابات بعد حل البرلمان في أيار/مايو 2022، لكنها لم تتحقق بعد. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالحالة وأعرب عن رغبته القوية في تحديد موعد لإجراء الانتخابات قريباً حتى يتمكن من الترحيب ببرلمان جديد كامل العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي.

وأما في **دولة فلسطين**، كان من المقرر إجراء الانتخابات في العام 2022 ولكنها لم تمض قدماً بسبب العديد من العقبات التي أثارتها مجموعة متنوعة من المعنيين في المنطقة. ولم تحدد مواعيد جديدة لتلك الانتخابات. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالوضع ودعا إلى إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، كما حدث في الماضي. وأحاط المجلس الحاكم علماً أيضاً بالمعلومات التي تبادلها نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في ما يتعلق بالحالات الطارئة لتنظيم تلك الانتخابات. وكرر المجلس الحاكم دعوته إلى كل من إسرائيل ودولة فلسطين للدخول في حوار معزز لإيجاد حلول مناسبة.

وفي ما يتعلق **بالجمهورية التونسية**، بعد اعتماد دستور جديد في تموز/يوليو 2022، أجريت الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، وإن كانت نسبة الإقبال منخفضة. وبناءً على توصية من المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، أجرى الأمين العام اتصالات مع السلطات التونسية، بما في ذلك رئيس الدولة، والسفير في جنيف، ومؤخراً في محادثة في جنيف، مع وزير الخارجية التونسي. وقد أكد هؤلاء المعنيين أنهم يرحبون بدعم الاتحاد البرلماني الدولي بهدف تحقيق المزيد من الاستقرار في البلاد وبذل جهود برلمانية أكثر صرامة للمساعدة في عملية الحكم في الجمهورية التونسية. وبعد أن أحاط المجلس الحاكم علماً بهذه التطورات، طلب إلى الأمانة العامة أن تعمل مع البرلمان المنتخب حديثاً.

وأحيط المجلس الحاكم علماً بالتطورات الأخيرة في **جمهورية فنزويلا البوليفارية**، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة بين نظام مادورو والمعارضة. وفي الانتخابات البلدية الأخيرة، فازت المعارضة بعدة مقاعد بما في ذلك في معاقل مادورو. وفي الآونة الأخيرة، زار وفد من الجمعية الوطنية انتخب في العام 2020 مقر الاتحاد البرلماني الدولي وأطلع الأمين العام على التطورات السياسية الحالية، وقدم تأكيدات بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح. وأيد المجلس الحاكم الحوار وأعرب عن رغبته في أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع كل من الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015 والجمعية المنتخبة في العام 2020، وأن يقبل وفداً من جمهورية فنزويلا البوليفارية بصفة مراقب في جمعيتي الاتحاد البرلماني الدولي فقط إذا كان مؤلفاً من أعضاء هاتين الجمعيتين.

ويود المجلس الحاكم أيضاً أن يعرب عن استعداد الاتحاد البرلماني الدولي للدخول في حوار مع جميع الأطراف لدعم التقدم نحو إجراء انتخابات مفتوحة وشفافة.

وكان آخر بلد من هذه الفئة الثالثة هو **الجمهورية اليمنية**، حيث لم تحدث تطورات للإبلاغ عنها. وحث المجلس الحاكم المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لحل الأزمة المستمرة في الجمهورية اليمنية.

8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن مصادر خارجية. تم التأكيد على أن الجمعية العامة الـ147 ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في لواندا، أنغولا والجمعية العامة الـ148 في جنيف، سويسرا في آذار/مارس 2024.

الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة وغيرها من الأنشطة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

سلسلة من ورش عمل بشأن الأمن البشري والأمن المشترك مع شركاء بما في ذلك المكتب الدولي للسلام، والأكاديمية العالمية للعلوم والفن	افتراضية/بالحضور الشخصي وافتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
ورش عمل بشأن نزع السلاح الشامل: التركيز على معاهدة تجارة الأسلحة	افتراضية/ بالحضور الشخصي وافتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بشأن نزع السلاح، والحد من الأسلحة، وعدم الانتشار، فضلاً عن النفقات العسكرية، تشارك في تنظيمها شبكة برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وشركاء آخرون	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بعنوان "المشاركة العامة" حول المشاركة العامة في عمل البرلمان، متابعة للتقرير البرلماني العالمي للعام 2022	افتراضية ندوات منتظمة خلال العام 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بعنوان "تحويل البرلمانات" حول التحول الرقمي في البرلمانات، ينظمها مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي	افتراضية ندوات منتظمة خلال العام 2023

ندوة عبر الإنترنت بشأن النسخة المنقحة من المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات بشأن المكتبات البرلمانية	افتراضية آذار/مارس 2023
الدورة الـ51 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية	إقليم بروكسل العاصمة (بلجيكا) 27 نيسان/أبريل 2023
المؤتمر البرلماني الإفريقي الأول الرفيع المستوى المعني بتعزيز التأهب للأمن الصحي	كيب تاون (جنوب إفريقيا) 2-5 أيار/مايو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة إعلامية عن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه للمشاركين الناطقين بالإنجليزية	مقر الاتحاد البرلماني الدولي جنيف (سويسرا) 9-12 أيار/مايو 2023
فعالية برلمانية جانبية خلال جمعية الصحة العالمية	جنيف (سويسرا) أيار/مايو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات غرب إفريقيا	أبوجا (نيجيريا) أيار/مايو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
مؤتمر البرلمانيين بشأن المياه والأمن الغذائي	كوي نهون (فييتنام) أيار/مايو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

المؤتمر البرلماني المعني بالحوار بين الأديان: *العمل معاً من أجل مستقبلنا المشترك*	مراكش (المملكة المغربية) 13-15 حزيران/يونيو 2023
الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي	لشبونة (البرتغال) 28-30 حزيران/يونيو 2023
المؤتمر الثاني لمدرسة العلوم من أجل السلام المعنية بتغير المناخ	جنيف (سويسرا) حزيران/يونيو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المنتدى البرلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) 18 تموز/يوليو 2023
ندوة إقليمية لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تغير المناخ	كوستاريكا آب/أغسطس 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب	فيتنام أيلول/سبتمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الاجتماع البرلماني في قمة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) أيلول/سبتمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2023	كيوتو (اليابان) 8-12 تشرين الأول/أكتوبر 2023

القمة العالمية الثانية للجان المستقبل	مونتيفيديو (الأوروغواي) 11-14 تشرين الأول/أكتوبر 2023
الحوار الثلاثي الأطراف بين البرلمانيين والوزراء وقادة الأعمال في منتدى الاستثمار العالمي للعام 2023	أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023
الجمعية العامة الـ147 والاجتماعات ذات الصلة	لواندا (أنغولا) 23-27 تشرين الأول/أكتوبر 2023
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)	دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 30 تشرين الثاني/نوفمبر – 12 كانون الأول/ديسمبر 2023
ندوة عبر الإنترنت بشأن تغير المناخ منظمة بالشراكة مع منظمة التكيف في المرتفعات	افتراضية كانون الأول/ديسمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي بشأن الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل	نهاية العام 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ ومكان انعقاد الفعالية)
الندوة الإقليمية الثالثة لمجموعة 12+ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	باريس (فرنسا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة أقاليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة	الصين 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

ورشة عمل لأعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو ستستعرض قريباً من قبله	جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر الإقليمي للبرلمانات الإفريقية المعني بمنع العنف ضد النساء والتصدي له في المجال السياسي وفي البرلمانات، يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الإفريقي وجمعية توغو الوطنية	لومي (توغو) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمجموعة دول الساحل الخمس بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	نيامي (النيجر) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانيين وموظفيهم من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تنظم بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية	جورج تاون (غيانا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة قمة مجموعة العشرين	الهند 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات ومعاهد مراجعة الحسابات الحكومية تشارك في تنظيمها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	منطقة البحر الكاريبي 2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)

الدورة الـ52 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية (في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية)	جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة إعلامية عن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه للمشاركين الناطقين بالإسبانية	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
جلسات إحاطة برلمانية افتراضية عالمية في الفترة التي تسبق الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بشأن تغير المناخ والصحة	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية 2023 (كل ثلاثة أشهر)
سلسلة من ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين النساء	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن انعدام الجنسية	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي سيتم استعراضها في العام 2023، وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب استعراضه الدوري الشامل؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة عالمية عبر الإنترنت تشارك في تنظيمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التعليم واللاجئين	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية مشتركة عبر الإنترنت بشأن أهداف التنمية المستدامة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التاريخ)
الاجتماع الإقليمي المعني بالأمن الصحي في آسيا	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات شرق منطقة آسيا وغربها	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة العمل الـ16 للباحثين البرلمانيين، والبرلمانيين، يشارك برعايتها الاتحاد البرلماني الدولي، ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)

اجتماع برلماني في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
المؤتمر البرلماني السنوي بمناسبة الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بشأن مسائل التنمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بشأن مسائل التعليم المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني للعام 2024	المنامة (مملكة البحرين) شباط/فبراير 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) شباط/فبراير 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الاجتماع البرلماني السنوي للجنة وضع المرأة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) آذار/مارس 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الجمعية العامة الـ148 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف (سويسرا) 23-27 آذار/مارس 2024

ورشة العمل الـ17 للباحثين البرلمانيين، والبرلمانيين، يشارك برعايتها الاتحاد البرلماني الدولي، ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	روكستون (المملكة المتحدة) تموز/يوليو 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب	أرمينيا 2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
فعالية جانبية في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA 6)	نيروبي (كينيا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية 2024 (كل ثلاثة أشهر)
سلسلة من ورشات العمل الافتراضية الإقليمية والعالمية بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح المجموعة الإفريقية	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح مجموعة أوراسيا	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)

9. تقرير حول عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

في 13 آذار/مارس 2023، اجتمعت مجموعة العمل التابعة للاتحاد البرلماني الدولي للمرة الثامنة. وأقر أعضاء فريق العمل بأن الحالة على أرض الواقع والجيوسياسة الحالية لا توفر الظروف اللازمة لتنفيذ وقف إطلاق النار، ولا لجلب الطرفين إلى طاولة واحدة. بيد أنه أكد فريق العمل من جديد التزامه بالسعي إلى إيجاد مجالات للحوار بطريقة ثنائية، والاجتماع على نحو أكثر تواتراً، وبأن يحدد مع كلا الوفدين السبل الممكنة لتخفيف الآثار الإنسانية للحرب.

واقترح فريق العمل إشراك كل من الوفدين الأوكراني والروسي في النقاط التالية، التي تم تحديدها كعناصر يمكن أن يتحقق فيها مستوى من التقارب: الأمن النووي، أي الامتناع عن شن هجمات عسكرية بالقرب من محطات الطاقة النووية؛ الأمن الغذائي، أي تعزيز صفقة الحبوب الحالية التي تسهلها الأمم المتحدة وتركيا؛ حماية المواقع المعرضة بيئياً؛ والوصول إلى تبادل أسرى الحرب.

ورحب وفدا أوكرانيا وروسيا الاتحادية، اللذين حضرا الاجتماع في جلستين منفصلتين، بعمل فريق العمل. وأعادا تأكيد أهميته، مشيرين إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي هو أحد المحافل الأخيرة التي لا يزال البرلمانان حاضرين فيها. وأشارا أيضاً إلى أن نقاط القوة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي تشمل العلاقات الجيدة والطويلة الأمد مع كلا الوفدين، والوصول إلى صناع القرار المؤثرين، وشبكة قوية من الشراكات داخل المجتمع البرلماني العالمي.

وقبل الوفدان اقتراح فريق العمل بالتركيز على نقاط محددة يمكن فيها اتخاذ خطوات صغيرة إلى الأمام، وأعربا عن اهتمامهما بتلقي اقتراح أكثر تفصيلاً من فريق العمل. واتفقا على دراسة هذه الوثيقة والرد على فريق العمل بآرائهم.

10. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة مسهلي الحوار حول قبرص، مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، الفريق الاستشاري المعني بالصحة، والفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب

والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا. وأيد المجلس التعيينات الجديدة في تلك الهيئات.

واعتمد المجلس الحاكم مقررات بشأن 193 برلمانياً في 10 بلدان قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

11. نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

وافق المجلس الحاكم على اقتراح اللجنة التنفيذية باعتماد القطعة التي كتبها السيد بيدرو هالفتر كنشيد للاتحاد البرلماني الدولي.

وستكلف الأمانة العامة أوركسترا جوقة محترفة بتسجيل النسخة الرسمية للنشيد الوطني، الذي سيعزف بعد ذلك في بداية كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي، بدءاً من الجمعية العامة الـ147 في لواندا، أنغولا.

12. جائزة كريمر–باسّي للاتحاد البرلماني الدولي

استناداً إلى الدروس المستفادة من الطبعة الأولى للجائزة وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على سلسلة من التعديلات على قواعد الجائزة.

وشملت التغييرات دمج مصفوفة التقييم في القواعد، وتنفيذ نظام أكثر إنصافاً لتوزيع أصوات مجلس اختيار الجائزة، وتكليف المجموعات الجيوسياسية باختيار مرشح واحد من مناطقها، مع مرشح ثان كبديل.

وتماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026 وتركيزها على العمل المناخي، فضلاً عن إطلاق الحملة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي *برلمانات من أجل الكوكب* خلال الجمعية العامة، وافق المجلس الحاكم أيضاً على اقتراح اللجنة التنفيذية بمنح جائزة العام 2023 لعضو في البرلمان أو مجموعة من النواب الذين قدموا مساهمة بارزة في العمل المناخي.

قواعد جائزة كريمر–باسّي

صيغة معدلة وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

الديباجة

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. نعزز الحوكمة الديمقراطية والمؤسسات والقيم، ونعمل مع البرلمانات والبرلمانيين للتعبير عن احتياجات الشعب وتطلعاته والاستجابة لها. نحن نعمل من أجل السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين الشباب، والعمل المناخي، والتنمية المستدامة من خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني.

وبهدف تشجيع الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز الإجراءات الملموسة من قبل البرلمانيين في السعي إلى تحقيق سلم دائم ومجتمعات ديمقراطية أكثر فاعلية وتعزيزها، اعتمد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، بناءً على اقتراح من اللجنة التنفيذية، القواعد الحالية القاضية بإنشاء "جائزة كريمر– باسّي"، التي ستمنح سنوياً للبرلماني أو مجموعة البرلمانيين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي والترويج لها، وكذلك أولئك الذين يساهمون لعالم يتصف بالمزيد من الوحدة والسلم والاستدامة والإنصاف.

تمت الموافقة على قواعد جائزة كريمر–باسّي ومعاييرها على النحو التالي:

المادة 1

ينشئ الاتحاد البرلماني الدولي بموجب ذلك جائزة البرلمانيين للتميز باسم "جائزة كريمر– باسّي."

المادة 2

1. تُمنح جائزة كريمر– باسّي من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، وتهدف إلى مكافأة البرلماني أو مجموعة البرلمانيين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف هذه المنظمة وتعزيزها ولعالم يتصف بالمزيد من الوحدة والسلم والاستدامة والإنصاف.
2. تُمنح جائزة كريمر –باسّي سنوياً عند الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي من كل عام.

3. يُدعى الفائز(الفائزون) بالجائزة لحضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المشار إليها في المادة 2.2 لمخاطبة الجمعية العامة تقديراً لإنجازاتهم وليكونوا مصدر إلهام لعمل أعضاء البرلمان الآخرين.

4. لن يتم منح جائزة كريمر – باسّي بعد وفاة الشخص. يجب أن يكون المرشح (المرشحون) على قيد الحياة وقت ترشيحهم.

المادة 3

إن جميع البرلمانيين من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، الذين كانوا في وقت ما من السنة التي تتعلق بها الجائزة أعضاء في البرلمان، مؤهلين للحصول على الجائزة.

المادة 4

1. لا تقبل المجموعات الجيوسياسية الترشيحات لجائزة كريمر– باسّي إلّا من مجموعتها الجيوسياسية الخاصة بها فحسب، وتقدمها بموعد أقصاه 30 نيسان/أبريل، الساعة 18:00 (بتوقيت وسط أوروبا)، من كل عام إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن طريق ملء استمارة محددة متاحة على: www.ipu.org. يجب على المجموعات التي تقدم ترشيحات تنتمي إلى أكثر من مجموعة جيوسياسية واحدة تحديد المجموعة الجيوسياسية التي تمثلها الترشيحات وفقاً للمادة 27 القاعدة (2) من النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي.

2. يجب على كل مجموعة جيوسياسية أن تقدم ترشيح واحد فحسب، مع ترشيح ثان كبديل.

3. يجب أن تكون الترشيحات مصحوبة برسالة تغطية، توضح الأسباب التي تجعلهم يعتبرون أن البرلماني أو مجموعة البرلمانيين يستحقون الحصول على جائزة كريمر – باسّي.

4. لا يمكن تدارك عدم الامتثال للحد الزمني المنصوص عليه في المادة 4.1.

المادة 5

1. تتحقق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من محتوى الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية في غضون 30 يوماً بعد الموعد النهائي لتقديم الترشيحات من أجل تقييم ما إذا كان المرشحون قد استوفوا المعايير.

2. تقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بجمع جميع الترشيحات التي تعتبر صالحة وتقديمها إلى مجلس اختيار الجائزة، مع تقرير عن الترشيحات التي تم رفضها وتحديد أسباب استبعادهم.

3. في حال عدم الامتثال لأي من معايير الترشيحات، يتعين على الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إبلاغ المرشح/ين وفقاً لذلك.

4. عندما لا تعالج المجموعة الجيوسياسية حالة عدم الامتثال، في غضون 10 أيام من الإشعار المقدم من الأمانة العامة، ترفض الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الترشيح المعني.

المادة 6

1. يتألف مجلس اختيار الجائزة من سبعة أعضاء، بمن فيهم الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيرأس المجلس من دون حقوق تصويت باستثناء ما يخص الفقرة 6.8، وآخر رئيس فخري من كل مجموعة جيوسياسية.

2. ترشح المجموعات الجيوسياسية التي لا يمكن أن يمثلها رئيس فخري، وفقاً لنظامها الداخلي، رئيساً برلمانياً متقاعداً أو عضو برلماني بارز.

3. يحضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مجلس اختيار الجائزة كمراقب غير مصوت من أجل ضمان تقييم المقترحات على أساس المعرفة الحديثة للأعضاء الحاليين في الاتحاد.

4. يكون أمام أعضاء مجلس اختيار الجائزة 30 يوم عمل من تاريخ استلام الترشيحات من الأمانة العامة للنظر فيها باستخدام مصفوفة التقييم المرفقة بهذه القواعد.

5. يجتمع مجلس اختيار الجائزة في أقرب وقت ممكن من انتهاء الفترة المشار إليها في الفقرة 6.4 من أجل المناقشة بشأن الفائز أو الفائزين بالجائزة، واتخاذ قرار بهذا الشأن.

6. سيتم تحديد الفائز/ين بجائزة كريمر- باسّي من خلال تصويت أغلبية أعضاء مجلس اختيار الجائزة باستخدام مصفوفة التقييم المشار إليها أعلاه.

7. في حال التعادل، سيجري مجلس اختيار الجائزة تصويتاً ثانياً بين مجموعتي المرشحين الحاصلتين على أكبر عدد من الأصوات.

8. في حال استمرار التعادل بعد الفرز الثاني للأصوات، يكون لرئيس مجلس اختيار الجائزة صوت مرجح لتحديد الفائز/ين.

9. قد يقرر مجلس اختيار الجائزة بالإجماع عدم منح جائزة كريمر- باسّي في سنة معينة متى ظهرت ظروف غير متوقعة (قوة قاهرة).

10. لا يجوز لأعضاء مجلس اختيار الجائزة تسجيل مرشحين من مجموعتهم الجيوسياسية.
11. إذا لم يتمكن أعضاء مجلس اختيار الجائزة من تسجيل المرشحين في المواعيد النهائية المحددة، فسيتم توزيع أصواتهم بالتساوي بين جميع المرشحين (باستثناء المرشحين من مجموعتهم الجيوسياسية).
12. تتخذ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي جميع الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع المنصوص عليه في الفقرة 6.5 أعلاه.

المادة 7

تتألف الجائزة التي سيتم منحها من كأس مع نقش مناسب.

المادة 8

يجب على جميع الأشخاص المشاركين في إجراءات الجائزة الحفاظ على سرية جميع الترشيحات.

المادة 9

1. تُحسب المدد المشار إليها في هذه القواعد بأيام العمل.
2. في حال كانت ترد عطلة عامة في 30 نيسان/أبريل لأي بلد عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، يعد ذلك اليوم يوم عمل لأغراض تقديم الترشيحات المنصوص عليها في المادة 4.1.

المادة 10

لضمان تنفيذ القواعد الحالية، التي تحكم جائزة كريمر–باسّي، يجب أن يكون في موازنة الاتحاد البرلماني الدولي السنوية تخصيص محدد لجائزة كريمر– باسّي.

المادة 11

يتم اعتماد أي تعديلات على القواعد الحالية في أول جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي في أي سنة معينة قبل منح الجائزة في الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي من ذلك العام.

المادة 12

تعدّ القواعد المذكورة أعلاه بمثابة النظام الداخلي الكامل لجائزة كريمر–باسّي.

*****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية العامة الـ 146:

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146 المتضمن البنود التالية:

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ146

2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

3. المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز التعايش السلمي، والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*

4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى

5. الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي
(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

6. الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات
(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)

7. تقارير اللجان الدائمة

8. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ148 وتعيين المقررين المشاركين.

9. البند الطارئ: *"إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال"*

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة، **كما عقدت جلستها الختامية**، بعد ظهر يوم الأربعاء 15 آذار/مارس 2023، وتمت المصادقة بالإجماع على إعلان المنامة، وتم عرض مشروعي القرارين الواردين من اللجنتين الدائمتين الاثنتين، من قِبل مقرريهما اللذين حظيا بموافقة الجمعية وتم إقرارهما.

وفي ما يلي عرض قرارات الجمعية، (علماً بأن القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1.البند الأول من جدول الأعمال:

انتخاب رئيس الجمعية العامة 146

تم انتخاب معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين، رئيساً للجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

2.البند الثاني من جدول الأعمال:

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة:

في 12 آذار/مارس 2023، أبلغ رئيس الجمعية العامة بأنه تم تلقي الطلبات الستة التالية لإدراج بند طارئ:

- *الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف* (الأرجنتين)
- *تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين* (دولة قطر)
- *إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال.* (الأرجنتين وألمانيا وأوكرانيا وتشيلي وهولندا، بدعم من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+)
- *التصدي لرهاب الإسلام، ومكافحة التعصب، والقضاء على التمييز العنصري، وتعزيز التعايش السلمي بين الشعوب والأديان* (إندونيسيا)
- *إنشاء صندوق عالمي للبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ* (المجموعة الإفريقية)
- *الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العدوان والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية* (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

وقبل العروض التي قدمها واضعو مقترحات البنود الطارئة، قدمت الجمهورية اليمنية اعتراضاً قانونياً، وطلبت توضيحاً بشأن ما إذا كان يمكن للبرلمان العضو أن يقدم أكثر من مقترح واحد. وأوضح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن النظام الداخلي للجمعية لم يتطرق إلى هذه النقطة بالتحديد، ومن ثم فإن الاقتراحين المقدمين من الأرجنتين مقبولين.

وقدمت روسيا الاتحادية أيضاً اعتراضاً قانونياً وأعربت عن معارضتها للاقتراح الثالث، مشيرةً إلى أن هناك العديد من البلدان الأخرى التي تمر بأزمات والتي لم يرد ذكرها في الاقتراح.

وذكرت المجموعة الإفريقية، خلال عرضها، أنه ترد عدة مقترحات بشأن البنود الطارئة تتطلب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي. وطلبت تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي من أجل السماح باختيار بندين طارئين بدلاً من بند واحد في كل جمعية عامة.

ورداً على العرض الذي قدمته جمهورية الكونغو الديمقراطية، مارست رواندا حقها في الرد ورفضت بيان جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن رواندا تقف وراء متمردي حركة 23 مارس (M23).

وسحبت إندونيسيا اقتراحها تأييداً لاقتراح دولة قطر. ثم شرعت الجمعية العامة في التصويت بنداء الأسماء على المقترحات الخمسة المتبقية. واعتُمد اقتراح الأرجنتين وتشيلي وألمانيا وهولندا وأوكرانيا، بدعم من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة 12+، الذي حصل على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة، وأضيف إلى جدول الأعمال تحت البند 9.

*****

3.البند الثالث من جدول الأعمال:

المناقشة العامة: تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب:

وخلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة نحو 151 برلمانياً من 116 برلماناً عضواً، بمن فيهم 42 رئيساً و24 برلمانياً شاباً، فضلاً عن ممثلين لثلاثة أعضاء منتسبين وثمانية مراقبين دائمين. وبثت وقائع المناقشة على شبكة الإنترنت، وانعكس العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية.

وافتتح ***معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين***، المناقشة العامة في 12 آذار/مارس 2023، مذكراً بأن الأمين العام للأمم المتحدة قد دعا البرلمانيين في خطابه المصور خلال الحفل الافتتاحي في اليوم السابق، إلى العمل من أجل السلام والاستقرار والشمولية ومكافحة التطرف والعنف.

ويتعين على البرلمانيين أن يعملوا معاً لإيجاد رؤية تراعي السياق العالمي الصعب، وتعزز التعاون المتعدد الأطراف، وتقترح حلولاً ابتكارية لصالح التنمية المستدامة.

مع وجود ما يصل إلى 200 مليون شخص من المقرر أن ينزحوا بسبب تغير المناخ بحلول العام 2025، كانت حماية البيئة أولوية في حماية مستقبل البشرية. ومشاركة المرأة في السياسة والمجتمع ككل أساسية أيضاً، كما انعكس بالفعل في عمل الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة. وهناك فرص كثيرة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال إصلاح التشريعات لصالح مزيد من الرخاء للدول وشعوبها. إذ تُعتبر حقوق الإنسان ركيزة من ركائز العدالة الاجتماعية ويلزم إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، مثل الأطفال والفقراء. وتحتاج البرلمانات إلى تعزيز تعاونها، وتوحيد جهودها لصالح التنمية والسلام، وتمهيد الطريق للحوار للقضاء على التهديدات العديدة التي تواجه العالم.

وقال ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، إنه إلى جانب أزمات الحرب وحالة الطوارئ المناخية والاقتصاد العالمي المتعثر، تواجه البشرية أيضاً أزمة تضامن. وتنتشر كراهية الأجانب والعنصرية وغيرها من أشكال التعصب الأعمى وتسهل وسائل التواصل الاجتماعي انتشارها.

وهناك حاجة إلى تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي تماماً كالحاجة إلى تنظيم حركة المرور على الطرق، للحفاظ على سلامة الجميع. ويحتاج البرلمانيون إلى أن يكونوا قدوة بإظهار الاحترام المتبادل داخل برلماناتهم وعلى الساحة الدولية على حد سواء.

ويتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بتاريخ طويل في تعزيز التعايش السلمي والتسامح، وتتجلى هذه المفاهيم في كل مجال من مجالات استراتيجيته. ويحظى موضوع المناقشة العامة بأهمية خاصة في بلد مثل مملكة البحرين، حيث يعيش الناس من العديد من الثقافات والخلفيات المختلفة جنباً إلى جنب.

ولقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أن العالم صغير: من ناحية السماح للمرض بالانتشار بسرعة ولكن من ناحية أخرى السماح للعلماء من جميع أنحاء العالم بالعمل معاً لتطوير اللقاحات. وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي يقوم بدوره في مكافحة التطرف وكره الأجانب من خلال جمع الناس من جميع البلدان والأديان والثقافات معاً للعمل من أجل عالم أفضل للجميع.

وفي رسالة عبر الفيديو، قالت ***السيدة ن. غانيا، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد***، إن إعلان العام 1981 بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد حدد العديد من المفاهيم ذات الصلة بموضوع المناقشة العامة.

وينص الإعلان على أن كل فرد يستحق الحقوق والكرامة بحكم كونه إنساناً، وتقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الأخرى مسؤولية إتاحة الوصول إلى تلك الحقوق.

واعتُبرت خطة عمل الرباط للعام 2012 بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف وثيقة مرجعية أخرى لهذا الموضوع. ولدى تنفيذ هذه الخطة، تقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية فريدة وحاسمة في ضمان حظر هذه الأعمال وتعزيز التسامح مع جميع أفراد المجتمع لصالح التعايش وحقوق الإنسان والسلام.

وأعربت السيدة ف. ما-إيه سولم يونغ، رئيسة حركة التسامح الإفريقي (Afrogiveness) والشباب الإيجابي في إفريقيا، عن امتنانها لإتاحة الفرصة لها لتقاسم رسالتها عن التسامح مع المندوبين في الجمعية العامة. كانت السيدة يونغ تؤمن بالقوة الإلهية للغفران وكرست حياتها لتعزيز التسامح والمغفرة والتعاطف والأخوة الإنسانية. وفي عصر كان يُعتبر فيه الدين والثقافة والأصل الإثني ونوع الجنس والعرق عوامل تؤدي إلى النزاع، أصبح التعايش السلمي أكثر تعقيداً مما ينبغي.

وتواطئ العديد من البرلمانيين في ثقافات يترسخ فيها الجشع والحسد والسخط.

وتستند جميع أشكال التعصب إلى الرغبة في اعتبار المرء نفسه متفوقاً على الآخرين.

وقالت إن بلدها، الكاميرون، شهد سنوات عديدة من عدم الاستقرار والنزاع، مع انقسامات تقوم أحياناً على أسس لغوية، بين المجتمعات الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالفرنسية في البلد. وأوضحت هذه النزاعات أن صوت الجميع مهم وأنه يجب أن تتاح للجميع فرص متساوية.

وقد أسست منظمة التسامح الإفريقي (Afrogiveness) لرأب الصدع ونزع فتيل التوترات لتجنب حلقات العنف المفرغة. وتؤمن المنظمة بالقوة التطهيرية للفن وتابعت مشاريع مختلفة لتحقيق هذه الغاية. وأعربت عن اعتقادها بأن تعليم السلام يمكن أن يغير العالم وأن البرلمانات يجب ألا تخجل من التشريعات القائمة على قيم الامتنان والنزاهة واللطف والمحبة. وتعتبر الصحة العقلية الجيدة مهمة ايضاً، حيث أن النزاعات تتصور دائماً في أذهان البشر. وبالمثل، فإن الدفاع عن السلام يعتبر مسؤولية مشتركة لا يمكن أن يأتي إلا من العقول البشرية والتعايش السلمي.

وقالت ***السيدة ل.فاسيلينكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات،*** إن موضوع المناقشة العامة هام ويأتي في الوقت المناسب، كما يتضح من تفشي التمييز والعنف في جميع أنحاء العالم، وليس أقله في بلدها. ولطالما كان التعصب لعبة خاسرة، وغالباً ما تؤدي إلى العنف وتهديد أسس الديمقراطية. ويُعتبر العنف القائم على نوع الجنس مظهر شائع جداً من مظاهر التعصب. وعلاج التعصب هو الإدماج والتمكين، وعدم إغفال أحد.

وظل الإدماج السياسي بعيد المنال، حيث لا يزال غالبية أعضاء البرلمان والوزراء والقادة في جميع أنحاء العالم من الذكور. والعالم بحاجة ماسة إلى النساء كنماذج يحتذى بهن للتعايش السلمي والمجتمعات الشاملة والتسامح. وتكمن قوة البرلمانيين في العمل الجماعي ومن مسؤوليتهم تعزيز التسامح والإدماج والمساواة.

وقالت ***سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب***، إن جيل الشباب يرى العديد من التحديات في المستقبل ولكنه يعلم أن جميع الأجيال يجب أن تعمل معاً للتصدي لها. ويؤدي استبعاد أي قطاع من قطاعات المجتمع إلى عدم المساواة والاغتراب والتعصب وانعدام الثقة، وفي نهاية المطاف إلى العنف والنزاع. ويبقى الشباب مستبعدين إلى حد كبير من المجال السياسي، مع أقل من 3 في المئة من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم تحت سن الـ30. ويتوقع الشباب تمثيلاً أكبر ويريدون العمل عبر الأجيال.

ويتمتع اثنين من التعهدات في حملة الاتحاد البرلماني الدولي /قل نعم للشباب في البرلمان! بأهمية خاصة لموضوع المناقشة العامة: بشأن تنفيذ حصص الشباب لضمان أن يكون للشباب مقعد على طاولة صنع القرار، وبشأن توجيه وجهات نظر الشباب إلى العمل البرلماني. وتظهر الصلة بين السياسة الشاملة والسلام بشكل واضح. ويجب أن تكون البرلمانات قدوة يحتذى بها وأن تكون مثال للاندماج، بما في ذلك للشباب.

وقال ***السيد أ. فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة،*** إن تركيز الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن يكون أكثر أهمية، نظراً لتصاعد النزاعات والقلاقل الاجتماعية التي كانت محفزة للعنصرية والتمييز. وتقع على عاتق البرلمانيين، بصفتهم ممثلين منتخبين، مسؤولية إيجاد سبل لتهدئة النزاع وبناء مسارات لتوجيه المجتمعات بعيداً عن التعصب ونحو التعايش السلمي. وقد التزمت المنظمة الدولية للهجرة بدعم التماسك الاجتماعي، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع، بهدف بناء مجتمعات سلمية ومتسامحة وشاملة. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة من أجل اتباع نهج شامل لإدماج المهاجرين يتجاوز إمكانية حصول المهاجرين على الخدمات لضمان اتصال إيجابي حقيقي بين المهاجرين والمجتمعات المحلية. ويجب على البرلمانيين تعزيز سرد متوازن وقائم على الحقوق حول الهجرة ووضع معايير للحوكمة الشاملة.

وشددت **السيدة ج. تريغز، مساعدة المفوض السامي لشؤون الحماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،** على أن العالم يستجيب حالياً لحركة غير مسبوقة للاجئين والتي تفاقمت بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، والآثار المتتالية للحرب في أوكرانيا، والزلزال المدمر في تركيا والجمهورية العربية السورية.

ويضطلع البرلمانيون بدور أساسي في التصدي لهذه الظاهرة. وبصفتهم ممثلين منتخبين، يمكنهم التواصل مع العديد من المعنيين مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجماعات الدينية والمدن لتعزيز حماية اللاجئين. ويجب على أعضاء البرلمان مساءلة حكوماتهم والتأكد من الموافقة على مخصصات الموازنة متعددة السنوات لبرامج اللاجئين الشاملة والمستجيبة حتى يتمكن المجتمع الدولي من تكثيف الجهود لدعم اللاجئين والدول المضيفة.

وأشارت ***السيدة ب. ماثيسون، نائبة رئيس مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي،*** إلى تجربة مملكة البحرين الطويلة في التعايش السلمي بين الثقافات والأديان المتنوعة، وأكدت من جديد التزام

مملكة البحرين بالحرية الدينية، لا سيما في سياق التهديدات الحالية للسلام، مثل الإرهاب والتطرف وجرائم الكراهية. وأضافت أن التعايش السلمي مستحيل من دون حرية الدين أو المعتقد، ليس فقط من منظور حقوق الإنسان، ولكن أيضاً من منظور اقتصادي، حيث أظهرت البحوث وجود علاقة بين مؤشر الحرية الدينية والازدهار الاقتصادي للبلد. وقد قدم إعلان مملكة البحرين، الذي اعتمد أصلاً في العام 2017، مساهمة أساسية في مواجهة التهديدات للسلام من خلال الدعوة إلى الحرية الدينية للجميع، واستند عمل مركز الملك حمد إلى هذا الإعلان.

واختتمت كلمتها بدعوة المجالس الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى تأييد إعلان مملكة البحرين وقبوله في إطار عملها الجماعي لتعزيز الإدماج والتعايش السلمي، وإطفاء نيران التعصب.

*****

4.البند الرابع من جدول الأعمال:

وللدورة الثالثة على التوالي، تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً للمساءلة، برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وفي هذه المناسبة، دعيت الوفود إلى المساهمة بمداخلات بشأن إجراءاتها للمضي قدماً بالإعلانات والقرارات والوثائق الختامية المتعلقة بالمناخ الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، تماشياً مع التركيز الاستراتيجي للاتحاد البرلماني الدولي على تغير المناخ والمساءلة على جميع المستويات، فضلاً عن إطلاق حملة *البرلمانات من أجل الكوكب*.

وفي هذا السياق، شدد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على أن أحد الأهداف الهامة للمنظمة هو تعزيز ثقافة المساءلة المتبادلة على جميع المستويات: داخل البرلمانات الأعضاء، وبين البرلمانات الأعضاء وناخبيها، وبين البرلمانات الأعضاء على الصعيد الدولي. وذكر المندوبون بأنه من المقرر أن يقدم كل عام عدد مختار من البرلمانات من جميع المجموعات الجيوسياسية تقارير عن المتابعة البرلمانية لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته، وشجع الأعضاء المقرر مشاركتهم في العام 2023 على القيام بذلك. وأخذ ما مجموعه 22 وفداً الكلمة للإبلاغ عن ممارساتها الجيدة والأنشطة التي اضطلعت بها لمتابعة القرارات الأخيرة ذات الصلة بالاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك إعلان نوسا دوا الوصول إلى الصفر:

حشد البرلمانات للعمل على تغير المناخ (الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي)، والقرار حول معالجة تغير المناخ (الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي)، والوثائق الختامية للاجتماعات البرلمانية بمناسبة مؤتمري الأطراف (COP26) (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) والدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP 27) (تشرين الثاني/نوفمبر 2022). وشاركت ستة وفود محتوى الوسائط المتعددة المتعلق بالمناخ الذي تم عرضه خلال هذا الجزء.

حث مندوبون من بلجيكا والبرتغال وأوكرانيا جميع البرلمانات الأعضاء على متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي إدانة غزو أوكرانيا وما تلاه من ضم الأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول (الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي)، والحل السلمي للحرب في أوكرانيا، واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية (الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي).

ومن الأمثلة الملموسة على الإجراءات البرلمانية بشأن تغير المناخ ما يلي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: في أعقاب إعلان نوسا دوا، أنشأ البرلمان الجزائري لجنة لتعزيز العمل الوطني لحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ.

كندا: سن البرلمان القانون الكندي للمساءلة عن صافي الانبعاثات الصفرية، والذي يحدد الهدف الوطني لانبعاثات غازات الدفيئة للعام 2050 إلى صافي انبعاثات صفرية. تهدف كندا إلى خفض انبعاثاتها بنسبة 40 إلى 45 في المئة من مستويات العام 2005 بحلول العام 2030، بما يتماشى مع اتفاق باريس.

فيجي: أقر برلمان فيجي قانون تغير المناخ في العام 2021 لإضفاء الطابع المؤسسي على التزامات فيجي بموجب اتفاق باريس. وعلاوة على ذلك، فهو بصدد تعزيز ولايات لجانها ومهامها الرقابية، الأمر الذي سيسمح للجنة الموارد الطبيعية، على سبيل المثال، بإجراء تحقيقات بشأن مسائل مثل التدمير غير القانوني لغابات المانغروف الساحلية.

فنلندا: سن البرلمان قانون تغير المناخ الجديد ودخل حيز التنفيذ في العام 2022. ويهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2035، وهو الهدف الأكثر طموحاً في العالم.

باكستان: يلبي البرلمان الآن جميع احتياجاته من الطاقة من خلال الألواح الشمسية. وعلاوة على ذلك، أنشأت فرق عمل برلمانية تعمل في المجالس الوطنية والإقليمية، وتشرف عن كثب على التقدم المحرز في تحقيق أهداف الطاقة المتجددة وأهداف التنمية المستدامة.

سورينام: أنشأ البرلمان لجنة معنية بتغير المناخ والبيئة، اضطلعت بأنشطة مختلفة. وتشمل هذه الأنشطة برامج بناء القدرات وحلقات العمل بشأن المساهمات المحددة وطنياً، والاجتماعات البرلمانية الدولية بشأن تغير المناخ والكوارث الحد من المخاطر والشراكات مع المنظمات غير الحكومية البيئية المحلية.

أوكرانيا: على الرغم من الحرب، أنشأ البرلمان الأوكراني لجنة فرعية معنية بتغير المناخ. كما سعت إلى أن تصبح أكثر اخضراراً من خلال الاستغناء عن الورق.

دولة الإمارات العربية المتحدة: تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2050. وقد سن المجلس الوطني الاتحادي عدة قوانين لإيجاد التوازن المناسب بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية. استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 140 مليار دولار أمريكي في مشاريع الطاقة المتجددة في مختلف البلدان.

الأوروغواي: سن البرلمان قوانين متعددة للتصدي لتغير المناخ. وتشمل هذه قانون الغابات، الذي يسعى إلى الحفاظ على 100٪ من المساحة الحالية للغابات الأصلية؛ وقانون الإدارة المتكاملة للنفايات، الذي يعزز الاقتصاد الدائري؛ وسياسة الطاقة الوطنية، التي أزالت الكربون من شبكة الكهرباء، حيث تأتي 98٪ من كهرباء أوروغواي من مصادر متجددة.

وكانت الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة خلال هذا الجزء من البلدان التالية: أستراليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبيلاروسيا، وتايلاند، وزامبيا، وسيشيل، وكابو فيردي، ومدغشقر، والمكسيك، والهند.

وفي الختام، شكر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المندوبين الذين شاركوا في هذا الجزء وشجع جميع الأعضاء على المشاركة بنشاط في عملية تقديم التقارير المقبلة. وسيعقد جزء مماثل للمساءلة في سياق الجمعية العامة الـ 147.

*****

5.البند الخامس من جدول الأعمال :

الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ثلاث جلسات في الفترة من 12 إلى 14 آذار/مارس 2023، برئاسة رئيسها سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر). وعهد إلى اللجنة بمهمة مناقشة مشروع القرار المتعلق بموضوع *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*.

وقد أعد كل من المقررين المشاركين، السيد ج. سيبيدا (إسبانيا) وسعادة السيدة سارة محمد أمين فلكناز (الإمارات العربية المتحدة) مشروع القرار ومذكرة تفسيرية مرفقة به.

وعقبها ملاحظات استهلالية أبدتها السيدة ب. برينر، رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا، بشأن حالة مفاوضات الأمم المتحدة بشأن اتفاقية شاملة بشأن الجرائم الإلكترونية، وعرض مشروع القرار من جانب اللجنة المعنية بالجريمة الإلكترونية.

وأخذ الكلمة مقرران مشاركان و36 متحدثاً للإعراب عن أفكارهم بشأن الموضوع. وخلال عملية الصياغة، نظرت اللجنة في 320 تعديلاً قدمها 27 برلماناً عضواً ومنتدى النساء البرلمانيات. وقد أخذ ربع التعديلات المقترحة والتعديلات الفرعية في الاعتبار. وشمل ذلك تعديلاً اقترح تغيير عنوان القرار إلى *الجرائم الإلكترونية*: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي، حيث تمت إزالة مسألة الهجمات الإلكترونية من النص النهائي.

وعقد مكتب اللجنة اجتماعاً في 13 آذار/مارس 2023، اتفق فيه على مواصلة المشاورات لوضع برنامج عمل كامل للجمعية العامة الـ 147.

وفي الجلسة الأخيرة للجنة، التي انعقدت في 14 آذار/مارس 2023، اعتمد مشروع القرار الموحد بتوافق الآراء. وقررت اللجنة أن يقدم رئيسها مشروع القرار إلى الجمعية العامة.

اعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء في الجلسة العامة للجمعية العامة بعد ظهر يوم 15 آذار/مارس 2023. وأعرب وفد روسيا الاتحادية عن تحفظات على الفقرة 11 من الديباجة والفقرة 1 من المنطوق، وكلتاهما تتعلقان باتفاقية بودابست. وأعرب وفد الهند عن تحفظات على الفقرة 25 من المنطوق، التي تتوخى إنشاء فريق عامل تابع للاتحاد البرلماني الدولي معني بالجرائم الإلكترونية.

ووافقت اللجنة على الموضوع المعنون "معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لأنظمة الأسلحة المستقلة والذكاء الاصطناعي"، الذي قدمه وفدا الأرجنتين وبلجيكا. ستولبزر (الأرجنتين) والسيد س. لاكروا (بلجيكا) كمقررين مشاركين للقرار المقبل.

وانتخبت اللجنة ممثلين جدد للمجموعات الجيوسياسية في مكتبها، كما أيدت إعادة انتخاب العديد من الأعضاء الحاليين لولاية ثانية مدتها سنتين.

الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء[1] من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي (المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

إن الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تدين جميع أشكال الجرائم الإلكترونية، *وإذ تعيد تأكيد* ضرورة مكافحة هذه الأعمال من خلال التعاون الدولي

وإذ تؤكد من جديد إطار الأمم المتحدة الحالي لسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة تنفيذ هذا الإطار،

---

[1] أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 25 من المنطوق.

أعرب وفد روسيا الاتحادية عن تحفظه على الفقرة 11 من الديباجة، والفقرة 1 من المنطوق.

وإذ تعترف بضرورة بناء الثقة والتفاهم المتبادل بين البلدان للتصدي للاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الذين لا يعرفون قيوداً ولا حدوداً،

وإذ تلاحظ تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتماد عليها على الصعيد العالمي،

وإذ تدرك الزيادة في أنشطة الجرائم الإلكترونية بسبب زيادة الرقمنة التي سرّعت وتيرتها جائحة كوفيد-19،

وإذ تلاحظ مسؤولية البرلمانات عن بناء إطار تنظيمي يحمي المواطنين في الفضاء الإلكتروني بهياكل أساسية وموارد جديدة، بالطريقة نفسها التي تحملها في العالم المادي،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 72/31 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1976 بشأن *اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى*، والقراران 63/55 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2000 و121/56 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2001 *بشأن مكافحة إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية*، والقرار 239/57 المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2003 بشأن *إنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني*،

وإذ تشير أيضاً إلى القرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن *التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ولا سيما القرار* 28/69 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2014، والقرار 266/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي بموجبه أنشئ فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالنهوض بسلوك الدول المسؤول في سياق الأمن الدولي، والقرار 240/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذي بموجبه أنشئ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها 2021-2025،

وإذ تشدد على المعايير الطوعية وغير الملزمة المتعلقة بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، التي وضعها فريق الخبراء الحكوميين وأيدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 237/70 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015 الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاسترشاد بهذه المعايير، وكذلك، من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

37/77 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، وضع برنامج عمل للأمم المتحدة لمناقشة التهديدات القائمة والمحتملة ودعم قدرات الدول وجهودها لتنفيذ الالتزامات والنهوض بها،

وإذ تستذكر أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة *لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية* المؤرخة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، واتفاقية الأمم المتحدة *لمكافحة الفساد* المؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003،

وإذ تشدد على أهمية الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتبادل المعلومات والمساعدة الإدارية، بما في ذلك *اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية* المؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، *وبروتوكولها الإضافي بشأن تجريم الأفعال المرتبطة بالتمييز العنصري وكراهية الأجانب التي ترتكب عبر أنظمة الكمبيوتر*، المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2003، *واتفاقية التعاون في ضمان أمن المعلومات الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون*، المؤرخة 16 حزيران/يونيو 2009، *والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات* المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني* الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 وتحديثاته، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن المنع الاجتماعي للعنف والجريمة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2015*، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن جرائم الحاسوب* الصادر في شباط/فبراير 2021، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة عبر الوطنية* الصادر في شباط/فبراير 2021، *واتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة الكومنولث في مجال ضمان أمن* المعلومات المؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، *واتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة الكومنولث في مكافحة الجرائم في ميدان تكنولوجيا المعلومات* المؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2018، *واتفاقية* الاتحاد الإفريقي *بشأن الأمن الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية* المؤرخة 27 حزيران/يونيو 2014،

وإذ تشدد أيضاً على أن *اتفاقية* مجلس أوروبا *المتعلقة بجرائم الفضاء الإلكتروني* التي يفتح باب الانضمام إليها أمام أي بلد، قد أصبحت صكاً ذا أهمية عالمية مع وجود دول أطراف من جميع مناطق العالم والتأثير فيها،

وإذ تشير إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مختلف المخاطر الجديدة التي تواجهها مجتمعاتنا التي تتزايد رقمنتها، بما في ذلك قرارَي الاتحاد البرلماني الدولي: *الحرب الإلكترونية: تهديد خطير للسلم والأمن العالمي* (اعتمد في الجمعية العامة الـ 132، هانوي، 1 نيسان/أبريل 2015)، *والتشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت* (اعتمد في الجمعية العامة الـ 143، مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، الذي يشير أيضاً إلى *اتفاقية* مجلس أوروبا *بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي* ("اتفاقية لانزاروت")، المؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007،

وإذ تثني على عمل الأمم المتحدة بشأن النهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لسن اتفاقية دولية بشأن الجرائم الإلكترونية، من خلال قرار الجمعية العامة 247/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، *وإذ ترحب* بإنشاء لجنة مخصصة مكلفة بصياغة هذه الاتفاقية،

وإذ ترحب بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عملية التشاور بين الجهات المعنية المتعددة التابعة لتلك اللجنة المخصصة من أجل ضمان الاستماع إلى صوت البرلمانات،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى اتباع نهج عالمي إزاء مسألة الجرائم الإلكترونية وعواقبها الخطيرة على المواطنين، فضلاً عن الحاجة لحماية السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي مع التمسك بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير،

وإذ تعترف بالحاجة الملحة إلى أن يتخذ المشرعون والحكومات وجميع الجهات المعنية خطوات وطنية أكثر استباقية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، نظراً لكثافتها المتجددة وطابعها السريع التطور،

وإذ تسلم أيضاً بأن جميع الإجراءات المتخذة في هذا الميدان تحتاج إلى احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية في صميمها،

وإذ تلاحظ تفاوت التطور في قدرة البلدان على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على حماية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، *وإذ تشدد* على الحاجة إلى زيادة المساعدة والتعاون التقنيين، ولا سيما للبلدان النامية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن على الدول أن تتصرف وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*، *واتفاقية حقوق الطفل*، *واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*، *واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، والبروتوكولات الإضافية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ تعترف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات برلمانية دولية مشتركة لزيادة الوعي وتنفيذ القواعد الطوعية وغير الملزمة في ما يتعلق بسلوك الدولة المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تلاحظ أن الجرائم الإلكترونية قد تشكل تهديداً خطيراً للعمليات الديمقراطية، وبخاصة التدخل في الانتخابات من خلال انتهاكات الأمن الإلكتروني أو حسابات مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي،

وإذ تقر بأن النساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات العرقية معرضين بشكل خاص للجرائم الإلكترونية،

وإذ تسلم أيضاً بالحاجة إلى بذل جهود لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء وتمكين النساء والفتيات بجميع تنوعهن، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجندري، ووضع السياسات والبرامج والتشريعات وتنفيذها وتطبيقها في هذا الميدان،

وإذ تلاحظ طبيعة التهديدات والمخاطر الناجمة عن الجرائم الإلكترونية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتطورات الهائلة في الفضاء الإلكتروني، التي نجم عنها ازدياد تعقيد الأساليب التي يستخدمها مرتكبو الجرائم الإلكترونية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن الجرائم الإلكترونية تتضمن على سبيل المثال لا الحصر الهجمات على أنظمة الكمبيوتر، وانتهاكات الخصوصية، وإنشاء البرامج الخبيثة ونشرها، وتسهل أيضاً الهجمات بشكل

متزايد على الهياكل الأساسية المدنية، فضلاً عن الأعمال الأخرى التي يمكن أن تحدث خارج الإنترنت، وتيسرها أنظمة الكمبيوتر، بما في ذلك الاحتيال عبر الإنترنت، وتجارة المخدرات، وغسل الأموال، وجرائم الكراهية، والاتجار بالبشر، والعنف القائم على الجندر الذي تيسره التكنولوجيا مثل التحرش الجنسي، والتهديدات، والمطاردة، والتنمر، والخطاب المتحيز ضد المرأة، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال عبر الإنترنت – وجميعها تؤثر سلباً على الأمن العالمي، والاستقرار الاقتصادي،

وإذ تضع في اعتبارها أن معظم القوانين الوطنية قد سُنت قبل نشوء الجرائم الإلكترونية، ومن ثم فهي لا تتصدى دائماً لهذه التهديدات على النحو المناسب،

تشجع البرلمانات على النظر في اتخاذ الخطوات اللازمة لبلدانها للانضمام، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، إلى الصكوك الدولية القائمة التي تتناول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، بما في ذلك اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية، وهي أكثر المعاهدات المتعددة الأطراف شمولاً بشأن الجرائم الإلكترونية السارية والمفتوحة للانضمام إليها من قبل جميع الدول؛

وتطلب من البرلمانات أن تحرص من أن التشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية محدثة وذات صلة، وفقاً للقانون الدولي، بما فيه صكوك حقوق الإنسان الدولية، من أجل تخصيص الموارد الضرورية لهذه الغاية، وإشراك جميع الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمجتمع التقني، بالنظر إلى الزيادة المستمرة في حجم هذه الأعمال ونطاقها وسرعتها وتعقدها وتواترها وآثارها على الأمن الوطني، والسلم والأمن الدوليين، والاستقرار الاقتصادي العالمي، وأن تدرج كذلك في هذه التشريعات الولاية القضائية خارج الإقليم لتمكين مقاضاة الأفعال الإجرامية، بصرف النظر عن مكان ارتكاب هذه الأعمال وما إذا كانت تشكل جرائم في الولاية القضائية الأجنبية المعنية؛

وتحث البرلمانات على ضمان إدراج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في جميع العمليات التشريعية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية؛

وتدعو البرلمانات إلى تعزيز قدرة ضباط إنفاذ القانون، بما في ذلك سلطات التحقيق والمدعون العامون والقضاة، في مجال الجرائم الإلكترونية، وتجهيزهم للتحقيق الفعال والملاحقة القضائية والفصل في قضايا الجرائم الإلكترونية؛

وتشجع البرلمانات على الاستفادة الكاملة من وظيفتها الرقابية لضمان أن تكون لدى الحكومات الأدوات اللازمة، بما في ذلك الموارد والقدرات الملائمة، لمكافحة الزيادة السريعة في الجرائم الإلكترونية والتصدي لها ولحماية الأمن الإلكترون، للمواطنين وهويتهم وخصوصيتهم وبياناتهم، مع صون حقوق الإنسان والحريات؛

وتوصي بشدة بأن تضمن البرلمانات أن الإطار التشريعي بشأن حماية الهياكل الأساسية الوطنية، بما فيها الهياكل الأساسية التي تدعم الإنترنت، محدثة، أو أنها تضع أطراً مماثلة عند الاقتضاء؛

وتشجع البرلمانات على الترويج لفضاء إلكتروني مفتوح ومجاني وآمن من خلال دعوة حكوماتها إلى الالتزام بقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني من أجل وقف الجريمة الإلكترونية، وكذلك، مرتكبي الجرائم الإلكترونية والجهات الفاعلة الخبيثة، للاستجابة في الوقت الحقيقي إن أمكن، وفقاً لسيادة القانون والاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لتأمين سلسلة التوريد للشركات في بلدانها، والتقديم بشكل طوعي تقارير عن مواطن الضعف المحتملة أمام أطراف ثالثة لمساعدتها في منع وقوع حوادث في المستقبل، وعلى وجه الخصوص دعم وحماية جميع فرق الاستجابة للحوادث الإلكترونية داخل حدودها وخارجها؛

وتشجع أيضاً البرلمانات على صياغة تشريعات مراعية للمنظور الجندري، تعزز خدمات الأمن الإلكتروني الشاملة التي تعطي الأولوية للوقاية (التوعية ومراجعة الحسابات والتدريب)، والكشف عن الحوادث (24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع)، والتصدي الفوري والفعال للتهديدات الإلكترونية، من خلال نهج يركز على الضحايا؛

وتوصي بأن تعزز البرلمانات إقامة المؤسسات والهيئات ذات الصلة – مثل المراكز الوطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، وفرق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية، وفرق التصدي للحوادث الأمنية الحاسوبية، ومراكز العمليات الأمنية – حيثما لا ترد هذه المؤسسات والهيئات في بلدانها؛

وتوصي أيضاً بأن تضمن جميع البرلمانات أن تتوافر لهذه المؤسسات والهيئات موارد كافية من الموازنة وموظفون متخصصون، بمن فيهم النساء، للسماح باستجابة مرنة وفعالة للجرائم الإلكترونية، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية والمؤسسات العامة والشركات والمواطنين من دون انتهاك الخصوصية، مع الأخذ في الاعتبار أن الرقمنة المتزايدة للخدمات والمرافق العامة يمكن أن تنطوي على تعرض كبير للمخاطر الرقمية؛

وتحث البرلمانات على تعزيز التنسيق الدولي بين هذه المؤسسات والهيئات من أجل الرصد المستمر للتهديدات الإلكترونية ومنعها وكشفها والتحقيق فيها والتصدي لها؛

وتدعو البرلمانات إلى تشجيع حكوماتها على توفير تدريب محدد في مجال الأمن الإلكتروني من أجل المساعدة في زيادة عدد المتخصصين في الأمن الإلكتروني وتعزيز أدائهم؛

وتؤكد من جديد أن توافر بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وسلمية ويسهل الوصول إليها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري للجميع ويتطلب تعاوناً فعالاً بين الدول للحد من المخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، *وتدعو* المجتمع الدولي إلى تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

وتطلب من البرلمانات أن تشجع الاستثمار في البحث والتطوير، وأن تدرج في تصميم كل مشروع اعتمادات خاصة بالأمن الإلكتروني، مع تخصيص اعتمادات مناسبة في الموازنة، من أجل التنبؤ بالتهديدات الإلكترونية الناشئة المحتملة والحماية منها؛

وتشجع البرلمانات على إقامة شراكات مع دوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني، مع حكوماتهما كميسرين رئيسيين، من أجل تعزيز نظام قوي وتعاوني للأمن الإلكتروني يحترم مبادئ حقوق الإنسان والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان احتراماً كاملاً؛

وتطلب من البرلمانات والبرلمانيين أن يشاركوا بنشاط في الترويج لفهم وطني مشترك ومستكمل لطبيعة الجرائم الإلكترونية على نحو ما يعانيه المواطنون والمنظمات والمؤسسات؛

وتحث البرلمانات على المساعدة في تعزيز "ثقافة حقيقية للأمن الإلكتروني" من خلال وضع مناهج تعليمية تركز على تدريب الأجيال المقبلة، ابتداء من الطفولة فصاعداً، على محو الأمية الرقمية والدراية التكنولوجية، تغطي كلا من الفرص الكبيرة المتاحة والمخاطر الجسيمة التي تشكلها التكنولوجيا؛

وتوصي بأن توسع البرلمانات نطاق الحماية المتاحة للنساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات العرقية، وغيرهم من الفئات الضعيفة في الفضاء الإلكتروني، مع مراعاة احترام حقوق الإنسان ومنع العنف القائم على الجندر عند وضع السياسات التعليمية المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛

وتحث البرلمانات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية اللحظات الحاسمة في الديمقراطية، ولا سيما الفترات التي يمارس فيها المواطنون حقهم في التصويت، من أجل تجنب الهجمات والتدخلات التي تسعى إلى التأثير في حرية تشكيل الرأي العام أو تغييره أو انتهاكه أثناء العملية الانتخابية؛

وتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لحماية الديمقراطية من خلال ضمان توفير حماية خاصة لجميع البرلمانات في جميع أنحاء العالم، بوصفها مؤسسات تمثل إرادة الشعب، من خلال إدراجها في قوائم الهياكل الأساسية المدنية، والخدمات الأساسية؛

وتشدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات، كوسيلة لسد الفجوات الرقمية وتعزيز الاستجابة للتهديدات الإلكترونية على الصعيد العالمي؛

وتطلب من البرلمانات أن تعمق فهمها للطابع المعقد وطبيعة الجرائم الإلكترونية سريعة التطور من خلال تمكين التبادل المفتوح للمعرفة والخبرة والتجربة وعقد ندوات وورشات عمل ومؤتمرات متخصصة بشأن هذا الموضوع؛

وتدعو الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى القيام، بالشراكة مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بتعزيز هذه الرؤية الجديدة لأمن الفضاء الإلكتروني من خلال دعم البرلمانات في مساعيها لبناء القدرات؛

وتوصي بأن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات، بالاضطلاع بدور قيادي في منع الجرائم الإلكترونية ومكافحتها وفي تحفيز المرونة الإلكترونية من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تقودها الأمم المتحدة، بغية ضمان سماع صوت البرلمانات؛

وتشجع على إنشاء مجموعة عمل معنية بالجرائم الإلكترونية، تابعة للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتتمثل مهمتها المحددة في الامتثال للولايات والأهداف المحددة في هذا القرار، التي يجب أن تشمل صلاحياتها دعم عملية تعزيز اتفاقية دولية بشأن الجرائم الإلكترونية في إطار الأمم المتحدة، وتعزيز قدرات البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي من حيث سن القوانين والرقابة وإعداد الموازنة؛

وتوصي بأن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على زيادة الوعي بين البرلمانات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال، قبل كل شيء، التزاماتها العالمية بالأمن الرقمي؛

*****

6.البند السادس من جدول الأعمال:

الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلساتها في 12 و13 و14 آذار/مارس 2023 برئاسة رئيستها السيدة أ. مولدر (هولندا). وعهد إلى اللجنة بمهمة مناقشة مشروع القرار المتعلق بموضوع الجهود البرلمانية في تحقيق أرصدة الكربون السلبية للغابات. وأعد كل من السيد س. هوفمان (ألمانيا) والسيدة هـ. فيجاكومار جافيت (الهند) مشروع القرار والمذكرة التفسيرية المصاحبة له. وأعقبت عرض مشروع القرار مناقشة. ونظرت اللجنة في 150 تعديلاً قدمها 23 برلماناً عضواً. واعتُمد مشروع القرار الموحد بالتزكية. وأعربت روسيا الاتحادية عن تحفظها على فقرة واحدة. وأبدت الهند تحفظات على 13 فقرة.

وفي جلستها الختامية وبناءً على اقتراح من مكتبها، اعتمدت اللجنة موضوعها التالي المعنون "شراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى الطاقة الخضراء بأسعار معقولة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف". ووافقت اللجنة على ترشيح السيد س. باترا (الهند)، وفاسيلينكو (أوكرانيا) وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (الإمارات العربية المتحدة) كمقررين مشاركين.

ووافقت اللجنة أيضاً على خطة عمل للجمعية العامة المقبلة التي ستعقد في أنغولا. وتتضمن خطة العمل مناقشة حول موضوع القرار المقبل، وجلسة استماع للخبراء بشأن الأمن الغذائي، وجزءاً مخصصاً لمناقشة التحضيرات للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين (COP28) في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأجرت اللجنة انتخابات لشغل المقاعد الشاغرة في المكتب وأيدت الترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء[2] من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

إن الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في العام 2015، بما في ذلك الهدف المتمثل في إبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، لمواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 5.1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، ولا سيما المادة 5 منه التي تدعو أطراف الاتفاق إلى اتخاذ إجراءات للحفاظ على مصارف وخزانات غازات الدفيئة وتعزيزها، بما في ذلك الغابات، وتشجيعها على وضع نُهج سياساتية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، لتحديد حوافز إيجابية، من أجل الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز عزل الكربون وخفض الانبعاثات في الغابات،

وإذ تدرك نتائج مؤتمري الأمم المتحدة المعنيَين بتغير المناخ اللذين انعقدا في غلاسكو (COP26)، وشرم الشيخ (COP27)، وتأخذ علماً بالمساهمة المرتبطة بالغابات لإعلان قادة غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي، الذي تم من خلاله تعهد أكثر من 140 بلداً بالعمل الجماعي للقضاء على فقدان الغابات وعكس هذا المسار، وكذلك وقف تدهور الأراضي بحلول العام 2030 مع تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التحول الريفي الشامل وسلاسل القيمة وكذلك، تم من خلاله التأكيد من جديد على الالتزامات المالية الدولية، والتمويل الخاص والدعم الاستثماري للتمكين من حفظ الغابات وإصلاحها، ودعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك النتائج التي توصل إليها الفريق العامل

---

[2] أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 2، و5، و8 من الديباجة، والفقرة 1، و3، و5، و6، و9، و11، و12، و13، و17، و21 من المنطوق.

أعرب وفد روسيا الاتحادية عن تحفظه على الفقرة 19 من الديباجة.

الثالث التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ وتوصياته بشأن الحد من إزالة الغابات وزيادة عمليات إعادة التحريج،

وإذ ترحب بإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2022 وأهدافه الـ 4 وغاياته الـ 23، بما في ذلك الغاية رقم 2، الذي يسعى إلى "ضمان أنه بحلول العام 2030، يخضع 30٪ على الأقل من مناطق النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه الداخلية والساحلية والبحرية المتدهورة للاستعادة الفعالة، من أجل تعزيز وظائف وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والسلامة والترابط الإيكولوجيين".

وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دبي، وسيتابع نتائج المؤتمرين الـ26 (COP26) والـ27 (COP27) للأمم المتحدة المعنين بتغير المناخ في ما يتعلق بحماية الغابات،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي التالية: *تغير المناخ، ونماذج التنمية المستدامة، والطاقات المتجددة* (الجمعية العامة الـ 120 للاتحاد البرلماني الدولي، أديس أبابا، نيسان/أبريل 2009)، *والتصدي لتغير المناخ* (الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، بلغراد، تشرين الأول/أكتوبر 2019)، *والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* (الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، دورة افتراضية، أيار/مايو 2021)، *وإعلان نوسا دوا الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* (الجمعية العامة الـ144، نوسا دوا، آذار/مارس 2022)، *وإعلان رئيس الجمعية العامة بشأن تغير المناخ* (الجمعية العامة الـ 116 للاتحاد البرلماني الدولي، نوسا دوا، أيار/مايو 2007)،

وإذ تسترشد بخطة التنمية المستدامة للعام 2030 التابعة للأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة، اللتين تشددان على أن سياسة المناخ، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر، والسلام العالمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة لـ"حفظ النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها المستدام، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، والهدف رقم 13 لـ"اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ، وآثاره"، وكذلك الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"،

وإذ تلتزم بتنفيذ إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمده المؤتمر الـ15 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في كانون الأول/ديسمبر 2022، ولا سيما الغاية رقم 2 لاستعادة 30٪ على الأقل من مناطق النظم الإيكولوجية المتدهورة بحلول العام 2030 والغاية رقم 3 لضمان أنه بحلول العام 2030، يتم الحفاظ على ما لا يقل عن 30٪ من المناطق البرية والمياه الداخلية والساحلية والبحرية وإدارتها بشكل فعال من خلال أنظمة تمثيلية إيكولوجياً ومتصلة جيداً ومحكومة بإنصاف للمناطق المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المنطقة،

وإذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 300/76 الذي يعترف بالحق في بيئة نظيفة، وسليمة، ومستدامة كحق من حقوق الإنسان، والقرار 285/71 الذي اعتمدت فيه *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017–2030*، والقرار رقم 284/73 بشأن عقد الأمم المتحدة لإصـــلاح النظم الإيكولوجية (2021–2030)،

وإذ تلتزم بتحقيق الرؤية المشتركة المنصوص عليها في *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017–2030* "لعالم تتم فيه إدارة جميع أنواع الغابات والأشجار خارج الغابات على نحو مستدام، وتساهم في التنمية المستدامة وتوفر الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثقافية للأجيال الحالية والمقبلة"،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية الأهداف الستة المحددة في *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017–2030*، وخاصة الهدف رقم 1، لـ"استعادة المفقود من الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك حماية الغابات وإعادتها إلى حالتها الأصلية والتحريج وإعادة التحريج، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات والمساهمة في الجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ"، والذي من شأنه، من بين فوائد أخرى، أن يفيد تحقيق المقصد رقم 6.6 من أهداف التنمية المستدامة لـ"حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك [...] الغابات"، والمقصد رقم 12.2 لـ"تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية"، والمقصد رقم 15.1 لـ"ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات"، وخاصة المقصد رقم 15.2 لـ"تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع

أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي"،

وإذ تشدد على المقصد 1.2 من الهدف رقم 1 *لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*، الذي يدعو إلى "الحفاظ على المخزونات العالمية لكربون الغابات أو تعزيز هذه المخزونات"،

وإذ تؤيد الهدف رقم 2 من *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*، المتمثل في "تعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات، بطرق منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات"، ولا سيما مقصده رقم 2.2 "زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم المتصلة بالغابات، ولا سيما البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق"، وكذلك، مقصده رقم 2.3 "تحقيق زيادة كبيرة في مساهمة الغابات والأشجار في الأمن الغذائي"،

وإذ ترحب بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي في العديد من المبادرات العالمية لمعالجة مساهمة الغابات في حماية المناخ، بما فيها شراكة قادة الغابات والمناخ؛ شراكة الغابات في حوض نهر الكونغو؛ والمؤتمر العالمي الخامس عشر للغابات الذي عقد في سيول في أيار/مايو 2022؛ ومبادرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المراعية للبيئة لتكثيف جهود الترميم وزرع ما لا يقل عن 10 مليون شجرة محلية في السنوات الـ10 القادمة عبر الدول الأعضاء الـ10 في الرابطة بدءاً من العام 2021، ولوضع معايير للاعتراف بأنشطة وبرامج غرس الأشجار في جميع أنحاء المنطقة التي لا تعيد زراعة الغابات في المنطقة فحسب، بل تساهم أيضاً في رفاه الناس وتحسين سبل عيشهم وبناء قدرتهم على الصمود؛ وتحدي بون، وهو هدف عالمي لاستعادة 150 مليون هكتار من المناظر الطبيعية المتدهورة والمزيلة من الغابات بحلول العام 2020 و350 مليون هكتار بحلول العام 2030؛ والمبادرة العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لحفظ واستعادة وزراعة 1 تريليون شجرة بحلول العام 2030؛ ومبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء والساحل، و*خطة العمل الاستراتيجية للتعاون الحرجي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وإذ تعترف* بأن جميع هذه المبادرات ساهمت في تأكيد الدول على أهداف حماية الغابات

وخفض الانبعاثات، وعرضت العديد من الفرص للوقاية والتخفيف وبناء القدرة على الصمود والتكيف من خلال مساهمات الحكومات الوطنية والمحافظات والمدن والقرى والشركات الخاصة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني،

وإذ تعترف بالدور الحاسم الذي يؤديه النساء والشباب في حفظ النظم الإيكولوجية الحرجية وإصلاحها، وإذ تؤكد ضرورة المشاركة الكاملة للنساء والشباب على جميع مستويات إعداد السياسات وتنفيذها في حفظ النظم الإيكولوجية الحرجية وإصلاحها،

وإذ تشير إلى أن الغابات هي موارد تتمتع بأهمية عالمية، تغطي نسبة 31٪ من سطح الأرض، ولكنها تخزن ما يقرب من نصف الكربون الأرضي؛ وأن الغابات تساعد في تنظيم المناخ الإقليمي من خلال التأثير على أنماط هطول الأمطار وتبريد المناطق الحضرية؛ وأن الأشجار والغابات تنظم التوازن المائي، وتعمل كخزانات لمياه الشرب وتحمي من الانجراف وانهيار الأرضي والانهيارات الصخرية والانهيارات الجليدية والفيضانات والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي؛ وأن الغابات المدارة بشكل مستدام توفر موارد طبيعية محايدة مناخياً لسلاسل القيمة المختلفة؛ وأن الغابات توفر المعيشة وسبل العيش والعمالة والدخل للمجتمعات التي تعيش في الغابات والسكان المعتمدين على الغابات والسكان الأصليين، وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية، وأن الغابات المدارة بشكل مستدام توفر موارد طبيعية محايدة مناخياً لسلاسل القيمة المختلفة؛ وأن الإدارة الجيدة للغابات توفر المعيشة، والأدوية والغرض الترفيهي والثقافي وسبل العيش والعمالة والدخل للمجتمعات التي تعيش في الغابات والسكان المعتمدين على الغابات والسكان الأصليين، والعمل كحاجز طبيعي ضد انتقال حيوانات المنشأ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء فقدان 420 مليون هكتار من الغابات، إثر إزالتها، بين فترة العام 1990 والعام 2020 ، ما يعادل حوالى نسبة 10.34٪ من إجمالي مساحة الغابات في العالم في السنوات 30 الماضية، وفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة *حالة الغابات في العالم للعام 2022*، وما يصاحب ذلك من أضرار تتجلى في التغيرات المناخية المحلية، والجفاف، والتصحر، والتغيرات في أنماط الطقس وكذلك حول التأثير الشديد لفقدان الغابات على جوانب الحياة البشرية وعلى فرص التنمية

البشرية، وحقيقة أن إزالة الغابات لها تأثير مضاعف على الأزمات القائمة في كثير من النواحي والأبعاد،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن لإزالة الغابات وتدهورها أثر شديد متسارع على تغير المناخ، حيث يتسبب تدمير الغابات وتدهورها، بما في ذلك تربتها، في نحو نسبة 15٪ من إطلاق الكربون العالمي الذي يتسبب فيه الإنسان على الأرض،

وإذ تدرك الأثر الضار للنزاعات المسلحة على النظم الإيكولوجية الحرجية وأثر مثل هذه النزاعات على زيادة انبعاثات غازات الدفيئة،

وإذ تعرب عن أسفها لأن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، وهي أكبر نزاع قائم حالياً، مصحوبة بحرائق غابات هائلة وتؤدي إلى ما لا يقل عن 33 مليون طن من الانبعاثات المكافئة لثاني أكسيد الكربون، قد قوضت بشكل كبير الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق توازنات انبعاثات كربونية سلبية للغابات ولمكافحة تغير المناخ،

وإذ تدرك أن تطور إزالة الغابات وتدهورها هو أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لزيادة فقدان التنوع البيولوجي وفقدان الموارد الجينية، حيث توفر الغابات موطناً لنسبة 80٪ من أنواع البرمائيات و75٪ من أنواع الطيور و68٪ من أنواع الثدييات؛ وأن الغابات الاستوائية لها أهمية خاصة لأنها تحتوي على حوالى نسبة 50٪ من جميع أنواع الحيوانات والنباتات،

وإذ تؤكد التهديد الملموس والوجودي للأمن الغذائي والزراعة الناجم عن إزالة الغابات وتدهورها، مع تدمير الغابات الذي له آثار إقليمية واسعة النطاق على هطول الأمطار وبالتالي على الزراعة البعلية، لا سيما في منطقة الأمازون والمناطق الاستوائية الإفريقية،

وإذ تشير إلى الفقرتين 47 و48 من خطة شرم الشيخ للتنفيذ المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن تقديم الدعم الكافي والقابل للتنبؤ إلى الأطراف في البلدان النامية، في السياق الذي ينبغي أن تسعى فيه الأطراف مجتمعة إلى إبطاء وتيرة ووقف وعكس اتجاه الغطاء الحرجي وفقدان الكربون، وفقاً للظروف الوطنية، واتساقاً مع

الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع تأمين الضمانات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الأضرار الجسيمة التي تسببها خسارة الغابات للمجتمعات والاقتصادات، حيث يقدر عدد سكانها بنحو 1.6 مليار نسمة، أو نسبة 20٪ من سكان العالم، الذين يعتمدون على الغابات في المعيشة وسبل العيش والعمل وتوليد الدخل، وفقاً *لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*،

1. *تحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن تقدم وفقاً لمهامها البرلمانية ولوائحها وقوانينها الوطنية التي تلتزم بها هدف بلوغ مستوى الصفر في إزالة الغابات، مما يعني أنه عند إزالة الغابات أو الأشجار في منطقة ما، يتم ضمان إعادة التحريج أو التحريج في منطقة أخرى في البلد نفسه أو في بلد آخر، مع الحفاظ على توازن تخزين ثاني أكسيد الكربون نفسه ومراعاة الوقت الذي تستغرقه مختلف أنواع الأشجار في النمو؛

2. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها بتكثيف الإجراءات العاجلة لمنع ووقف إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساحات الغابات، وتعزيز قدرة التكيف على النظم الإيكولوجية للغابات، التي تشكل أكثر الإجراءات فعالية من حيث التكلفة للتخفيف من تغير المناخ والتأقلم معه، مع التأكيد على أن الحد من إزالة الغابات إلى الحد الأدنى وتشجيع التشجير الذي يركز على المناخ يجنبان الانبعاثات المباشرة من الكتلة الأحيائية المفقودة ويمكّنان من حفظ وتعزيز قدرة الغابات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون والتقاطه؛

3. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها على ما يلي: توسيع نطاق المناطق المحمية القائمة وإنشاء مناطق جديدة لحماية النظم الإيكولوجية الحرجية تماشياً مع الالتزامات الدولية ذات الصلة؛ وضمان تجريد المناطق المحمية من السلاح، ولا سيما في أوقات الحرب؛ ووضع إطار تشريعي مناسب لإدارة المناطق المحمية واتخاذ تدابير فعالة لإنفاذه؛ والتعاون، عند الاقتضاء، مع الدول المجاورة لضمان إدارة المناطق المحمية وتشغيلها على نحو أفضل؛

4. وتحث البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تكثيف الجهود لإعادة التشجير واستعادة الغابات المتدهورة في ظل الظروف الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن: استعادة الغابات محاولة نشطة لإعادة المنطقة إلى حالتها الحرجية الطبيعية السابقة باستخدام الأشجار الأصلية؛ وأن الأشجار غير الأصلية توفر الأخشاب التي يمكن أن تعزز الاقتصادات المحلية وتقلل من ضغط قطع الأشجار في الغابات المحلية؛ وأن إعادة التحريج والتشجير باستخدام الأشجار الأصلية و/أو غير الأصلية يساعدان على تنويع سبل العيش والمناظر الطبيعية لزيادة إنتاجية الأراضي؛ ويمكن أن توفر الاستعادة التي تنطوي على تشجير الغابات وإصلاحها فوائد بيئية ومناخية واجتماعية–ثقافية واقتصادية كبيرة؛ وأن الأشجار توفر الظل على الأراضي الزراعية، وتمنع التعرض الشديد لأشعة الشمس للتربة والنباتات المزروعة، وتبرد درجات الحرارة على الأرض، وتؤثر على هطول الأمطار وتؤدي إلى تحسين نتائج الحصاد؛

5. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز نظم أغذية زراعية أكثر إنتاجية وكفاءة واستدامة من خلال الاستمرار في استخدام الأراضي الصالحة للزراعة الحالية لتقليل الطلب على الأراضي الزراعية الجديدة، والحفاظ على الغابات وتأمين الفوائد المتعددة التي توفرها الغابات للنظم الزراعية؛ مع الأخذ في الاعتبار أن التوسع الزراعي يقود ما يقرب من نسبة 90٪ من إزالة الغابات العالمية وأن العديد من مناطق الأراضي الصالحة للزراعة لا يتم استخدامها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والإنتاجية وأن زيادة الإنتاجية بشكل مستدام ستقلل الضغط على أراضي الغابات الناجم عن زيادة نسبة 35–56٪ في الطلب على الغذاء بحلول العام 2050 بسبب النمو المتوقع في عدد سكان العالم إلى 9.7 مليار شخص؛

6. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ إجراءات فورية لضمان أن تكون الإدارة المستدامة للغابات أكثر فائدة لتوليد الدخل من إزالة الأحراج وأن هذه المداخيل منتظمة ومرتفعة بما يكفي للناس للحفاظ على وسائل العيش والتنافس مع الدخل المستمد من استخدامات الأراضي الأخرى، مع التأكيد على أن إدارة الغابات المستدامة وسلاسل القيمة الخضراء تمنع تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية وتدعم الانتقال إلى اقتصادات خالية من الكربون، وأن الإدارة المسؤولة للغابات يمكن أن تتصدى للدوافع الكامنة وراء إزالة الغابات بما في ذلك الفقر وممارسات الإنتاج غير

المستدامة وأنماط الاستهلاك، ويمكن أن تعزز قدرة الغابات على التكيف مع آثار تغير المناخ وقدرتها على التكيف معها، مع توفير وظائف صديقة للبيئة، لا سيما في البلدان النامية؛

7. *وتوصي بأن* تنشىء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قيمة مشتركة من الجهود الجماعية من خلال تقاسم الخبرات ونقل التكنولوجيا لتعزيز ما يلي: تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في استخدام الأخشاب؛ وإعادة التحريج لتوسيع استخدام الأخشاب المستدامة؛ واستبدال المواد غير المتجددة أو كثيفة الانبعاثات، مثل الأسمنت والخرسانة، في البناء بمنتجات خشبية مستدامة؛ وزيادة عمر المنتجات الخشبية لتلبية الطلب المتزايد؛ وتقليل النفايات من خلال المعالجة الأكثر كفاءة والاستخدام المتتالي لمنتجات الغابات؛ وتطوير التكنولوجيا المراعية للبيئة؛ وتغيير أنماط الاستهلاك؛ وتسهيل الانتقال إلى اقتصادات أكثر دائرية ومراعية للبيئة؛

8. *وتدعو أيضاً* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى استعراض وتحسين التشريعات المتصلة بالغابات، وتعزيز إنفاذ قوانين الغابات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات من أجل دعم الإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة الممارسات غير المشروعة في القطاعات المتصلة بالغابات والقضاء عليها؛

9. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى اعتماد استراتيجيات ونظام منهجي للاستعراض والرصد الذاتي يتيح للحكومات زيادة قيمة الحفاظ على الغابات واستعادتها، وخاصة الغابات المطيرة والغابات الشمالية؛ والتأكيد على القيمة العالمية لخدمات النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية للغابات؛ وتسليط الضوء على أن مخططات تداول الانبعاثات على آليات تسعير الكربون بما في ذلك مخططات التعويض الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، مثل نظام تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي أو نظام تداول الانبعاثات في بروتوكول كيوتو، هي أدوات مفيدة لحشد رأس المال الخاص لتمويل حماية الغابات والتشجير، بما في ذلك استخدام وحدات الإزالة في أساس استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي وأنشطة الحراجة مثل إعادة التحريج، مع التركيز على الحفاظ على أعلى درجة من السلامة البيئية والمناخية لهذه المخططات؛

10. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعوة حكوماتها إلى النظر في الإصلاحات المالية البيئية وتقديم مبادرات سياسية لتشجيع الاستهلاك والإنتاج المسؤولين للسلع المتصلة بالغابات، ولإعادة توجيه الإعانات الزراعية لتشمل الحراجة الزراعية والحراجة المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن استخدام أدوات السياسات بشكل استراتيجي لتوفير حوافز السوق للإدارة المسؤولة والمستدامة للغابات وإعادة توجيه الحوافز لتعزيز الأسواق الخضراء والتمويل؛

11. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على النظر في دمج هدف صافي الانبعاثات الصفرية في الاستراتيجيات الاقتصادية والبيئية والمناخية الوطنية، وإعادة التأكيد على الأهداف المتفق عليها في اتفاق باريس لإبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، إلى حد كبير من خلال الجهود الطموحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة إلى الحد الأدنى، وإزالة الانبعاثات المتبقية من الغلاف الجوي عبر حماية واستعادة المصارف الطبيعية مثل الغابات والتربة وأراضي الخث أو من خلال تكنولوجيات الانبعاثات السلبية مثل احتجاز الهواء المباشر والطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه؛

12. *وتوصي* بأن توسع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي نطاق عملها للتخلص التدريجي من طاقة الفحم بلا انقطاع والتخلص التدريجي من الدعم غير الفعال للوقود الأحفوري وخاصة للفحم الحجري والفحم، اللذين يتطلبان في كثير من الأحيان قطع الأشجار على نطاق واسع؛ مع الأخذ في الاعتبار المبدأ المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي أعيد تأكيدها في اتفاق باريس للمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في ضوء الظروف الوطنية المختلفة؛ وتوجيه سياسة التنمية العالمية نحو دعم البلدان النامية التي تخطط لبناء محطات طاقة تعمل بالفحم للنظر بدلاً من ذلك في إنشاء محطات طاقة تعمل بالطاقة المتجددة تتيح إنتاج الطاقة نفسه مع حماية المناخ والطاقة والأمن الوظيفي والغابات؛

13. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتكثيف الجهود للحد من استخدام الفحم كمصدر للطاقة والترويج لبدائل مستدامة وفعالة من حيث التكلفة وحيوية ومتجددة وخالية من

الكربون مثل الطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة النووية؛ مع الأخذ في الاعتبار الخسارة الكبيرة في الغابات وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الفحم باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة في العديد من البلدان النامية ذات الوصول المحدود إلى الطاقة؛

14. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على مراعاة احتياجات ومعارف المجتمعات المحلية، بما في ذلك سكان الغابات والسكان المعتمدون على الغابات والسكان الأصليون، وفقاً للمعايير الوطنية في الإدارة المستدامة للغابات، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مكافحة تغير المناخ؛ والاعتراف بأن السكان الأصليين والمجتمعات المحلية كانوا يديرون الغابات على نحو مستدام لآلاف السنين باستخدام الممارسات القائمة على نظم معارف الشعوب الأصلية، مما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم من دون تقويض قدرة النظم الإيكولوجية والغابات التي يعيشون فيها؛ وإعادة التأكيد على وجوب حماية حقوق حيازة الأراضي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء؛ والتأكيد على أن إصلاح الغابات يحافظ على أقاليم وموارد السكان الأصليين ويقلل من الضغط على الغابات المتدهورة من حيث استخراج الحطب وإنتاج الفحم؛

15. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على ضمان أن ممارسات حفظ الغابات والحلول المناخية الأخرى القائمة على الطبيعة تعزز وتحترم الحقوق المتأصلة للشعوب الأصلية المتعلقة بأراضيهم التقليدية، بما في ذلك حقهم في أن يُستشاروا ويستوعبوا عندما يكون للتدابير والإجراءات تأثير سلبي عليهم، وعلى أراضيهم أو مواردهم؛

16. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى: اتخاذ إجراءات لتعزيز فهمها المشترك للغابات وإدارتها المستدامة وحماية المناخ، مع الأخذ في الاعتبار، الظروف الوطنية والإقليمية، بما في ذلك على أساس المساواة بين الأجيال والتضامن؛ وإشراك قطاع التعليم والمجتمعات المحلية في إعادة التشجير، من خلال استراتيجية متعددة المستويات ونهج متعدد الجهات المعنية، كمفتاح للنمو الاقتصادي المستدام والشامل؛ والتأكد من تنفيذ البرامج التعليمية المناسبة بشأن الغابات وإدراجها في المناهج الدراسية؛ وتعزيز الجهود التعليمية مع الشباب وإشراك الأجيال القادمة في تدابير حماية المناخ حتى يكونوا على دراية بالحاجة إلى حماية الغابات والبيئة والأساليب التي يمكن القيام بها، مع الأخذ في الاعتبار أن أطفال وشباب اليوم والغد هم من سيتحملون العواقب مع اشتداد تغير المناخ والذين يرغبون بالتالي في المشاركة بنشاط في الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ؛ وكذلك ضمان تعميم النهج

والأدوات التي تراعي المنظور الجندري لتوفير فرص متساوية للرجال والنساء للمشاركة في الإدارة المستدامة للغابات والاستفادة منها مع ضمان مشاركة الشباب في صنع القرار المتعلق بالغابات؛

17. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى وضع آليات من أجل خدمات الإرشاد الزراعي كوسطاء بين الباحثين والمزارعين لشرح الآثار المدمرة لإزالة الغابات، وتدريب السكان المحليين على الممارسات الزراعية الجيدة، وتشجيع المزارعين على اعتماد أساليب جديدة ومحسنة للزراعة، ومساعدة المزارعين في اتخاذ قراراتهم وضمان تنفيذ المعرفة المناسبة للحصول على أفضل النتائج في ما يتعلق بالإنتاج المستدام والتنمية الريفية، مع التأكيد على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في الهندسة الزراعية في المناطق الاستوائية بحيث يمكن توفير المدخلات مثل البذور والمغذيات وكذلك التدريب والوصول إلى الأسواق؛

18. *وتوصي* بأن تستخدم البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي سلطاتها التشريعية لدعم الحوافز للسكان المحليين ورجال الأعمال في مجال التوظيف والاستثمار الاقتصادي الأخضر، وكذلك لتعزيز توازن التنمية الاقتصادية على جميع المستويات، للأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات، ومتابعة استراتيجيات النمو الأخضر وفوائد الاقتصاد التشاركي من خلال مراعاة السياقات الاجتماعية والثقافية والبيئية للتعلم مدى الحياة والمرونة والنمو الشامل؛

19. *وتطالب* بأن تخصص البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي موازنة كافية من حيث الاستثمار في البحث والتطوير للاستفادة من التكنولوجيا مثل تطعيم الأشجار ذات الأداء العالي، التي لها جذور سريعة النمو، وربما تعزز تجديد الغابات وإعادة إحيائها، وبالتالي القدرة على تخزين ثاني أكسيد الكربون والقدرة على التكيف مع المناخ أو التنويع والجمع بين أصناف الأشجار في مزارع الغابات من أجل الاستفادة من الخصائص التكميلية الحالية للأنواع المختلفة؛

20. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على توفير موازنة وطنية ملائمة لتكثيف الجهود لحشد واستثمار التقنيات الرقمية وخدمات النطاق العريض التي توفر وصول الأسر في المناطق الريفية والنائية إلى المعلومات عبر الإنترنت حول الاستخدام المستدام للأراضي وفرص الدخل من الغابات، مع مراعاة أهمية توفير الوعي حول الحاجة إلى إدارة مستدامة للغابات؛

21. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي *بشدة* على الحفاظ على العلاقات السلمية في ما بينها، واحترام سيادة الدولة وأراضيها، واتخاذ إجراءات متضافرة وموحدة، على الرغم من

الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل إنهاء سريع للحروب العدوانية حول العالم، مع مراعاة أن النزاعات العنيفة والحروب وكذلك، الألغام قد تؤدي إلى تدمير وتلوث النظم الإيكولوجية مثل الغابات التي تعتبر مهمة ليس فحسب للناس الذين يعيشون فيها ولكن للبشرية جمعاء أيضاً؛

22. *وتوصي* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بزيادة تعزيز التماسك والتعاون وأوجه التآزر بينها ومع الهيئات الوطنية والدولية والشركاء في العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في هذا القرار؛ وتيسير الدعم المعزز والشراكات، بما في ذلك من حيث الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من أجل مساعدة البلدان النامية في تعزيز النظم الإيكولوجية للغابات، والتشجير المستدام والحراجة الزراعية، فضلاً عن رفاه الناس؛

23. *وتطلب من* الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يحيل القرار الحالي إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، وجميع المؤسسات ذات الصلة؛

24. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ التدابير المناسبة وفقاً للظروف الوطنية لتحقيق تنفيذ هذا القرار.

*****

7.البند السابع من جدول الأعمال:

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان
أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

عقدت اللجنة جلستين في 13 و14 آذار/مارس.

وانعقدت المناقشة في 13 آذار/مارس برئاسة السيدة ج.محمود (جزر الملديف)، عضو مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، لتحل محل رئيس اللجنة السيد أ.غاجادين (سورينام). وحضر الاجتماع نحو 80 مشاركاً من 44 بلداً. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة القرار المقبل بشأن *الاتجار بدور الأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر*.

وتولى السيد رينولدز (أستراليا) والسيد س. إ. بوستامانتي دوناير (بيرو) دور المقررين المشاركين. وقدمت السيدة رينولدز كلمات افتتاحية وشرحت كيف تطور هذا النوع الجديد من الاتجار بالأطفال والرق. لقد كانت مسألة العرض والطلب حيث تبرعت البلدان ذات النوايا الحسنة والسياح والمتطوعون بالمال لدور الأيتام دون أي عناية واجبة بشأن ما إذا كانوا يدعمون مؤسسة خيرية أخلاقية أم لا (خلق طلب) ويقدم المجرمون والمتاجرون ذوو المهارات العالية تجربة دور الأيتام "المثالية" و "المصممة خصيصاً" للمتبرعين (العرض). وقد تحققت هذه المخططات غير المشروعة بإيجاد "أيتام على الورق": أيتام بحكم وثائقهم المزورة فحسب، في حين أن نسبة كبيرة جداً من الأطفال في دور الأيتام هذه لديهم في الواقع أحد الوالدين على الأقل على قيد الحياة.

وانضمت السيدة ك. فان دور (نائبة رئيس كلية جريفيث للحقوق، أستراليا) والسيدة ر. نهيب، كبيرة المستشارين التقنيين لشبكة الرعاية الأفضل، كخبراء في اللجنة. وأشارت السيدة فان دور إلى أن العدد الهائل من الأطفال المعنيين يحتم على الحكومات معالجة هذه المسألة وأن تجنيد الأطفال أو نقلهم إلى دور الأيتام بغرض الربح يتفاقم في أوقات الأزمات.

وتحدثت السيدة نهب عن الوظائف الثلاث: المنع والمقاضاة والحماية، وأضافت وظيفة رابعة بعنوان "الشراكة"، نظراً لطبيعة المسألة العابرة للحدود. وشملت التحديات الرئيسية الافتقار إلى المتطلبات المتعلقة بالوثائق (مثل تسجيل المرافق) وعدم رصد دور الأيتام.

وتطرق الخبيران إلى بعض تدابير حراسة بوابة المعلومات التي يمكن أن تدعم الوظائف الثلاثة وذكرا حملة "المتطوع الذكي" في أستراليا كمثال على الممارسات الجيدة. ويتمثل أحد التدابير المتكاملة لحراسة بوابة المعلومات في تثقيف المانحين بشأن كيفية بذل العناية الواجبة وفهم الضرر المحتمل لنواياهم الحسنة وسخائهم؛ وكذلك لفرض متطلبات التأشيرة المناسبة للتطوع واعتماد معايير للعمل مع الأطفال الضعفاء. وبما أن الفقر هو المحرك لهذا الشكل من أشكال الاتجار بالأطفال، فقد أوصوا بتوفير التمويل للمساعدة في إبقاء الأطفال في أسرهم بدلاً من إرسال المتطوعين والسياح والأموال إلى دور الأيتام.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أخذ 31 وفداً الكلمة لمشاركة تجارب بلدانهم. وتمثلت بعض الإجراءات العملية المقترحة في تنظيم تبرعات الأفراد والبلدان على السواء (دولة الكويت)، والنظر في الصلة بين الاتجار بدور الأيتام والعمل القسري (ملاوي)، والتمكين من إجراء التحويلات النقدية للأطفال/الأيتام (كينيا)، وإجراء تحليل مقارن لجميع القواعد/التشريعات القائمة وتحديد أفضل الممارسات (كينيا)، واستخدام الاستفسارات والتشريعات البرلمانية بشأن الرق الحديث كأدوات للوقاية والمقاضاة والحماية (نيوزيلندا).

وكان هناك اعتراف عام بوجود عدد من الممارسات الجيدة وبأن الاتجار في دور الأيتام مشكلة يمكن معالجتها معاً. وتم التوصل إلى توافق في الآراء لإعداد قرار شامل بشأن هذا الموضوع وعلى أن تعمل البلدان معا وأن تستفيد من الإجراءات البرلمانية عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والهيئات الدولية/الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

وسيقوم المقرران المشاركان بصياغة قرار يتضمن توصيات عملية يمكن أن تُطبّق عبر البرلمانات جنباً إلى جنب مع توصيات الأمم المتحدة الحالية وقراراتها التي تعترف بالصلة بين السياحة والاتجار بدور الأيتام.

وأمام الأعضاء مهلة حتى 3 نيسان/أبريل 2023 لتقديم مساهمات خطية للنظر فيها، وسيقوم المقرران المشاركان بتعميم مشروع قرار لمراجعته في تموز/يوليو. وسيتم النظر في مقترحات التعديلات على

المشروع عندما تجتمع اللجنة لوضع اللمسات الأخيرة على القرار في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفي 14 آذار/مارس، عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان مناقشة بعنوان "*الزخم البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة، ومحتوى الكراهية والمحتوى التمييزي في الفضاء الإلكتروني*". وكان الغرض من المناقشة هو البحث في قضايا المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية على الإنترنت، وتبادل المعلومات المتعلقة بكيفية مكافحة البرلمانات والبرلمانيين لهذه القضايا وما يمكن أن تفعله البرلمانات للحد بشكل أفضل من المحتوى الضار عبر الإنترنت.

وانقسمت المناقشة إلى جزأين – لمحة عامة تليها مداخلات وأسئلة من المندوبين، وجلسة استماع للخبراء مع أسئلة من المندوبين. وفي الجزء الأول، انضم إلى اللجنة كل من السيد ج.كانيلا، رئيس قسم حرية التعبير وسلامة الصحافيين، اليونسكو. وقدم السيد كانيلا نظرة شاملة عن القضايا المتعلقة بالمعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت وعمل اليونسكو في هذا المجال.[1] ويمثل الإنترنت تطوراً هاماً في حرية التعبير ويلزم وضع سياسات لحماية هذه الفائدة مع التخفيف من مخاطر الأضرار عبر الإنترنت وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. إن هذه الظواهر قيد المناقشة لا تعتبر جديدة، ولكنها تتزايد من حيث الحجم والسرعة والانتشار، في الوقت الذي تحاول فيه البرلمانات تنظيم التشريعات واختبارها. وتشير البحوث التي أجرتها اليونسكو إلى أن هذه التشريعات لا تتسق تماماً في معظم الحالات مع معايير حقوق الإنسان. وأشار كذلك إلى أن المعلومات المضللة وخطاب الكراهية ظاهرتان مرتبطتان ولكنهما متميزتان ويلزم معالجتهما بشكل منفصل.

وتطرقت المناقشة إلى عدد من المجالات المشتركة بما في ذلك تهديد المعلومات المضللة لشرعية المؤسسات العامة، ودور منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وسياسات الإشراف على المحتوى، وأهمية التعليم ومحو الأمية الإعلامية لمواجهة المعلومات المضللة. ورأى العديد من المندوبين أنه ينبغي وضع تشريعات لتنظيم أو تجريم بعض أشكال التعبير على الإنترنت، وقدم بعض المندوبين أمثلة على تشريعات سبق وضعها في بلدانهم. وتمت الإشارة إلى جائحة كوفيد-19 والمعلومات المضللة المتعلقة بالتدابير

[1] موارد اليونسكو الرئيسية: مؤتمر الإنترنت من أجل الثقة (https://www.unesco.org/en/internet-conference)؛ ومكافحة خطاب الكراهية (https://www.unesco.org/en/countering-hate-speech).

الصحية. وأشار المندوبون أيضاً إلى خطاب الكراهية الموجه إلى البرلمانيين عبر الإنترنت، وكذلك إلى النساء والطوائف الدينية.

ورداً على ذلك، كرر السيد كانيلا الرأي القائل بأنه ينبغي للبرلمانات، عند التنظيم أو التشريع، أن تقوم بذلك بعناية ومع توفير الضمانات اللازمة لحماية حرية التعبير. واقترح تشريعاً يقضي بأن يكون التعبير المحدود على الإنترنت مصحوباً بهيئة تنظيمية مستقلة تتبع منطق القانون والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وأضاف أنه ينبغي للبرلمانيين أن ينظروا أولاً إلى معايير حقوق الإنسان القائمة، التي توفر سبلاً قوية لمعالجة القضايا قيد المناقشة.

وفي الجزء الثاني من المناقشة، انضم إلى اللجنة خبراء من ثلاث منظمات.

وحددت السيدة ر. فاسكيز لورينتي، رئيسة قسم القانون والسياسات في ويتنس، القضايا المتعلقة بمسؤوليات منصات وسائل التواصل الاجتماعي وأهمية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين يواجهون المعلومات المضللة. وتحدث السيد ز. أمان الله، كبير الباحثين حول الشبكات والتوعية، معهد الحوار الاستراتيجي، عن مسألة الإشراف على المحتوى بلغات أخرى غير الإنجليزية والحاجة إلى مزيد من البحث حول المعلومات المضللة في بلدان خارج أمريكا الشمالية وأوروبا.

وقدمت السيدة ل. زومر، المؤسس المشارك لفاشيكوادو والمدير ورئيس التحرير في شيكوادو ومبتكر لاتام شيكوا، للمندوبين لمحة عامة عن عمل التأكد من الحقائق الذي تقوم به منظمتها مع المجتمعات الناطقة بالإسبانية في الولايات المتحدة، خاصة في ما يتعلق بجائحة كوفيد-19.

وأعقب ذلك عقد اجتماع للخبراء، شجع خلاله المندوبون على طرح الأسئلة على الخبراء الحاضرين. وأخذ المندوبون الكلمة أيضاً لتبادل خبرات بلدانهم. وشملت النقاط الإضافية التي أثيرت الحاجة إلى استجابة عالمية للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، والتحدي المتمثل في خطاب الكراهية القائم على الدين، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتخويف النساء، بما في ذلك البرلمانيات.

وخلال ردودهم، تحدث فريق الخبراء عن عمليات أخرى يمكن أن تكسر حلقة خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي التي تروج وتنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، والحاجة إلى مزيد من البحث المستقل لضمان تشريع فعال، خاصة بلغات أخرى غير الإنجليزية. وشارك ما مجموعه 27 وفداً خلال المناقشة.

*****

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

رحب الرئيس، السيد ل. ويرلي (سويسرا)، بالجميع بصفته رئيساً بالنيابة للجنة، وعرض البنود المدرجة في جدول الأعمال التي اعتمدت إلى جانب المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

مناقشة طرق وأساليب العمل الجديدة المقترحة للجنة

لخص الرئيس المناقشة التي دارت في اجتماع مكتب اللجنة في اليوم السابق بشأن ولاية اللجنة وأساليب عملها، التي اعتمدها المكتب بالإجماع. ودعا الرئيس المندوبين إلى تقديم تعليقاتهم على الورقة التي تم تعميمها في القاعة.

وأعرب المندوبون عن موافقتهم العامة على الولاية الجديدة المقترحة للجنة وأساليب عملها الجديدة، وأشاروا إلى النقاط التالية:

– يجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجالاً متميزاً لعمل اللجنة للمضي قدماً.

– ينبغي للجنة أن تساعد على تعزيز الرقابة البرلمانية على الأمم المتحدة، وربما جعل الاتحاد البرلماني الدولي مجلساً استشارياً للأمم المتحدة.

– ينبغي للجنة أن تعزز الطرق العملية للتفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وكذلك بين البرلمانات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان.

– تحتاج اللجنة إلى التأكيد على الدور البرلماني في تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة.

واعتمدت ولاية اللجنة وأساليب عملها بالإجماع برفع الأيدي.

مناقشة بشأن مشاركة الممثلات الدائمات في الجمعية العامة للأمم المتحدة

بدأت الدورة برسالة عبر الفيديو من السيدة س. مالكورا، وزيرة خارجية الأرجنتين السابقة ورئيسة الديوان السابقة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وتقود السيدة مالكورا حملة عالمية لجعل الأمم المتحدة أكثر شمولاً للمرأة. وأشارت السيدة مالكورا، في جملة أمور، إلى أن مسألة المساواة بين الجنسين

في الأمم المتحدة يجب أن تنطبق على كل من الأمانة العامة وهيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة.

قدمت السيدة ب.تورسني (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك وأمينة سر اللجنة): قدمت المناقشة بالإشارة إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي لجعل البرلمانات الوطنية متساوية بين الجنسين وكيف ينبغي توسيع نطاق ذلك ليشمل الجمعية العامة حيث تشكل أغلبية كبيرة من المراقبين الدائمين من الرجال. وقدمت بيانات تبين الفجوة الحالية بين الجنسين في الجمعية العامة فضلاً عن نتائج دراسة استقصائية للاتحاد البرلماني الدولي استفسرت عن عمليات الرقابة البرلمانية لتعيين الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

وأبدى أعضاء اللجنة اهتماماً كبيراً بالمسألة وتأييداً عاماً لزيادة مشاركة اللجنة. وعلى وجه الخصوص، أشار المندوبون إلى النقاط التالية:

– ترد علاقة قوية بين التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات وهيئات صنع القرار الأخرى من ناحية، وتنفيذ السياسات الرامية إلى تمكين النساء والفتيات من ناحية أخرى.

– إن تحقيق المساواة بين الجنسين في الجمعية العامة للأمم المتحدة سيساعد الجهود العالمية لتمكين النساء والفتيات، وبالتالي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

– يجب أن يشمل إشراك المرأة في الأمم المتحدة جهاز السلام والأمن في الميدان، حيث يجري الكثير من أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام وحل النزاعات.

– لقد حان الوقت لكي تعين الأمم المتحدة امرأة في منصب الأمين العام.

وفي ختام المناقشة، أعلنت السيدة تورسني أن مسألة المساواة بين الجنسين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ستكون بنداً متكرراً على جدول أعمال اللجنة وستتم متابعته في الحملة الانتخابية ليس فقط في الدورات الرسمية للجنة ولكن أيضاً بين الدورات. وكخطوة أولى، سيعقد اجتماع افتراضي للبرلمانيين المهتمين قبل الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في أنغولا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

مناقشة مشاركة البرلمانيين في الاستعراضات الوطنية الطوعية لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

وشرح السيد أ. موتر (كبير المستشارين للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة) كيف أن التقارير الوطنية التي تتطوع بها الحكومات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى كل عام تشكل عملية المساءلة الرئيسية للأمم المتحدة لتحفيز تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة على المستوى القطري. تم تصميم عملية المراجعة الوطنية الطوعية لتشمل جميع المعنيين الوطنيين، بما في ذلك البرلمانات. وأظهرت الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة البرلمانية في 42 دولة تطوعت بتقديم تقارير في العام 2022، مشاركة برلمانية ضعيفة للغاية في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وأشار السيد موتر أيضاً إلى انخفاض معدل المشاركة في الدراسة الاستقصائية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة.

وسلط المندوبون في تعليقاتهم المقدمة من الحضور الضوء على النقاط التالية:

– إن المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية أمر جيد للغاية وتحتاج إلى مزيد من التعزيز خاصة الآن لأن أهداف التنمية المستدامة خرجت عن المسار الصحيح.

– إن دمج إطار معقد مثل أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية أمر صعب للغاية ويتطلب آلية وقدرات متطورة لا تزال تفتقر إليها العديد من الحكومات. ولا تعتبر توقعات الأمم المتحدة في هذا الصدد واقعية تماماً.

– لتسهيل مشاركة أكبر في الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي، هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين نقاط الاتصال التابعة للاتحاد البرلماني الدولي التي تتلقى الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي والهيئات البرلمانية ذات الصلة المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة.

وفي ختام الدورة، حث الرئيس البرلمانات التي ستقدم حكوماتها تقارير في العام 2023 على الرد على الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي بشكل شامل وفي الوقت المناسب.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

وأعلن الرئيس الترشيحات التالية لمكتب اللجنة: سعادة السيد علي طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد د. ماكغينتي (كندا)، وسعادة السيد مبارك عبدالله العجمي (الكويت)، والسيد هـ. أوياغي (اليابان)، والسيدة ب. كايتانو (الفلبين)، والسيدة أ. شكروم (أوكرانيا). وقبلت جميع الترشيحات بالتزكية.

وشكر الرئيس أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم وأبلغ بأن فترة عضويته في المكتب ستنتهي في دورة اللجنة هذه. وتمت الموافقة على تعيين السيد أ.غريفروي (بلجيكا) رئيساً مؤقتاً إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد للجنة في الدورة المقبلة في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

*****

8.البند التاسع من جدول الأعمال:

مناقشة البند الطارئ

إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال.

وعقدت المناقشة بشأن البند الطارئ صباح يوم 13 آذار/مارس 2023، برئاسة السيدة ن. ن. مابيسا-نكاكولا، رئيسة الجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا.

وإجمالاً، أخذ الكلمة 13 وفداً أثناء المناقشة، وهي الجمهورية العربية السورية، وأرمينيا، والبرتغال، وبيرو، وأوكرانيا، ونيوزيلندا، وروسيا الاتحادية، وبولندا، وهولندا، وفرنسا، وجنوب إفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية، وتشيلي (أحد مقدمي الاقتراح).

وبينما يشير مشروع القرار إلى الأزمات الإنسانية في مختلف البلدان، ركز العديد من المندوبين على الحرب في أوكرانيا. وأشار مندوبان إلى الحالة في ناغورني - كاراباخ. وشدد آخر على أن مشروع القرار يقصد به أن يكون أوسع نطاقاً، وأضاف أن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي قد ناقش بالفعل على نطاق واسع الحرب في أوكرانيا في الجمعيتين العامتين الـ 144 والـ 145، ولا ينبغي أن يركز فقط على الوضع في أوكرانيا، لأن الحروب والنزاعات الأخرى الجارية حالياً مهمة أيضاً. وشدد مندوب آخر على أهمية تدريس حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية في المدرسة.

وأشار أحد المندوبين إلى حالة العديد من اللاجئين الذين أجبروا على مغادرة بلدانهم الأصلية، وذكر المشاركين بأنه ينبغي ألا يكونوا غير مبالين بقضايا اللاجئين لأنهم قد يجدون أنفسهم بسهولة في وضع مماثل.

وقامت تشيلي، وهي واحدة من مقدمي الاقتراح، بتلخيص المناقشة، قائلة إن جميع المندوبين يريدون السلام وحثت زملائها البرلمانيين على إرسال إشارة واضحة إلى العالم من خلال قرار البند الطارئ.

وأحالت الجمعية العامة البند الطارئ إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي روسيا الاتحادية والجمهورية الإيرانية الإسلامية وبيلاروسيا وجمهورية كوريا والسنغال وسيشيل وكندا والمكسيك وهولندا.

اعتماد القرار المتعلق بالبند الطارئ

بعد ظهر يوم 14 آذار/مارس 2023، اعتمدت الجمعية القرار في جلسة عامة بتوافق الآراء.
وبعد اتخاذ القرار، أعرب وفد الجمهورية اليمنية عن تحفظه على القرار برمته. وذكر أن القرار يستثني دولة فلسطين، التي لديها عدد كبير من اللاجئين. وأوضح الأمين العام أن القرار أشار إلى دولة فلسطين في الفقرة 27 من الديباجة.
وامتنع وفد الهند عن تأييد القرار برمته.
وطلب وفدا تشاد ومالي ذكر بلديهما أيضاً في القرار النهائي. وطلب وفد النيجر أن تضاف إلى القرار أيضاً النيجر نفسها، وكذلك جميع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
أوضح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن الفقرة 27 من الديباجة ذكرت مالي بالفعل واقترح إضافة تشاد والنيجر إلى تلك الفقرة[3]. وأوضح أيضاً أن قائمة البلدان المذكورة في القرار ليست شاملة: فقد استخدمت لجنة الصياغة في الواقع عبارة "لا تقتصر على" في نفس الفقرة لجعل القائمة مفتوحة.

[3] أضيفت تشاد والنيجر إلى الفقرة 27 من الديباجة في النص النهائي للقرار.

إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء[4] من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 14 آذار/مارس 2023)

إنّ الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تنظر إلى أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تستضيف نسبة 74٪ من لاجئي العالم وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، وأن البلدان الأقل نمواً توفر اللجوء لـ 22٪ من هؤلاء الأشخاص، وأن 90٪ من الاحتياجات الإنسانية في العالم تتركز في 20 بلداً لا تمثل مجتمعة أكثر من 13٪ من سكان العالم و1.6٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي؛

وإذ تدرك أن البلدان المتضررة لا تستطيع تلبية احتياجات السكان المعرضين للخطر، مما يحتم على المجتمع الدولي ضمان المساعدة الإنسانية بما فيها توزيع الغذاء والرعاية الصحية، وفي كثير من الحالات، إعادة بناء البنية التحتية؛ *وإذ تشير* إلى أن حوالى 340 مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في العام 2023؛

وإذ تشير إلى أن هذه المساعدة الإنسانية الدولية يحميها "الحق في الحياة والحرية والأمن" لجميع الأشخاص، وهو مبدأ عالمي غير قابل للتصرف منصوص عليه في المادة 3 من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948*، وأنه قد تمت المصادقة على هذه الحقوق في *الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها* للعام 1948، واتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، التي تشكل معاً من بين جملة أمور، الإطار القانوني الدولي الذي، وفقاً للمادة

[4] أعرب وفد الجمهورية اليمنية عن تحفظه على القرار بأكمله.
امتنع وفد الهند عن تأييد القرار.

2 من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*، يعزز حقوق الإنسان للجميع ويحميها " دونما تمييز من أيٍّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيٍّ وضع آخر"؛

وإذ تؤكد على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد جعلت من تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) بحلول العام 2030 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال الهدف رقم 5، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهدف رقم 5، المقصد رقم 2: "القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال"؛

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2816 بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1971 الذي أنشأ منصب منسق الإغاثة في حالات الكوارث لتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، والقرار 182/46 الصادر في 19 كانون الأول/ديسمبر 1991 الذي تم من خلاله تغيير اسم منسق الإغاثة في حالات الكوارث إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنحه صلاحيات واسعة لتنسيق المساعدة الإنسانية من أجل تسهيل الوصول إلى مناطق حالات الطوارئ، وإجراء بعثات تقييم لاحتياجات المنظمة، وإعداد دعوات مشتركة وحشد الموارد؛

وإذ ترحب بإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الحالات الطارئة، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويتيح إمكانية تمويل أعمال الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء العالم اعتماداً على التبرعات الطوعية؛

وإذ تشير إلى *الاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين للعام 1951*، التي تعرّف اللاجئ بأنه أي شخص "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب، بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد"؛

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 195/73 في 29 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن *الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة*؛

وإذ تشير بقلق شديد إلى أن النساء والفتيات ما زلن يتعرضن للعنف الجنسي، لا سيما من قبل المقاتلين،

وإذ تشدد على أن الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والتعقيم القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة تشكل جرائم ضد الإنسانية؛

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الحالة المأساوية بشكل خاص في أفغانستان، حيث يعاني حوالى 24 مليون أفغاني من البؤس والجوع ودرجات حرارة التجمد، بمن فيهم العديد من الأطفال المعرضين لخطر شديد بالعنف والانفصال الأسري؛

وإذ تشير إلى أن عقوداً من الحرب المستمرة، إلى جانب سنوات من الجفاف وانخفاض درجات الحرارة، أدت إلى انهيار اجتماعي واقتصادي شامل، مما تسبب في نزوح 3.5 مليون شخص وجعل الأفغان من أكبر تجمعات اللاجئين في العالم؛

وإذ تشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل لصالح السلام والتعاون بين الشعوب، ويعزز الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية، *وإذ تشدد على أن* الاحترام المطلق لهذه الحقوق عامل أساسي للديمقراطية وتنمية جميع الأمم؛

وإذ تشير أيضاً إلى البيان المشترك بشأن أفغانستان المؤرخ في 30 آب/أغسطس 2021، الصادر عن لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعين للاتحاد البرلماني الدولي؛

وإذ يثير جزعها وضع النساء والفتيات الأفغانيات؛ *وإذ تشير* إلى أن سيطرة طالبان أدت إلى قمع فوري للنساء واستبعادهن من التعليم الثانوي والجامعي، في حين أن غياب "ولي الأمر" من الرجال يمنع العديد منهن من مغادرة منازلهن أو حتى الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما تسبب في فقدان وظائفهن والدعم الاقتصادي الناجم عنها؛

وإذ يزعجها بشدة الهجمات على النساء البرلمانيات، بما فيها اغتيال السيدة مرسال نبي زاده في 15 كانون الثاني/يناير 2023 ومحاولة اغتيال السيدة فوزية كوفي في 14 آب/أغسطس 2020؛

وإذ تذكر بأن الخطر الذي يلوح في الأفق على النساء البرلمانيات في أفغانستان قد دفع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في 2 شباط/فبراير 2023 باتخاذ قرار؛

وإذ تعترف بالأزمة الإنسانية الكارثية في أوكرانيا، والناجمة عن حرب عدوانية، حيث أجبرت الخسائر المدنية وتدمير البنية التحتية الأساسية ملايين الأشخاص على عبور الحدود إلى البلدان المجاورة، بالإضافة إلى المشردين داخلياً؛

وإذ تدرك أنه، بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، يحتاج حوالى 17.6 مليون شخص في أوكرانيا إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وينتشر حوالى 8 ملايين لاجئ أوكراني في جميع أنحاء أوروبا، وتشكل نسبة 90٪ منهم من النساء والأطفال، وذلك حتى شباط/فبراير 2023، وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، يرد 5.3 مشرد داخلياً ضمن أوكرانيا؛

وإذ تشير إلى القرارات بشأن البند الطارئ التي تم اتخاذها في الجمعيتين العامتين الـ144 والـ145 للاتحاد البرلماني الدولي اللتين انعقدتا في نوسا دوا وكيغالي، والتي اعترفت بهول الحالة الإنسانية في أوكرانيا وتتوافق مع القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في العام 2022 بخصوص هذا الموضوع؛

وإذ تشير أيضاً إلى الوضع في الجمهورية اليمنية، حيث أسفرت حرب أهلية دموية في أحد البلدان التي تضم أكثر الفئات السكانية ضعفاً في الشرق الأوسط، عن عنف أثّر على ملايين الأشخاص، وتسببت في مقتل مئات الآلاف، وأدت إلى تشريد جماعي؛

وإذ تشير إلى أن أكثر من 20 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم 4 ملايين مشرد داخلياً؛

وإذ تسلم بالحالة الكارثية وغير المستدامة التي يواجهها الناس في الجمهورية العربية السورية، حيث تسبب الزلزال الأخير الذي ضرب شمال البلاد وجنوب تركيا، في أزمة إنسانية فاقمت آثار الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية؛

وإذ تشير إلى أن حوالى 6.6 مليون سوري أُجبروا على الفرار إلى بلدان أخرى، ويرد 6.7 مليون شخص مشرد داخلياً ضمن الجمهورية العربية السورية؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي في جنوب السودان، البلد الذي دمرته حرب أهلية متواصلة، حيث يحتاج حالياً 4.3 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية، بمن فيهم اللاجئين (تشكل نسبة 63٪ منهم من الأطفال)، والأشخاص المشردين داخلياً، وطالبي اللجوء؛

وإذ تعترف بالأزمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، حيث أدى العنف وانعدام الأمن ونقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية إلى أضخم هجرة في تاريخ أمريكا اللاتينية، ووجود 7 مليون لاجئ ومهاجر فنزويلي، *وإذ تشير إلى أن* هؤلاء اللاجئين والمهاجرين يضطرون في كثير من الأحيان إلى سلوك طرق غير مصرح بها، ليصبحوا ضحايا للمتاجرين بالبشر والجماعات المسلحة غير النظامية؛

وإذ تدرك أن الأزمات الإنسانية سببها ليس فحسب النزاعات والحكومات الفاسدة وحروب العدوان والغزوات والحروب الأهلية، بل أيضاً تغير المناخ، مثل الفيضانات الهائلة التي ضربت باكستان في العام 2022، وأودت بحياة 1800 شخص، وتركت أكثر من 2.1 مليون شخص بلا مأوى، كما أثرت على 33 مليون شخص في المجموع؛

وإذ تقرّ بأن الأزمات المذكورة أعلاه هي فحسب تلك التي تخص أكبر عدد من الأشخاص المشردين، *وإذ تؤكد* على أنه يرد أزمات إنسانية أخرى أيضاً في العديد من المناطق الأخرى من العالم، على سبيل المثال لا الحصر في بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهايتي، وجمهورية العراق، ومالي، وميانمار، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، ودولة فلسطين، وجمهورية الصومال الفيديرالية، وجمهورية السودان؛

1. *تعتبر* أن الأزمات الإنسانية هي السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم؛
2. *وتقر* بأن الأمر بيد المجتمع الدولي للتعاون من أجل حماية الأرواح البشرية وتخفيف المعاناة، والحفاظ على الكرامة، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الطبية والمياه والمأوى لجميع الأشخاص بغض النظر عن أصولهم، من خلال التدابير القانونية والسياساتية على المستوى الوطني، *وتشجع* الحكومات على متابعة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف رقم 5، من خلال هذه التدابير؛

3. *وتعرب* عن تعاطفها مع سكان أفغانستان، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والجمهورية اليمنية، وكذلك مع ملايين الأشخاص الذين يعانون، في كل قارة، من الحرمان والاضطهاد نتيجة الحرب وقمع الأنظمة والإرهاب والعنف والكوارث الطبيعية؛

4. *وتدعو* برلمانات العالم إلى رفع الصوت ضد من يتحمل مسؤولية الأزمات الإنسانية، وبذل الضغوط السياسية والدبلوماسية عليهم، وتقديم الدعم للسكان المتضررين؛

5. *وتدعو* إلى توعية السلطات الوطنية والمجتمع المدني في بلدان شتى أنحاء العالم، حتى تتمكن من المساهمة، إلى أقصى حد ممكن، في إنشاء برامج مساعدة متخصصة للأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية؛

6. *وتدعو* جميع الدول إلى تعزيز فريق عمل الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بمنع المجاعة، باعتماد بروتوكولات مبسطة لزيادة وصول الأطفال والشباب إلى العلاج من سوء التغذية؛

7. *وتناشد* تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي من أجل تيسير فتح ممرات إنسانية تضمن العبور الآمن للضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال من المناطق المتضررة من الأزمات، مع إدارة أو التفاوض بشأن الاتفاقات التي تسمح بالمرور الآمن للمساعدة الإنسانية؛

8. *وتدين بشدة* أي اعتداء على أرواح المدنيين وسلامتهم ورفاههم، *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى اتخاذ تدابير ضد الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية التي تسبب هذه الأزمات الإنسانية والاضطهاد، ولا سيما من خلال دعم المحكمة الجنائية الدولية، عبر جهود المقاضاة الوطنية وعبر الآليات القانونية المناسبة لمعاقبة العدوان والجرائم الدولية الأخرى؛

9. *وتدعو* إلى زيادة الدعم والمساعدة الدوليين للاجئين أو المشردين داخلياً، أو الرجال أو النساء أو الأطفال الذين يفتقرون إلى الحقوق الأساسية والظروف المعيشية المعقولة، وكذلك الأشخاص الذين لا يتمتعون بوضع لاجئ؛

10. *وتلاحظ* أن النساء، وكذلك الأطفال، هم الضحايا الرئيسيون للأزمات الإنسانية؛

11. *وتدعو* إلى دعم جهود الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تعمل من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها؛

12. *وتطالب* الحكومات بالامتناع عن استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر كأسلوب ممنهج للحرب؛

13. *وتحث* الحكومات على تلبية احتياجات الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر؛

14. *وتؤيد بشدة* تمكين النساء والشباب، *وتؤكد* دفاعها عن حقوق المرأة ومصالحها، ولا سيما في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا والجمهورية اليمنية وجميع من يعيشون في أزمات إنسانية؛

15. *وتدعو إلى* دعم عالمي للبلدان المضيفة الضعيفة التي تعاني من قيود على القدرات من أجل تمكينها من توفير التعليم والرعاية الصحية الكافية للاجئين وطالبي اللجوء، *وتحث* البلدان المضيفة على تطوير وتنفيذ أطر تضمن وصول اللاجئين وطالبي اللجوء، ولا سيما النساء والفتيات، إلى هذه الخدمات الأساسية،

16. *وتدعو* الحكومات إلى أن تواصل حظر التمييز على أساس الجندر من كافة النواحي؛

17. *وتعرب* عن استيائها من ممارسة الترحيل القسري، التي تعتبر جريمة بموجب القانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الترحيل القسري للأطفال؛ *وتدعو* الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الممارسة وإعادة الأطفال إلى أسرهم؛

18. *وتعرب* عن قلقها الخاص إزاء الاضطهاد الذي تتعرض له النساء والفتيات في أفغانستان، *وتدعو* السلطات الفعلية الحالية إلى احترام *ميثاق الأمم المتحدة* والمعاهدات والاتفاقيات الدولية *والإعلان العالمي لحقوق الإنسان*؛

19. *وتدعو* جميع الحكومات والبرلمانات إلى ضمان عدم ورود عقبات، بما في ذلك بموجب أحكام الحصانة، أو القانون الإجرائي، التي تمنع تقديم تعويض لضحايا الجرائم الدولية، سواء أمن خلال حكوماتهم أو بشكل مباشر؛

20. *وتدعو* إلى توثيق التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل ضمان تنفيذ أحكام *اتفاقية حقوق الطفل* وبروتوكولاتها، ولا سيما في بلدان مثل أفغانستان؛

21. *وتؤيد* قرار لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي بإدانة القتل الوحشي للمواطنة والبرلمانية الأفغانية السيدة مرسال نابيزادا، بأشد العبارات الممكنة، *وتؤكد* أن هذه الجريمة الوحشية إهانة للحقوق والقيم والمبادئ التي يروّج لها الاتحاد البرلماني الدولي؛

22. *وتدعو* اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة العمل البرلماني بشأن الأزمات الإنسانية في أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى؛ ودعم جهود المجتمع الدولي وبرلماناته على وجه الخصوص، الهادفة إلى تقديم المساعدة للسكان، وتعزيز النظام

والاستقرار واستعادة المؤسسات على المدى الطويل من أجل تحقيق التنمية البشرية والمستدامة في الديمقراطية؛

23. *وتدعو* المجتمع الدولي على تلبية الحاجة الملحة إلى دعم مالي قوي من خلال تعزيز دعمه المؤسساتي وآليات التمويل التعاوني، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ *وتوصي* بتخصيص الدعم المالي المذكور أعلاه ليس فحسب للمساعدة الإنسانية الفورية والفردية مثل الغذاء والدواء، وإنما أيضاً لتصميم خطط إعادة الإعمار للبنية التحتية الأساسية من أجل الحفاظ على الوظائف الأساسية للمجتمع في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا والجمهورية اليمنية؛

24. *وتدعو* إلى تعزيز آليات المساعدة الإنسانية للاستجابة لهذه الأزمات الإنسانية.

*****

9.جدول أعمال الجمعية العامة الـ147:

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147

(لواندا، أنغولا، 23–27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*

(اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)

6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ149 وتعيين المقررين المشاركين.

*****

إعلان المنامة

تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع:

مكافحة التعصب

صادقت عليه الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

نحن، أعضاء البرلمان من جميع أنحاء العالم، الذين اجتمعنا في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين، ندرك بشدة المخاطر التي تشكلها الكراهية والتعصب والإقصاء والعنف بجميع أشكالها على أسس الديمقراطية والعقد الاجتماعي الذي يجمع مجتمعاتنا.

ويواجه عالمنا، الذي يستهلكه الجشع والمنافسة، تفاوتات اجتماعية واقتصادية على نطاق غير مسبوق. ويؤدي ازدياد انعدام الأمن الاقتصادي إلى تفكيك المجتمعات المحلية وترك أعداد متزايدة من الناس معزولة اجتماعياً، ويعتمدون على أنفسهم، وغالباً ما لا تتوفر لهم فرص كافية للحصول على الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي.

ويمكن أن يؤدي عدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي إلى إثارة الغضب والإحباط في المجتمعات المحلية في كل مكان. إن الكرامة المتأصلة في كل إنسان يمكن أن تقوضها عوامل مثل الفقر، والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية غير القابلة للتصرف، وانتهاكات

سيادة القانون، والتمييز ضد النساء، وعدم إدماج الشباب، والاستبعاد الفعلي من السياسة لأكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً.

وإن رهاب الأجانب والعنصرية والتعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والروايات المتطرفة كلها تعبيرات عن هذا الشعور العميق بالضيق في مجتمعاتنا. وهي تتجلى في خطاب الكراهية أو العنف الصريح بأشكال مختلفة ضد المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية أو غيرها من الفئات المهمشة التي يُنظر إليها على أنها تهديد للنظام القائم. يمكن التعبير عنها أيضاً في تدنيس المواقع والرموز الدينية، وهي أعمال مسيئة بشدة للأشخاص المؤمنين. ومع ذلك، نحن نعترف بالتنوع داخل مجتمعاتنا المحلية كمصدر للإثراء، ونحن نؤكد من جديد الحقوق والحريات الأساسية لجميع الشعوب، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وللأسف، يسعى البعض في مراكز النفوذ في المجتمع إلى استغلال مواطن الضعف لدى الآخرين، وبث الكراهية والانقسام كوسيلة للنهوض بمصالحهم الخاصة. تتم إساءة استخدام المنصات الرقمية المصممة لتسهيل التفاعل الاجتماعي والتواصل لاستهداف المعلومات المضللة وسوء النية وتضخيمها ونشرها ضد الآخرين. إن السهولة التي يتحدث بها البعض في تجاهل تام للحقيقة تحمل مخاطر عميقة على الديمقراطية. ويتمثل الأمر الأكثر إثارة للقلق بكلماتهم التي يمكن أن تشكل سبباً مباشراً للعنف والتعصب داخل المجتمعات المحلية وفي ما بين الأمم.

ويمكننا أن نتصدى لهذه التحديات بتشجيع الشبكات التعاونية التي تعزز الحوار والمشاريع المشتركة في خدمة المجتمع، وبإنشاء قنوات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وبتعزيز الاعتدال، وبالنهوض بالتثقيف وبناء الوعي، وبتشجيع قادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيين على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. نحن نلتزم بالتحدث علناً ضد التعصب وخاصة أي دعوة للكراهية تشكل تمييزاً أو عداءً أو عنفاً. وسنساعد أيضاً في حل النزاع من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، نحن نعتبر أن من مسؤوليتنا الفريدة، بوصفنا برلمانيين، أن نتحدث ونتصرف بمسؤولية تجاه جميع الناس، ولا سيما أولئك الذين يختلفون معنا، وبأساليب تجمع الناس معاً سعياً لتحقيق الصالح العام. ونحن نؤكد أن المجتمعات التي تتسم بالشمول والعدل، والتي تُحترم فيها الحقوق، من المرجح أن تكون متماسكة وسلمية وديمقراطية. ونحن نتعهد بمكافحة عدم المساواة من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية قائمة على الحقوق تضع الناس قبل الأرباح والضعفاء قبل

الأقوياء، وتدعم المساواة والكرامة لكل شخص. ونؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030 – عدم إغفال أحد – كأفضل أمل لنا في تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة للجميع.

وبشكل أكثر تحديداً، نحن ملتزمون باستخدام مهامنا في سن القوانين والتمثيل والإشراف لتحقيق الأهداف التالية:

– اعتبار الأفعال القائمة على الكراهية وجميع أشكال العنف المرتبطة بالدين أو المعتقد أو رهاب الأجانب أو العنصرية أو التعصب ضد الفئات المهمشة جريمة بموجب القانون.

– الاستثمار في التعليم للجميع وعلى جميع الأصعدة، بما في ذلك تعليم السلام و"التعليم من أجل الديمقراطية"، عملاً بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الاسم.

– جعل الإجراءات البرلمانية مفتوحة باستمرار لمدخلات منظمات المجتمع المدني والجماعات المجتمعية الممثِلة لتنوع المجتمع ذات الصلة.

– إقامة حوار بنّاء ومحترم مع البرلمانيين من جميع المعتقدات السياسية على الصعيدين الوطني والدولي.

– ضمان قيام المعاهد الإحصائية الوطنية وهيئات البحوث الوطنية بإنتاج بيانات مصنفة حديثة للمساعدة في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة للجميع.

– إجراء تقييمات ذاتية لشمولية برلماناتنا واتخاذ تدابير فعالة لزيادة تمثيل النساء والشباب في برلماناتنا، وكذلك تمثيل المجتمعات الوطنية والإثنية والدينية واللغوية وغيرها من المجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

– دعم حقوق المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية، بوصفهم فئات ضعيفة بوجه خاص، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

– تنظيم المنصات الرقمية ووسائل الإعلام الأخرى للحد من مخاطر خطاب الكراهية ومختلف أشكال المعلومات المضللة مع حماية الحق الأساسي في حرية التعبير كحصن للديمقراطية.

– حماية المواقع الثقافية بوصفها تعبيراً عن تراثنا المشترك، فضلاً عن الأماكن المقدسة وأماكن العبادة والرموز الدينية بوصفها تعبيراً عن مختلف الأديان والمعتقدات.

– تعزيز التفاعل مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة من أجل الحوار بين الأديان والثقافات، ودعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والوساطة.

ونحن نتعهد بالمضي قدماً بهذا الإعلان من خلال إجراءات ملموسة ووفقاً للقيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي على النحو المبين في استراتيجيته الحالية.

*****

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية المنعقدة في 15 آذار/مارس 2023، قدم كل من ***سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) والسيد م. بوفا (سورينام)*** إعلان المنامة بشأن *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*. وأيدت الجمعية العامة بالإجماع إعلان المنامة.

وعرض ***سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)***، المقرر المشارك لقرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، القرار المعنون *"الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الصعيد الأمن العالمي"*. واعتمدت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء مع تحفظات أعربت عنها الهند على فقرة واحدة وروسيا الاتحادية على فقرتين.

وعرضت ***السيدة أ. مولدر (هولندا)***، المقررة المشاركة لقرار اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، القرار حول *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*. واعتمدت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء مع تحفظات أعربت عنها الهند على 13 فقرة وروسيا الاتحادية على فقرة واحدة.

وأحاطت الجمعية علماً بتقارير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي قدمها رئيسها، السيد أ. ويرلي (سويسرا). وتناول وفد جمهورية العراق الكلمة لتسليط الضوء على الدعوة التي وجهها خلال جلسة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان لزيادة حماية المسلمين في جميع أنحاء العالم.

ووافقت الجمعية العامة على بنود القرارات التي ستصوغها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، لاعتمادها في الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشاريع القرارات.

وتم عرض فيديو ترويجي قصير عن الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في لواندا، أنغولا.

وفي ختام أعمال الجمعية العامة، تكلم ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

السيدة ت. أيكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة): *باسم المجموعة الإفريقية،* ***وسعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق)*** *باسم المجموعة العربية،* ***والسيد م. ديك (أستراليا)*** *باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ،* ***والسيد ي. بولغيرت (كازاخستان)*** *باسم مجموعة أوراسيا،* ***والسيد ب. لانو (باراغواي)*** *باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،* ***والسيد أ. غريفروي*** *(بلجيكا) باسم مجموعة 12+.*

وأعربوا عن شكرهم لملك البحرين ورئيسي مجلسي الشورى والنواب على استضافة الجمعية، وكذلك لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام وأمانته، ولكل من ساهم في تنظيم الجمعية في جو مريح ودافئ، مما أدى إلى تحقيق نتائج ناجحة. وحثوا المندوبين على نقل هذه النتائج، التي تغطي جميعها المواضيع الهامة والمطروحة في الوقت المناسب، إلى برلماناتهم والبدء في العمل على تنفيذ التوصيات الواردة فيها. وأعربوا عن رغبتهم في سفر المندوبين بأمان إلى ديارهم وعن تطلعهم إلى الاجتماع مرة أخرى في أنغولا في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وقدمت المجموعة الإفريقية اقتراحين لإدخال تعديلات على النظام الأساسي، وهما تحديد موعد نهائي مبكر لتقديم مقترحات البنود الطارئة لإتاحة مزيد من الوقت للمجموعات الجيوسياسية للتشاور، وإمكانية أن تعتمد كل جمعية قرارين بشأن البنود الطارئة إذا قرر الأعضاء ذلك. وتؤكد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على اعتزامها العمل مع البرلمانات غير الأعضاء في المنطقة من أجل التوصل إلى عضوية عالمية للاتحاد البرلماني الدولي. وأعربت مجموعة 12+ عن أسفها لإلغاء السلطات البحرينية تأشيرات دخول لاثنين من ممثلي المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي هيومن رايتس ووتش، اللذين كان من المقرر أن يحضرا الجمعية العامة، وشجعت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على الاستجابة وفقاً لذلك.

وفي ملاحظاته الختامية، هنأ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي برلمان مملكة البحرين على حفاوة الاستقبال الذي لقيه للوفود. وكانت الجمعية العامة مكثفة، مع العديد من النقاط البارزة: اعتماد إعلان المنامة، وإحراز تقدم جيد في إنشاء مكاتب إقليمية، واعتماد نشيد الاتحاد البرلماني الدولي، وانتخاب قيادة جديدة لهيئات المرأة والشباب التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وفي ما يتعلق بالمقترحات المقدمة من المجموعة الإفريقية بشأن التغييرات المحتملة في النظام الأساسي، أعلن أنه سيتم اتخاذ إجراء للسماح للبرلمانات الأعضاء بتقديم التعديلات المحتملة للنظر فيها في الجمعية العامة الـ147 واحتمال اعتمادها بعد ذلك بوقت قصير.

وأعرب عن أمله في أن تكون الوفود قد تمكنت من أن تشهد بأنفسها التقدم الذي أحرزته مملكة البحرين في السنوات الأخيرة في مجالات الديمقراطية والتسامح والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. وبالإشارة إلى الكوارث العديدة التي يواجهها العالم مؤخراً، شجع البرلمانات على اتباع ثلاثة مبادئ في عملها: أن تكون قدوة يحتذى بها، وأن تنشئ ديمقراطيات صحية ومتسامحة ومحترمة، وأن تكفل أن تكون البرلمانات شاملة للجميع وممثلة تمثيلاً كاملاً للمجتمع بأسره، وأن تضع قوانين تدعم حقوق الجميع وكرامتهم. وأعرب عن أمله في أن تستمر روح الجمعية العامة في المنامة وأن تقدم البرلمانات الأعضاء تقريراً عن النجاحات العديدة الناجمة عن نتائجها في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفي كلمته الختامية، أعرب ***معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس الجمعية العامة الـ 146*** ورئيس مجلس النواب في مملكة البحرين، عن شكره لرؤساء وأعضاء البرلمان الحاضرين على مساهماتهم الفعالة ومشاركتهم النشطة في الجمعية العامة والاجتماعات ذات الصلة. وقد أظهر العديد من البيانات تصميم المندوبين على اتخاذ إجراءات برلمانية لتعزيز التعايش السلمي والحوار. وفي حفل التنصيب، حث جلالة الملك المندوبين على العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد يكون أكثر إنصافاً وخالياً من الكراهية. وسيكون التعاون المتعدد الأطراف للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي حيوياً في تحقيق ذلك. ويعتمد المستقبل المشترك للبشرية على العمل المشترك لتشكيل مستقبل أفضل للجميع.

وأشار إلى أن مملكة البحرين تشرفت باستضافة الجمعية العامة، وشكر اللجنة التنظيمية والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والموظفين المحليين. وشكر كذلك المندوبين على مشاركتهم، وقال إنه يتطلع إلى رؤيتهم مرة أخرى في الجمعية العامة الـ 147 في لواندا، وأعلن اختتام الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

رابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

1 – اللجنة التنفيذية:

الدورة الـ289 للجنة التنفيذية

1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ289 عبر خمس جلسات: الأولى عبر الإنترنت في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022، والأربعة المتبقية أُجريت شخصياً في المنامة، مملكة البحرين في 9 و 10 و 14 آذار/مارس 2023.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات وشارك الأعضاء التالية أسماؤهم في جلسة واحدة على الأقل:

سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، السيد ج.م. إنسولزا/السيدة س. ميكس (ممثلة السيد إ. فلوريس، تشيلي)، والسيد ف. مارشان (فرنسا)، والسيدة أ. كيفالوجياني (اليونان)، والسيدة أ. سارانجي (الهند)، والسيدة أ. د. ميرغان كانوتيه (السنغال)، والسيد ج. إشانيز (إسبانيا)، والسيدة ج. ألم إريكسون (السويد)، والسيدة ب. كريريكش (تايلاند)، والسيدة إ. أنياكون (أوغندا)، معالي الدكتور علي راشد النعيمي(دولة الإمارات العربية المتحدة) السيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)[5] والسيد أ. س. س. أ. أرخودون (أوزبكستان)، والسيد ج. ف. ن. مودينداا (زمبابوي)، سعادة السيدة سحر البزار (رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب)، والسيدة ل. فاسيلينكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات)[6]

وحضر الأمين العام جميع الجلسات يعاونه موظفو الأمانة العامة.

---

[5] يمثله السيد ر. لوزانو في 14 آذار/مارس 2023.

[6] تمثلها سعادة السيدة هالة رمزي فايز.

تقرير الرئيس عن الأنشطة

عرض الرئيس أنشطته خلال الأشهر الستة الماضية منذ انعقاد الجمعية العامة الـ145 في كيغالي. وقال إن أنشطته تهدف إلى تعزيز بروز الاتحاد البرلماني الدولي، ودعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وبغية تحقيق هذه الأهداف، أجرى الرئيس العديد من المقابلات مع وسائل الإعلام، وأعطى الأولوية دائماً لفرص القيام بزيارات توعية مجتمعية. واتفقت اللجنة التنفيذية مع الرئيس على أن هذه الزيارات تزيد من بروز الاتحاد البرلماني الدولي، وشكرته على مبادراته وجهوده للمنظمة.

تقرير الوقع والأثر

أحيطت اللجنة التنفيذية علما بتقرير الوقع والأثر الأول للأمين العام منذ اعتماد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. وسلطت اللجنة التنفيذية الضوء على الإحصاءات المثيرة للإعجاب الواردة في هذا التقرير – فقد تم تنظيم 69 نشاطاً في 23 بلداً وعقد نحو 73 فعالية إقليمية أو عالمية. وهنأت اللجنة التنفيذية الأمين العام وفريقه على ديناميتهم الجديرة بالثناء وتفانيهم في خدمة الاتحاد البرلماني الدولي. وشجعت اللجنة التنفيذية الأمين العام على الحفاظ على هذه الجودة العالية من الإنجازات وشكرت البرلمانات التي استضافت اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن رأي مفاده أن هذا التقرير الأول عن أثر الاستراتيجية الجديدة كان بداية واعدة، ومهد الطريق للتنفيذ الناجح للاستراتيجية. ومن أجل البناء على هذه الإنجازات، أوصت اللجنة التنفيذية بأن يضع الأمين العام قاعدة بيانات للممارسات والمبادرات الجيدة التي من شأنها أن تمكن البرلمانيين من تعزيز مهاراتهم وقدرتهم على الصمود، ومقارنة جهودهم بالبرلمانات الأخرى.

وأوصت اللجنة التنفيذية أيضاً بأن يعزز الأمين العام آلية الرصد والتقييم للأنشطة المنفذة من أجل تعزيز أثرها المستدام.

ولاحظت اللجنة التنفيذية بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتصالات في ما يتعلق بالوجود المتزايد للاتحاد البرلماني الدولي على الشبكات الاجتماعية والدعم المقدم للأعضاء خلال الجمعيات العامة. وشجعت اللجنة التنفيذية الأمانة على الحفاظ على هذا الزخم الذي ثبت أنه أداة حاسمة في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

وجددت اللجنة التنفيذية نداءها لصالح مشاركة الوفود البرلمانية الوطنية في فعاليات الأمم المتحدة كجزء من التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتشجيع حشد البرلمانيين لمواجهة التحديات العالمية.

ودعت اللجنة التنفيذية إلى بذل جهود لنشر الوعي، ولا سيما بين رؤساء البرلمانات، بشأن مختلف القضايا في ضوء المساهمة الرسمية التي يمكن أن يقدمها البرلمانيون رفيعو المستوى في عملية صنع القرار. وشددت اللجنة التنفيذية أيضاً على أهمية عمل الاتحاد البرلماني الدولي في الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين وأعربت عن أسفها لاستمرار انتشار العنف ضد المرأة وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن بالغ قلقها إزاء حرمان المرأة في أفغانستان من التعليم. وأدانت هذا الانتهاك لحقوق الإنسان ووجهت نداءً قوياً لاتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك من جانب البرلمانات، لمعالجة هذا الوضع.

برلمانات من أجل الكوكب

استعرضت اللجنة التنفيذية التقدم المحرز في هذه الحملة، التي تهدف إلى زيادة الوعي بين البرلمانيين بالتهديد المتزايد الذي يشكله تغير المناخ على البشرية. كما تسلط الحملة الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الآثار المحتملة الأكثر تدميراً لتغير المناخ ومساعدة الأشخاص والبلدان الأكثر ضعفاً. ويحتل البرلمانيون المقعد القيادي للجهود العالمية، وتؤكد الحملة على عدة طرق يمكنهم من خلالها تقديم مساهمة محددة، بما في ذلك:

– استخدام سلطاتها التشريعية والمتعلقة بالموازنة لضمان وضع قوانين قوية وتمويلها بشكل صحيح

– مساءلة الحكومات عن التزاماتها باتفاق باريس "للسماح لجميع الناس بالعيش على كوكب أكثر صحة مع ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة"

– القيادة بالقدوة: يتحمل البرلمانيون أيضاً مسؤولية الحد من انبعاثاتهم، وأن يصبحوا أكثر مراعاة للبيئة، وأن يصبحوا مناصرين للمناخ لإلهام الآخرين

وأيدت اللجنة التنفيذية إطلاق الحملة، التي جرت بعد ذلك خلال جلسة المجلس الحاكم في 12 آذار/مارس 2023.

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

لاحظت اللجنة التنفيذية بارتياح أن الجهود المبذولة من أجل زيادة العضوية قد بدأت تؤتي ثمارها، وأيدت طلب إعادة الانتساب المقدم من برلمان ليبيريا، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة. ورحبت أيضاً بمشاركة وفدين رفيعي المستوى من جزر البهاما وكيريباس في المنامة بصفة مراقب بالنظر إلى

إمكانية عضوية الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل. وشجع أعضاء اللجنة التنفيذية البرلمانات الأعضاء على مضاعفة جهودها لتشجيع العدد القليل من البرلمانات الوطنية التي لا تزال غائبة عن الاتحاد البرلماني الدولي على الانضمام في أقرب وقت ممكن لصالح العضوية العالمية.

وأحيطت اللجنة التنفيذية علماً بالتعديلات المقترح إدخالها على *الوسائل العملية لحقوق المراقبين ومسؤولياتهم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي*، بناءً على طلب المجلس الحاكم. أولاً، يمنح مركز المراقب الدائم من الآن فصاعداً بناءً على توصية اللجنة التنفيذية بعد دراسة متأنية لهيكلية المنظمة المعنية وتمويلها وبيان مهمتها وبرنامج عملها وسجلها مع التركيز على الأثر والإنجازات المتوخاة.

وثانياً، يخصص مركز المراقب الدائم عموماً للمنظمات البرلمانية تماشياً مع التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات، وكذلك للمنظمات التي أقام معها الاتحاد البرلماني الدولي علاقة وثيقة ومفيدة للطرفين.

وثالثاً، يتوقع من المراقبين من الآن فصاعداً أن يدفعوا رسماً رمزياً للتسجيل، تحدده اللجنة التنفيذية، للمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. إلا أن الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، فضلاً عن المراقبين الذين يساهمون مباشرة في برنامج الجمعية العامة، سيعفون من هذه الرسوم.

وأخيراً، ستعاد هيكلة فئات المراقبين الدائمين على النحو التالي: الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، والجمعيات أو الرابطات البرلمانية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والاتحادات الدولية للأحزاب السياسية، وغيرها من المنظمات الشريكة.

وكجزء من العملية نفسها، لوحظ أن مراقبين اثنين لم يجريا أي اتصال بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لعدة سنوات، ومن ثم سيرفعان من قائمة المراقبين، وهما الصندوق الدولي لإدارة الزراعة ومنظمة الدول الأمريكية.

ووافقت اللجنة التنفيذية على تقديم التعديلات إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها.

ونظرت اللجنة التنفيذية أيضاً في ثلاثة طلبات للحصول على مركز المراقب الدائم. أولاً، بعد مشاورات مع وفد فلسطين، قررت اللجنة التنفيذية عدم قبول طلب رابطة البرلمانيين منح القدس مركز المراقب الدائم. وثانياً، ورد طلب جديد من المؤتمر البرلماني الدولي وقررت اللجنة التنفيذية إرجاء قرارها ريثما يتم جمع معلومات إضافية عن المنظمة. وأخيراً، وبعد إجراء مزيد من المشاورات مع رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، أيدت اللجنة التنفيذية قرارها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بعدم

قبول طلب الرابطة للحصول على صفة مراقب واقتراح مواصلة التعامل مع الاتحاد البرلماني الدولي عبر جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

أحيطت اللجنة التنفيذية علماً بالأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ 146 وأحاطت علماً بأن الأعمال التحضيرية تسير بصورة طبيعية. وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً أيضاً بالمعلومات الواردة من الأمين العام ومفادها أن سلطات مملكة البحرين قررت إلغاء التأشيرات التي منحت لاثنين من مسؤولي منظمة رصد حقوق الإنسان، وهما مراقبان في الاتحاد البرلماني الدولي، لأغراض حضور الجمعية.

الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

استعرضت اللجنة التنفيذية قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.

وفي ما يتعلق بالجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، التي كان من المقرر عقدها في جنيف، أوصت اللجنة التنفيذية بعقدها بدلاً من ذلك في لواندا بدعوة من برلمان أنغولا. وتعتقد اللجنة التنفيذية أن عقد الجمعية الـ 147 في أنغولا سيكون فرصة ثمينة للبلد، بعد مختلف المآسي التي شهدها خلال تاريخه الحديث، وسيدعم جهوده الرامية إلى إعادة بناء الديمقراطية وسيادة القانون.

واجتمعت اللجنة التنفيذية مع اللجنة التنظيمية الأنغولية وأحيطت علماً بالأعمال التحضيرية الجارية للجمعية. واغتنم أعضاء اللجنة التنفيذية الفرصة ليطلبوا إيلاء اهتمام خاص لضمان إصدار التأشيرات، وترتيبات النقل الموثوقة والفعالة، وتوفير أماكن الإقامة بأسعار تفضيلية بالقرب من مكان انعقاد الجمعية، ووجود طاقم طبي مؤهل لتوفير الرعاية اللازمة لجميع المشاركين.

نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

عقب قرار المجلس الحاكم إدخال نشيد الاتحاد البرلماني الدولي، كلفت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصياغة الشروط وتحديد أسس العملية. وبعد التشاور مع خبراء الموسيقى، نشرت الأمانة العامة طلباً لتقديم مقترحات وأعطت الملحنين المحتملين ستة أشهر لتقديم مشاركاتهم. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي 19 طلباً.

وطلبت الأمانة العامة مساعدة خبير موسيقي لتضييق نطاق الاختيار إلى قائمة مختصرة من مشاركتين، مع مراعاة الخصائص الموسيقية لكل قطعة ومدى ملاءمتها كنشيد.

وصوتت اللجنة التنفيذية على هذين المقترحين وأوصت بأن تصبح المقطوعة التي ألفها السيد بيدرو هالفتر نشيد الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعزف في بداية كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. وقررت اللجنة التنفيذية تقديم القطعة المختارة إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها.

المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

أيد المجلس الحاكم، في دورته الـ210 خلال الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في كيغالي، رواندا، استنتاج اللجنة التنفيذية المتعلق بإنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، استناداً إلى الأساليب التالية:

(أ) مبدأ فتح مكاتب إقليمية؛

(ب) متطلبات فتح تلك المكاتب؛

(ج) الإحاطة علماً بالعرضين المقدمين من أوروغواي وجمهورية مصر العربية؛

(د) الطلب إلى الأمين العام إجراء مشاورات مع هذين البلدين وتقديم تقرير عن النتائج في الدورة المقبلة للمجلس الحاكم

وعيّن الأمين العام مدير خدمات الدعم التابعة للاتحاد البرلماني الدولي ليكونوا مركز التنسيق لهذه الخدمات بالنيابة عنه. وجرت بعد ذلك عدة مناقشات ولقاءات افتراضية مع برلمانات الأوروغواي، وجمهورية مصر العربية.

وفي حالة **الأوروغواي**، عقد اجتماعان بين منسق الاتحاد البرلماني الدولي وممثلي البرلمان ووزارة الخارجية، في 23 كانون الثاني/يناير 2023 و13 آذار/مارس 2023. وخلال اجتماع كانون الثاني/يناير، تقرر ما يلي:

– تتمثل الخطوة الأولى في إبرام اتفاق مع البلد المضيف بين الاتحاد البرلماني الدولي وحكومة أوروغواي.

– ثم يعقب ذلك اتفاق بين البرلمان المضيف والاتحاد البرلماني الدولي.

واستناداً إلى عدة نماذج لاتفاقات البلد المضيف المبرمة بين حكومة أوروغواي وغيرها من المنظمات الدولية المماثلة، أعدت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً مع البلد المضيف قدمته إلى السلطات الحكومية

لمناقشته. وبمجرد اختتام هذه المناقشات، ستكون الخطوات التالية عبارة عن صياغة اتفاق بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان يتناول مسائل التوظيف والإدارة والموازنة، وفقاً لمتطلبات فتح مكاتب إقليمية .

وفي حالة **جمهورية مصر العربية**، تبادل البرلمان والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مشاريع اتفاقات البلد المضيف. في اجتماع بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان المصري في 1 آذار/مارس 2023، التزم الأمين العام للبرلمان بتزويد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بتعليقات من وزارة الخارجية على النموذج الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي.

وعندما أثيرت مسألة الجداول الزمنية، اقترح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي توقيع الاتفاقات في أقرب فرصة، إن أمكن قبل الاجتماع المقبل للجنة التنفيذية (المقرر عقده في لشبونة في 29 حزيران/يونيو 2023)، إذا كان المضيفون مستعدين. واتفقت اللجنة التنفيذية على أنه من المهم ترتيب الجوانب الإدارية والقانونية قبل التوقيع على هذه الاتفاقات.

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

وخلال دورتها في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أقرت اللجنة التنفيذية خارطة الطريق للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. وفي ضوء خارطة الطريق هذه، أجريت مشاورات مكثفة مع مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بغية صقل ولايتها وأساليب عملها. وتماشياً مع نفس النهج المستخدم خلال عملية خارطة الطريق، قدمت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة إلى اللجنة التنفيذية وثيقة توجز الطرائق وأساليب العمل الجديدة المقترحة.

وأيدت اللجنة التنفيذية طرائق وأساليب العمل المبينة في تلك الوثيقة وأوصت بأن تواصل اللجنة الدائمة عملها على هذا الأساس.

تقرير عن أعمال فريق العمل التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

وتلقت اللجنة التنفيذية معلومات مستكملة عن عمل فريق العمل وأحاطت علماً بتوصياته والخطوات التالية المعتزمة. وجددت اللجنة التنفيذية شكرها لأعضاء فريق العمل على تفانيهم في هذه القضية النبيلة. وقررت اللجنة التنفيذية حث جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على دعم أعضاء فرقة العمل في ضوء أهمية عملهم.

فريق العمل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة ج. ألم إريكسون (السويد)، رئيسة فريق العمل، حول التطورات الحالية وفقًا لخارطة الطريق الخاصة بها. تم تزويد فريق العمل بمشروع مدونة سلوك لمسؤولي الحوكمة. وقبل الانتهاء، كانت مسودة مدونة السلوك هذه بحاجة إلى مزيد من التطوير لتشمل إنشاء هيئة جديدة تقوم بتقييم الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك والتحقيق فيها، إذا لزم الأمر، وتتلقى إقرارات المصالح. وبما أن هذه الهيئة لم تكن موجودة حتى الآن في هيكلية إدارة الاتحاد البرلماني الدولي، فسيلزم إجراء مزيد من المناقشات داخل فريق العمل واللجنة التنفيذية. في مرحلة لاحقة، سيكون من الضروري إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي لتنفيذ مدونة السلوك هذه.

وأحاط رئيس فريق العمل علماً بأن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي قد أعدت، كجزء من استراتيجيتها للرقمنة، سياسة لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات تم تقاسمها مع فريق العمل. وستشارك الأمانة العامة هذه السياسة كأمر إداري لجميع موظفي الاتحاد البرلماني الدولي. ومن شأنه أن يساهم في تعزيز المساءلة والشفافية داخل الأمانة العامة وزيادة أمن تكنولوجيا المعلومات.

وأبلغ الأمين العام أيضاً أعضاء اللجنة التنفيذية بالعمل المتعلق بوضع سياسة لمكافحة التحرش لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي ومناسباته، التي عرضت على مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) لاستعراضها.

وشكرت اللجنة التنفيذية فريق العمل والأمانة العامة على العمل المنجز.

جائزة الاتحاد البرلماني الدولي كريمر–باسّي

واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من الطبعة الأولى للجائزة، أوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على سلسلة من التعديلات المقترحة على القواعد، بما في ذلك إدماج مصفوفة تقييم وتنفيذ نظام أكثر إنصافاً لتوزيع الأصوات.

*****

2 – اللجنة الفرعية للتمويل:

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة ج. ألم إريكسون (السويد)، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، بشأن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي وحشد التمويل الطوعي. اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 6 آذار/مارس 2023 تقريباً لإعداد وتسهيل نظر اللجنة التنفيذية في المسائل المالية والمتعلقة بالموازنة. وقد فحصت بعناية الوضع المالي الحالي ومعلومات مستكملة عن التمويل الطوعي. ولا تزال عملية المراجعة الخارجية جارية ولا يمكن استكمالها في الوقت المناسب لعرض البيانات المالية المراجعة في الجمعية الحالية.

ولذلك اقترحت اللجنة الفرعية للتمويل إرجاء الموافقة على البيانات المالية للعام 2022 والإدارة المالية للأمين العام حتى الجمعية الثانية للعام 2023.

ولاحظت رئيس اللجنة الفرعية أن الحالة المالية الراهنة للاتحاد البرلماني الدولي سليمة ومستقرة. ولفتت الانتباه إلى أن متأخرات الاشتراكات المقررة على الأعضاء لا تزال مدعاة للقلق وطلبت الدعم من المجموعات الجيوسياسية في متابعة المتأخرات. وقد لاحظت اللجنة الفرعية نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في اجتذاب التبرعات وشجعت الأعضاء الجدد في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي على المساعدة في التماس التبرعات لدعم الأنشطة المتصلة بعمل لجانهم. وقدم الأمين العام وفريقه مزيداً من التفاصيل إلى اللجنة التنفيذية بشأن الوثائق المالية المقدمة.

وشكرت اللجنة التنفيذية اللجنة الفرعية والأمانة على العمل المنجز وعينت رئيس اللجنة الفرعية لتقديم تقرير إلى المجلس الحاكم نيابة عنها.

******

3 – منتدى ومكتب النساء البرلمانيات:

انعقدت الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات يومي 11 و14 آذار/مارس 2023. وجمعت هذه الدورة 228 مشاركاً، من بينهم 186 برلمانياً (161 امرأة و25 رجلاً) من 66 بلداً، وممثلين عن منظمات دولية مختلفة.

وافتتحت الدورة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا). وانتخب المنتدى سعادة السيدة هالة رمزي فايز، عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين والنائب الأول لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، لرئاسة دورته الـ35. ورحب النائب الأول لرئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين، سعادة السيد جمال محمد فخرو، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، بالمشاركين في المنتدى وفي الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي. وحضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

وبناء على مساهمة المشاركين في الجمعية العامة، بحثوا من منظور جندري، في مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين بعنوان *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*. وسلطت النقاشات الضوء على مدى احتمال استهداف النساء والفتيات من خلال أنواع معينة من الجرائم الإلكترونية مثل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، والتهديدات، والمطاردة، والتنمر، وخطاب التحيز ضد المرأة. واتفقوا على أن من الملحّ منع هذه الجرائم الإلكترونية والتصدي لها بتشريعات شاملة تراعي المنظور الجندري وتركز على الضحايا. ومن الملحّ أيضاً معالجة التمثيل الناقص للمرأة في قطاع الأمن الإلكتروني. واقترح المنتدى بعد ذلك على اللجنة الدائمة سلسلة من التعديلات على مشروع القرار. وقد تم تضمين جميع التعديلات المقترحة في القرار.

كما عقد المنتدى حلقة نقاش حول *القيادة البرلمانية في التصدي لانعدام الأمن والأزمات: وضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صميم الأمن المائي، والقدرة على التكيُّف مع المناخ، واستدامة السلام*. واتفق المشاركون على أهمية زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات في هذه

المجالات. وترد حاجة إلى استراتيجيات وتدابير تستجيب للجندر في إدارة المياه، والتخفيف من آثار تغير المناخ وعمليات السلام، فضلاً عن جهود إعادة الإعمار والتعافي.

وفي جلسته في 14 آذار/مارس 2023، أجرى المنتدى انتخابات لاستبدال نصف الممثلات الإقليميات، اللواتي انتهت فترة ولايتهن، وممثلات إقليميات أخريات، إحداهما عن المجموعة الإفريقية والأخرى من مجموعة 12+، لملء المناصب التي كانت قد أصبحت شاغرة. وبناءً على اقتراح من المكتب، انتخب المنتدى السيدة ك. لوبيز كاسترو (المكسيك) لمنصب رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، وسعادة السيدة فريدة إليمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لمنصب النائب الأول للرئيسة، وسعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) لمنصب النائب الثاني لرئيسة مكتب البرلمانيات.

******

4 – منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي:

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 12 آذار/مارس 2023. وضم المؤتمر 100 مشارك، من بينهم 60 برلمانياً (22 شابة و38 شاباً) من 58 بلداً، فضلاً عن ممثلين عن منظمات مختلفة. وترأست الاجتماع سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وخلال الكلمات الافتتاحية، تحدثت السيدة البزار عن النجاحات التي حققها المجلس على مدى العامين الماضيين. وشددت على أهمية الحفاظ على المبادرات الجديدة التي تم إنشاؤها خلال ولايتها في المجلس الحاكم، مثل جلسات الإحاطة عبر الإنترنت. وحضر المنتدى أيضاً رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وسلّط الضوء على أهمية رفع صوت الشباب في عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

ومن خلال تقييم التطورات الأخيرة في مشاركة الشباب في بلدانهم، تبادل البرلمانيون الشباب الممارسات الجيدة في إنشاء تجمعات شبابية، وانتخاب السياسيين الشباب لشغل مناصب قيادية في كل من البرلمان

والحكومة، وتضافر الجهود من الأحزاب السياسية لتمكين البرلمانيين الشباب. وسلط أعضاء المنتدى الضوء على التزامهم بمبادرة *"أنا أقول للشباب في البرلمان"!* وعرضوا الجهود المبذولة في تنفيذها.

وقُدمت تقارير استعراضية للشباب، تهدف إلى المساهمة بوجهات نظر الشباب، بشأن مشروعي القرارين. وخلال نقاشاتهم، سلط البرلمانيون الشباب الضوء على أهمية التدابير الخاصة لحماية الشباب من الأذى عبر الإنترنت، بما في ذلك عبر التعليم والتوعية. وشدد المشاركون على العلاقة الكلية بين البيئة والصحة، ودعوا إلى وضع نماذج أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج.

ووافق المنتدى على الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية لعضوية مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للفترة 2023-2025. ثم عقد المجلس الجديد اجتماعاً انتخب فيه السيد د. كاردين (المملكة المتحدة) رئيساً له.

وعيّن المنتدى السيدة رودينكو (أوكرانيا)، عضو مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، لإعداد تقرير عام للشباب بشأن قرار *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*، الذي سيتم اقتراحه للاعتماد في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

وبعد أن قام مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب بتقييم مشاركة الشباب في الجمعية العامة الـ 146 في اجتماعه الذي انعقد في وقت سابق من ذلك اليوم، قرر أنه لا يزال يرد المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لزيادة تعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك عن طريق تعديل النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية لتعزيز مشاركة البرلمانيين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتعزيز حضور أعضاء المجلس. كما تم تحديد خفض الحد الأدنى للسن ليتم اعتباره برلمانياً شاباً كوسيلة ضرورية للمضي قدماً.

******

5 – اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ 146 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين دورتها الـ171 في الفترة من 10 إلى 14 آذار/مارس 2023. وحضر الدورة السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، الرئيس، والسيدة م. أوديامبو (كينيا)، نائب الرئيس، والسيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة أ. رينوسو (المكسيك)، والسيدة أ. جيركنز (هولندا)، والسيد م. حسين سايد (باكستان)، والسيدة س. أسياين بيريرا (أوروغواي)، والسيد هـ. كامبوني (زامبيا). لم يتمكن السيد و. بلان (فرنسا) من المشاركة في الدورة.

وبحثت اللجنة خلال الدورة حالة 249 برلمانياً (30٪ منهم نساء) في 14 بلداً. أُعلن قبول قضايا جديدة تتعلق بأربعة برلمانيين من البلدان التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية (عضوان برلمانيان)، وأوغندا (عضوان برلمانيان). وأعلن عدم قبول قضية واحدة تتعلق بـ50 برلمانياً من جنوب إفريقيا. كما عقدت اللجنة 11 جلسة استماع (انعقدت ثلاث منها عبر الإنترنت) مع الوفود الوطنية وأصحاب الشكوى.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 193 برلمانياً من البلدان التالية: كمبوديا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وجمهورية العراق، ودولة ليبيا، وباكستان، والسنغال، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وأوغندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انعقدت جلسة واحدة للجنة شؤون الشرق الأوسط، في 12 آذار/مارس 2023، بحضور 12 عضواً. وشدد الأعضاء على التزامهم بالعمل معاً على أساس التفاهم المتبادل والحوار البناء.

واستمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن دورة الاتحاد البرلماني الدولي الأولى لمدارس العلوم من أجل السلام، التي عقدت في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في جنيف، سويسرا، في الفترة من 5 إلى 9 كانون

الأول/ديسمبر 2022، حول موضوع *"التعامل مع ندرة المياه: فرصة لإعادة بناء السلام من خلال العلوم"*. تهدف الدورة إلى المساعدة في تعزيز بيئة إيجابية للتعاون من خلال اقتراح تقنيات بديلة لتخفيف التوترات المتعلقة بندرة المياه، وبالتالي تشجيع التعايش بين الدول. وسيعقد مؤتمر متابعة للبرلمانيين في فيتنام، في حزيران/يونيو 2023. وستعقد الدورة الثانية لمدارس العلوم من أجل السلام في تموز/يوليو 2023، مع التركيز على موضوع تغير المناخ. وسيتبع ذلك مؤتمر للبرلمانيين على هامش مؤتمر الأطراف الـ28 (COP 28)، الذي سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023. وشكر الأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية على هذه المبادرة الفريدة، والمبتكرة من أجل السلام.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة منذ الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي. في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وقعت الأمانة العامة اتفاقية تعاون فني مع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية، ومقره سيئون. كما شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمان في دولة ليبيا، مقره في بنغازي، في ما يتعلق بالجهود المبذولة لإعادة بناء مؤسسات عاملة.

وقدم السيد م. لاسواوي، من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إحاطة للأعضاء على الدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة في تقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة. ومع ذلك، تتدهور حالة اللاجئين الفلسطينيين وظروفهم المعيشية بسرعة بسبب الأزمات العديدة في المنطقة. ويزيد هذا الوضع تفاقماً بسبب الأزمة المالية التي تواجهها الأونروا جراء نقص التمويل، الأمر الذي يعيق قدرتها على الوفاء بولايتها. في ظل غياب حل عادل ودائم للنزاع، فإن للبرلمانيين دوراً رئيسياً يؤدونه في توفير الموارد المالية اللازمة للأونروا.

وأطلعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء على الحالة الراهنة في إسرائيل ودولة فلسطين. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الوضع الحرج في أعقاب تصاعد كبير في العنف، بما فيها الهجمات من المستوطنين، منذ بداية العام 2023، بما في ذلك بعض الحوادث الأكثر دموية منذ حوالى 20 عاماً. وشدد الأعضاء على الأهمية المحورية للأزمة في إسرائيل ودولة فلسطين بالنسبة لولاية اللجنة، واتفقوا على إنشاء مجموعة تركيز خاصة بإسرائيل ودولة فلسطين. وينبغي أيضاً إنشاء مجموعات تركيز أخرى، بما في ذلك في ما يتعلق بالأزمات في الجمهورية اليمنية ودولة ليبيا. واتفق الأعضاء أيضاً على عقد

جلستين للجنة في كل جمعية عامة لإتاحة الوقت الكافي للتركيز على الأزمات المتعددة التي تحدث في الشرق الأوسط.

ووافقت اللجنة على زيارة المنطقة في العام 2023، بما في ذلك إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين. وستوفر الزيارة، التي ستهدف إلى إقامة حوار حقيقي مع المعنيين واكتساب فهم متعمق للوضع، فرصة لتعزيز التقارب في المنطقة والنهوض بالمصالحة.

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 14 آذار/مارس 2023.

واستمعت اللجنة إلى آخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بحالات محددة من القانون الدولي الإنساني والأزمات بما فيها في أفغانستان وميانمار وأوكرانيا. وبشكل عام، لاحظ أعضاء اللجنة بقلق تكاثر حالات النزاع وتزايد أعداد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد. وفي البلدان الثلاثة التي شملها الاستعراض، شكلت النساء والفتيات الغالبية العظمى (70٪) من الفارين من النزاع. وفي حالة أوكرانيا، بلغت هذه 90٪ في النزاع. وتزداد هذه الحالات تعقيداً، إذ يجب أيضاً مراعاة أبعاد جديدة مثل أثر تغير المناخ، أو التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة، عند تقديم المساعدة والدعم. وجرى التشديد أيضاً على انتشار العنف القائم على الجندر. وأثيرت مسألة الإفلات من العقاب، بما في ذلك إفلات الجهات الفاعلة غير الحكومية، ومسألة جرائم الحرب، وستتم مناقشتهما في الدورة المقبلة للجنة.

ودعت اللجنة البرلمانات إلى مناقشة دعم الجهود، مشيرة إلى أنه ترد حاجة ماسة لبناء تعاون متعدد الأطراف للاستجابة للأوضاع المأساوية التي تتم مواجهتها ليس فحسب في أوكرانيا ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من العالم. ويحتاج اللاجئون من أفغانستان وميانمار، فضلاً عن السكان المتضررين من الزلزال الذي ضرب الجمهورية العربية السورية وتركيا، إلى المساعدة والدعم بشكل عاجل. وسلّط أعضاء اللجنة الضوء أيضاً على الحاجة إلى تقديم الدعم إلى البلدان المضيفة.

ووجهت اللجنة نداءً خاصاً في ما يتعلق بالوضع في أفغانستان، إذ أصبحت الجهود المنقذة للحياة أولوية لوكالات الدعم المشاركة في البلاد. وشددت اللجنة على أهمية ضمان حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية والتعليم. وناقشت اللجنة الاستعدادات للمنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2023. وسيوفر المنتدى فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. لذلك، إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون إلى متابعة تعهدات بلدانهم في هذا الصدد (راجع: https://globalcompactrefugees.org/). وشجعت اللجنة أيضاً البرلمانات على مواصلة المشاركة في تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين بتعهدات جديدة.

وناقشت اللجنة العمل الرامي إلى إضفاء الطابع العالمي على *اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد* وتنفيذها. واتفقت على تنظيم ندوة افتراضية عالمية عبر الإنترنت بشأن هذه المسألة كوسيلة لزيادة الوعي ودعم المزيد من مشاركة البرلمانات. وناقشت أيضاً *اتفاقية الذخائر العنقودية* واتفقت على بدء العمل نحو تحقيق هدف مماثل يتمثل في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها بشكل فعال.

وأخيراً، لاحظت اللجنة أن إحدى أعضائها، وهي السيدة إ. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية)، لم تحضر الدورات الثلاث الأخيرة للجنة. ولذلك طلبت اللجنة، وفقاً لنظامها الداخلي، إعلان شغور المقعد.

4. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

اجتمعت مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص في 11 آذار/مارس 2023. وحضر الاجتماع الميسّرون الثلاثة، السيد صموئيل كوغولاتي (بلجيكا)، والسيدة ليا كارتابيلي (إيطاليا)، والسيد لوران فيرلي (سويسرا)، وثلاثة أعضاء في مجلس النواب في جمهورية قبرص، وأربعة ممثلين عن الأحزاب السياسية القبرصية التركية.

وكررت الأطراف عزمها على إنهاء الجمود الراهن واستئناف المفاوضات للتوصل إلى حل للمشكلة القبرصية، على أساس اتحاد فيدرالي ذي منطقتين وطائفتين، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه.

وأقرت بالحاجة إلى تعاون أوثق في إدارة الكوارث الطبيعية، على إثر الزلازل المدمرة في الجمهورية العربية السورية وتركيا.

5. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) دورتها الـ47 في 10 و14 آذار/مارس 2023. وحضر الاجتماع الرئيس، معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)،

والعضوان السيدة أ. د. ميرغان كانوتيه (السنغال) والسيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا). وانضم السيد ج. إيشانيز (إسبانيا) إلى المجموعة في جلسة الحوار مع وفد الملديف.

واستعرضت المجموعة تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ 146. لغاية 15 آذار/مارس 2023، شكلت النساء نسبة 35٪ من المندوبين في الجمعية العامة. ومن حيث القيمة المطلقة، يعد هذا واحداً من أكبر عدد من المندوبات اللواتي يحضرن أي جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي بالحضور الشخصي. في المنامة، كان 37 وفداً من أصل 136 (أو 27.2٪) متوازنة جندرياً، أي مشكّلة بالتحديد بين 40 إلى 60٪ من النساء أو الرجال. ويمثل هذا انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالجمعية العامة السابقة، عندما كانت نسبة 29.4٪ من الوفود متوازنة جندرياً (35 وفداً من أصل 119 وفداً).

ومن بين الوفود الـ 136 الحاضرة، تألف 131 وفداً من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 21 وفداً جميعهم من الرجال (16٪). بالإضافة إلى ذلك، تألفت ثلاثة وفود من مندوبين أو أكثر بالكامل من النساء. وكانت هذه الوفود الـ24 أحادية الجندر من برلمانات الدول التالية: الأرجنتين، البرازيل، كمبوديا، تشاد، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، إثيوبيا، فنلندا، غابون، جورجيا، إيطاليا، مدغشقر، ماليزيا، مالي، مالطا، منغوليا، ميانمار، دولة قطر، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، تونغا، الجمهورية اليمنية، زيمبابوي. وبالإضافة إلى ذلك، حضر الجمعية العامة خمسة وفود مؤلفة من عضو واحد: ليتوانيا، موناكو، الباراغواي، سيراليون، تركمنستان. وإجمالاً، يخضع 14 وفداً للعقوبات في هذه الجمعية العامة، مقابل 11 وفداً في الجمعية العامة الأخيرة.

وخلال جلسة المجموعة في المنامة، نظرت الوفود وأبدت تعليقاتها بشأن مسودة أولية لسياسة للاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات التي ينظمها الاتحاد. والهدف من ذلك هو إعداد السياسة للجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

ووفقاً لولاية المجموعة، عقدت جلسة حوار مع وفد الملديف الذي حضر الجمعية العامة الـ 146، في ضوء الانتخابات المقبلة في البلد التي ستجري في العام 2024.

وسلّط وفد الملديف الضوء على الصعوبات الخاصة التي تواجه النساء في السياسة في البلد، بما في ذلك الأعراف الثقافية، والقوالب النمطية المتحيزة ضد المرأة، والعنف ضد النساء في السياسة (ولا سيما العنف عبر الإنترنت)، وتحديات التوفيق بين مسؤوليات الحياة الخاصة والعامة.

وفي انتخابات العام 2019، انخفض تمثيل النساء في البرلمان من نسبة 5.9 إلى 4.6٪. ويضم برلمان الملديف حالياً 4 نساء و83 رجلاً من الأعضاء البرلمانيين. ومن بين هؤلاء النساء الأربع، تشغل إحداهن منصب نائب رئيس البرلمان وتشغل الثلاث الأخريات منصب رئيسة اللجان. وتشغل النساء أيضاً نسبة 36٪ من الحقائب الوزارية. في العام 2019، تم إدخال حصة انتخابية، مع تخصيص نسبة 30٪ من مقاعد المجالس المحلية للنساء. ونتيجة لذلك، وجدت المرشحات أنه من الأسهل الفوز بالانتخابات لشغل مناصب ذات مسؤولية في الحكومة المحلية في انتخابات العام 2021. وتُبذل جهود لإدخال نظام الحصص أو التدابير الخاصة المؤقتة للانتخابات التشريعية للعام 2024، بهدف زيادة تمثيل النساء في البرلمان إلى نسبة 33٪. وسيتطلب اتخاذ مثل هذه التدابير دعماً من الأحزاب السياسية والبرلمانيين الرجال.

ورحبت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) بالتبادلات، وأعربت عن أملها في رؤية التقدم المحرز في السنوات الأربع الماضية. مع اقتراب الانتخابات، يعتبر الوقت الحاضر لحظة محورية. وتقف المجموعة والاتحاد البرلماني الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم من حيث زيادة الوعي وبناء القدرات وحشد الإرادة السياسية.

6. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي في 11 آذار/مارس 2023، بحضور 5 من أصل 12 عضواً. ورحب بأعضاء ثلاثة جدد من أيرلندا وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة، فضلاً عن الشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وناقش الفريق الاستشاري سبل تعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي في مجال الصحة العالمية وتنفيذ العنصر الصحي في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. واتفق على أن التحدي الذي تمثله الصحة واسع جداً وأنه لن يوسع نطاق أولوياته أكثر، بل سيحتفظ ببعض الأولويات الرئيسية ويعالجها.

ونظر الفريق الاستشاري في أهمية التزامات حقوق الإنسان في العمل المتعلق بالصحة. إذ لا تزال القوانين والسياسات التقييدية تحد أو تمنع الوصول إلى الخدمات. يرد الكثير مما يمكن للبرلمانيين وينبغي عليهم القيام به من خلال التوعية العامة.

وقرر الفريق الاستشاري العمل وفقاً لمهامه في ما يتعلق بمجال التوعية، ووافق على تنظيم زيارة ميدانية في العام 2023 للتعرف على الممارسات المتعلقة بالإنصاف في الصحة وتوثيقها، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة. وعرضت باكستان استضافتها للفريق الاستشاري.

ونظر الفريق الاستشاري أيضاً في قواعده وممارساته ووافق على مواصلة هذا النقاش، بغية زيادة تعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله في مجال الصحة العالمية.

وخلال تقديم تقريره إلى المجلس الحاكم، أطلق رئيس الفريق الاستشاري الكتيب المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية *المسار المفضي إلى التغطية الصحية الشاملة*. وأرسل المدير العام لمنظمة الصحة العالمية رسالة بالفيديو احتفاء بهذه المناسبة.

7. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انعقد اجتماع للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 13 آذار/مارس 2023. وخلال الاجتماع، ناقش أعضاء الفريق نتائج الاجتماعات المواضيعية الثلاثة *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، التي عقدت في أواخر العام 2022 وأوائل العام 2023.

واتفقت اللجنة على المبادئ الأربعة الشاملة التالية للتعامل مع بلدان منطقة الساحل:

1. التركيز على العمل الفوري، وليس مجرد التحدث أو عقد الاجتماعات.
2. مواءمة جميع الأنشطة العالمية المتعلقة ببلدان منطقة الساحل مع المبادرات الإقليمية والدولية.
3. مراعاة الحلول الناشئة عن المجتمعات المتأثرة: حلول بقيادة إفريقية للمشاكل التي تؤثر على إفريقيا.
4. إعادة بناء الثقة على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع المعنيين الرئيسيين.

وانعقد الاجتماع المواضيعي الثاني بشأن *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يومي 26 و27 شباط/فبراير 2023 كمبادرة مشتركة بين

الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وتمحور الموضوع حول *إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب*. ويُعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه حيث جمع 190 مشاركاً من خلفيات متنوعة، مع التركيز على القادة الدينيين والقبليين من منطقة الساحل. وبالإضافة إلى أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ضم الاجتماع أيضاً ممثلين عن المجتمع المدني والشباب والبرلمانيين من مجموعة دول الساحل الخمس والبلدان المجاورة، فضلاً عن خبراء إقليميين ودوليين ومنظمات برلمانية. والجدير بالذكر أن الاجتماع ترأسه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، ورئيس المجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، معالي السيد إبراهيم بوغالي.

وانعقد الاجتماع المواضيعي الثالث للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل في 11 آذار/مارس 2023، خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين. وحضره أعضاء من الفريق وبرلمانيون من منطقة الساحل والبلدان المجاورة، فضلاً عن خبراء متخصصين. وركز الاجتماع على *التخفيف من أثر التهديدات الأمنية من خلال بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل*.

وخلال اجتماع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، في المنامة، تم تقييم نتائج الاجتماعات المواضيعية الثلاثة حول الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل، وتم تحديد الخطوات التالية من قبل الأعضاء:

التنسيق الداخلي: بعد تحديد النساء والشباب كمجموعات ضعيفة، ينبغي عقد اجتماعات تنسيقية مع مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب ومكتب النساء البرلمانيات، للفت انتباههم إلى حالة هذه الفئات الضعيفة في بلدان منطقة الساحل وتشجيع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي هذه على وضعها على جداول أعمال الاجتماعات المقبلة لمنتدياتها.

التنسيق البرلماني الدولي: من أجل تنسيق الدعم المقدم لشعب منطقة الساحل، وتوحيده في كل مجال من المجالات المواضيعية الخمسة *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، ينبغي إنشاء آلية تنسيق مع جميع الجهات الفاعلة البرلمانية العاملة على القضايا التي تؤثر على منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع برلمانات الدول المتقدمة النمو على استثمار الجهود في إعادة بناء الثقة مع بلدان منطقة الساحل.

التنسيق الدولي: ينبغي تشجيع منظمات الأمم المتحدة النشطة في منطقة الساحل على إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات، تضم أيضاً جهات فاعلة برلمانية، بناء على الاحتياجات على أرض الواقع.

التواصل والرؤية: ترد حاجة إلى رؤية أكبر لعمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وخاصة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، من أجل أن يكون له التأثير المطلوب. ويمكن للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً هاماً في إيلاء أهمية أكبر إلى *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* على الصعيد الدولي.

8. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انعقدت جلسة لمجموعة العمل في 13 آذار/مارس 2023، بحضور 14 عضواً.

وأشادت مجموعة العمل بنجاح الدورة الأولى لمدارس العلوم من أجل السلام، التي عقدت من 5 ولغاية 9 كانون الأول/ديسمبر 2022 في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (سيرن) في جنيف، سويسرا، تحت عنوان *التعامل مع ندرة المياه: فرصة لإعادة بناء السلام من خلال العلوم*. وركزت الجلسة على إدارة المياه واستكشاف مصادر جديدة ومتجددة للمياه، بهدف إقامة بيئة إيجابية للتعاون الفني والمفاوضات من خلال تشجيع مقترحات التقنيات والوسائل البديلة لتخفيف التوترات المتعلقة بندرة المياه، وبالتالي تحويل عناصر النزاع بين الأطراف إلى أسباب للتعايش.

وحضر الدورة الأولى أربعة وعشرون مشاركاً، بمن فيهم ممثلون عن جميع المجموعات الجيوسياسية الست: 21 موظفاً برلمانياً رشحتهم برلماناتهم الوطنية بغية ضمان الاستمرارية ضمن جميع الولايات البرلمانية، فضلاً عن ثلاثة برلمانيين، هم رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ورئيس لجنة شؤون الشرق الأوسط، وعضو في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وباعتباره أول نشاط مشترك للجنة شؤون الشرق الأوسط للاتحاد البرلماني الدولي ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، فإن الهدف من مدارس العلوم من أجل السلام هو سد الفجوة بين عالمي العلوم والسياسة من خلال بدء الحوار وإنشاء مجتمع من الخبراء البرلمانيين لمواجهة التحديات معاً تحت مظلة العلوم المحايدة. وفرت الدورة الأولى مساحة للمشاركين لتبادل الخبرات في صنع القرار القائم على الأدلة

والتعرف على أساليب التعاون العلمي. ومن الجدير بالذكر أن المشاركين اتفقوا على أهمية تنفيذ مشروعين إقليميين بشأن المياه، في منطقة الساحل ودولة فلسطين.

ووافقت مجموعة العمل على عقد مؤتمر متابعة للبرلمانيين مع التركيز على الأمن المائي والغذائي في حزيران/يونيو 2023 في المركز الدولي للعلوم والتعليم المتعدد التخصصات في كوي نهون، فيتنام. واتفقت مجموعة العمل على عقد الدورة الثانية لمدارس العلوم من أجل السلام في تموز/يوليو 2023 حول موضوع تغير المناخ، من أجل تحديد مسار مؤتمر متابعة للبرلمانيين على هامش الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، الذي سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر 2023.

وفي ما يتعلق بخطة عمل مجموعة العمل، اتفق الأعضاء على اعتزامهم المشاركة بصفة مراقب في الدورة السادسة والعشرين للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي ستعقد في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2023 في جنيف.

واستمعت مجموعة العمل إلى إحاطة قدمها السيد ديكلان كيران، رئيس قمة العلوم التاسعة في سياق الدورة الـ78 للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول موضوع القمة وأنشطتها. واتفقت مجموعة العمل على المشاركة رسمياً في القمة المقبلة في نيويورك، التي ستعقد في الفترة من 13 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2023. وستساعدهم مشاركتهم على تحديد الأساليب التي يمكن أن تساهم بها العلوم في مواجهة التحديات العالمية وضمان استمرار الحوار بين البرلمانيين والمجتمع العلمي، مع تطوير التعاون العلمي وإطلاقه لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واتفقت مجموعة العمل أيضاً على التعاون مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للاتحاد البرلماني الدولي لإعداد تقرير رئيسي وتقديمه في قمة العلوم، مما يعزز دور البرلمانيين في وضع الخطة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، وافقت مجموعة العمل على تنظيم يوم للاتحاد البرلماني الدولي كجزء من القمة، مع التركيز على مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي بشكل عام، والبرلمانيين بشكل خاص، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأخيراً، اتفقت مجموعة العمل على متابعة عدة مشاريع رائدة بشأن إشراك الأوساط العلمية في البرلمانات. وسيتم استخدام الاستنتاجات والتوصيات من كل برلمان مشارك في العملية لتطوير مجموعة أدوات برلمانية عملية حول أهمية المشاركة العلمية في صنع القرار البرلماني. وستقوم مجموعة العمل باستعراض مجموعة

الأدوات والموافقة عليها في اجتماعها خلال الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، في أنغولا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

******

خامساً – الأنشطة والفعاليات الأخرى:

1 .اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 11 آذار/مارس 2023، التقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة. وحضر الاجتماع كل من: السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيسة المجموعة الإفريقية؛ ومَثَّلَ معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس المجموعة البرلمانية العربية، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق، سعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق) وسعادة الأستاذ فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي؛ والسيد م. ديك (أستراليا)، رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والسيد ي. بولغيرت (كازاخستان) والسيدة ل. ريسبيكوفا (كازاخستان) بالنيابة عن مجموعة أوراسيا؛ والسيد ب.لانو (باراغواي)، رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد أ. غريفروي (بلجيكا)، رئيس مجموعة 12+؛ وكذلك سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والسيد و. وليام (سيشيل)، نائب رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ والسيد أ.غاجادين (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والسيد ل.ويرلي (سويسرا)، الرئيس بالنيابة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن أنشطته ومبادراته الرئيسية على مدى الأشهر الستة الماضية منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة، بما في ذلك من حيث زيادة إبراز المنظمة والتقدم نحو تحقيق هدف العضوية العالمية المتجذر في الهدف الاستراتيجي الرابع من *استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026*. وتم تشجيع رئيسي مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ على الاتصال ببرلماني جزر البهاما وكيريباس على التوالي، نظراً لحضورهما الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة بصفة مراقب بهدف الانتساب المحتمل. ودعي رئيس المجموعة الإفريقية

أيضاً إلى تعزيز التعاون الوثيق مع ليبيريا، التي أصبحت عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ 146.

وأثيرت مسألة المساهمات المالية للأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. وطلب من رؤساء المجموعات الجيوسياسية تذكير أعضائهم المتأخرين داخل مجموعاتهم بالتزاماتهم المالية تجاه المنظمة. وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي. وذكر أن المشاورات بشأن مشروعين تجريبيين مستقلين في جمهورية مصر العربية وأوروغواي تتقدم، وأن نتائج هذين المشروعين الرائدين ستحدد جدوى إنشاء مكاتب إقليمية إضافية.

وقدم رؤساء اللجان الدائمة لمحة عامة عن أنشطتهم المقررة في سياق الجمعية العامة الـ 146. وقدموا معلومات مستكملة عن متابعة المذكرة التوضيحية التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن مساهمة اللجان الدائمة في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وأشار رئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بالنيابة إلى أن مكتب لجنته وافق على اقتراح لتحسين طرائق عمل اللجنة وأساليب عملها ونطاقها، وأنه من المتوقع الموافقة على هذا الاقتراح. وأوضح أن لجنته ستعمل على دعم الإصلاحات الرامية إلى جعل مجلس الأمن الدولي أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمحة عامة عن أنشطتهم الأخيرة. وقد أجرت المجموعة الإفريقية مناقشات بشأن الحاجة إلى استعراض النظامين الأساسي والإداري للاتحاد البرلماني الدولي لضمان قدر أكبر من المرونة والفعالية في عمل المنظمة. وعلى وجه الخصوص، درست إمكانية تعديل النظامين الأساسي والإداري للسماح باختيار أكثر من بند طارئ واحد لكل جمعية عامة، فضلاً عن تحديد موعد نهائي لتقديم المقترحات. وأشار رئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن المحادثات بشأن إنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في أوروغواي تتقدم بشكل جيد، وأنه في ضوء التجربة الإيجابية للندوة الإقليمية المعنية بتغير المناخ لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في العام الماضي في مونتيفيديو، يجري وضع خطط لعقد هذه الفعاليات الإقليمية بشكل سنوي.

وأوضح رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أنه سيزور البرلمانات في منطقة المحيط الهادئ لتشجيع ودعم المشاركة في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي عضو في المنظمة. واقترح رئيس مجموعة 12+ إنشاء فريق عمل معني بتعديل النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي، مما يكفل شفافية العملية ويتيح لجميع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة فرصة للإسهام بأفكارهم. ورحب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالاقتراح، مشيراً إلى أنه سيضمن إمكانية قيام أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بتغييرات في النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية.

2. حلقة نقاش بشأن *العمل البرلماني حول التنوع البيولوجي: ترجمة الالتزامات العالمية إلى تدابير وطنية*

تهدف حلقة النقاش هذه التي انعقدت في 13 مارس/آذار 2023 إلى توفير منصة للبرلمانيين لتبادل الخبرات والمعارف بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك روابطه بتغير المناخ والتنمية المستدامة. كما عملت على تعريف البرلمانيين بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الأخير للتنوع البيولوجي (COP15)، الذي عقد في مونتريال، كندا.

تم الإشراف على حلقة النقاش من قبل السيدة أ. بلاجوفيتش، مديرة برنامج التنمية الدولية في الاتحاد البرلماني الدولي، التي قدمت الموضوع وقدمت لمحة موجزة عن *البرلمانات من أجل الكوكب*، وهي الحملة التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً والتي ستحشد البرلمانات والبرلمانيين للعمل على حالة الطوارئ المناخية.

وكان عضو فريق المناقشة الأول الذي قدم العرض عن بعد هو السيد ب. بيسوباتي، رئيس السياسات البيئية، شعبة القانون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدم إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الأخير للتنوع البيولوجي (COP15)، والذي حدد الأهداف الأربعة لإطار العمل، والتي تشمل الجهود الرامية إلى زيادة مساحة النظم الإيكولوجية الطبيعية، والحد من معدلات الانقراض، وتقدير قيمة مساهمة الطبيعة لدى الناس، وتقاسم المنافع من استخدام الموارد الجينية، وضمان حصول جميع الأطراف على الوسائل الكافية للتنفيذ. وسلط السيد بيسوباتي الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في حشد النساء والشباب للمشاركة

في إجراءات التنوع البيولوجي، وضمان إدماج أهداف المناخ والتنوع البيولوجي في صنع السياسات على المستوى الوطني، وتعزيز نهج المجتمع بأسره والحكومة بأكملها، ودعم التمويل المبتكر للتنوع البيولوجي.

وشارك عضو فريق المناقشة الثاني، السيد وانغ يي (الصين)، ملاحظاته عبر رسالة فيديو، واصفاً كيف يهدد فقدان التنوع البيولوجي رفاه الناس، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بالغذاء والطاقة والسلامة، ويقوض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن كيفية دعم رئاسة الصين للدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف (COP15) بإرادة سياسية على أعلى مستوى، كما سلط الضوء على الجهود التي بذلتها الصين لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك إصدار وتنقيح القوانين واللوائح لتوفير ضمانات قانونية قوية لحفظ التنوع البيولوجي.

وقدم السيد ب .جوليان (كندا) معلومات عن استضافة كندا للدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف (COP15) وشدد على الأزمات الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث التي يواجهها العالم الآن. ووصف التحديات التي يخلقها فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك بالنسبة للسكان الأصليين، وسلط الضوء على الجهود التشريعية المبذولة في بلده، بما في ذلك معالجة خطر انقراض الكائنات الحيّة. وشدد السيد جوليان على ضرورة أن يعمل برلمان كندا، بوصفه المؤسسة الاتحادية، مع المقاطعات والأقاليم بشأن حفظ التنوع البيولوجي.

وجاءت مداخلات الحضور من كندا، وغانا، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وليختنشتاين، وموريشيوس. وسلط المشاركون الضوء على الإجراءات المختلفة لحماية التنوع البيولوجي، بما في ذلك الحفاظ على النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي، وتعزيز التعليم البيئي في المدارس، وزيادة حجم المناطق المحمية، وإصدار تشريعات بشأن المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، وتخصيص الموارد للحد من مخاطر الكوارث. وكانت هناك أيضاً دعوات لتعزيز مشاركة المجتمع وتعزيز دور المرأة في حفظ التنوع البيولوجي، فضلاً عن ضمان حصول البرلمانيين على البيانات والمعارف والموارد حتى يتمكنوا من معالجة التنوع البيولوجي بفعالية من خلال وظائفهم التشريعية والمتعلقة بالموازنة والرقابة والتمثيل.

3. حلقة نقاش حول إجراءات الرقابة بشأن المناخ

تم تنظيم حلقة النقاش هذه، التي انعقدت في 13 آذار/مارس 2023، من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع مبادرة التنمية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وركزت الجلسة

على الرقابة على الأداء والنفقات، وكيف يمكن للبرلمانات والأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة العمل معاً بشكل أفضل في هذا المجال. ونظراً لطبيعة الموضوع وأهميته، حظيت حلقة النقاش بحضور جيد وأدت إلى مناقشة شيقة وتفاعلية.

وأدارت النقاش السيدة ر. غارفي (إيرلندا). وأدلى كل من أعضاء فريق النقاش – البرلمانيون وممثل عن أحد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة– بملاحظات افتتاحية وقدموا رؤى حول إجراءات الرقابة على المناخ في بلدانهم.

وشارك السيد هـ. أوياغي (اليابان) تفاصيل عن كيفية أداء الرقابة في بلده، بما في ذلك من قبل البرلمان واللجان البرلمانية والحكومة المحلية ومجلس مراجعة الحسابات في اليابان. وأشار إلى أن الإجراءات الحكومية بشأن تغير المناخ غير كافية وأنه يلزم إنشاء نظام إيكولوجي لتعزيز هذه الإجراءات.

وتحدث السيد هـ. نيازي، المدقق العام للحسابات في الملديف، عن ضعف بلده الفريد أمام تغير المناخ بصفته أرخبيلاً. وشدد على أن الكثير من الإنفاق يخصص لمقاومة تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وأوضح أن مكتبه أجرى عدة عمليات مراجعة للأداء والنفقات المتعلقة بالمناخ، مشيراً إلى أن البرلمانيين طلبوا أيضاً مراجعة النفقات. وأضاف السيد نيازي أن لجنة الحسابات العامة واللجنة الدائمة المعنية بتغير المناخ والبيئة تضطلعان في مجلس الشعب في الملديف بأعمال الرقابة والمساءلة بشأن تغير المناخ.

وتحدث السيد س.سيمبسون (نيوزيلندا) عن تشريع يحدد هدفاً لصافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2050، مشيراً إلى أن التقدم المحرز على هذه الجبهة تشرف عليه اللجنة المستقلة المعنية بتغير المناخ. وأضاف أن نيوزيلندا تستخدم الإحصاءات والبيانات لإعداد تقارير عن فعالية تشريعاتها المتعلقة بالمناخ. غير أن السيد سيمبسون أشار إلى أن قياس وتحديد فعالية السياسات والإجراءات المناخية يمثل تحدياً، وأشار إلى أن الرقابة في هذا المجال ستكون خطوة إيجابية.

وفي الجزء الأول من المناقشة التي تلت ذلك، نظر المشاركون في الطريقة التي يمكن من خلالها أن يدعو البرلمانيين والأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة إلى تعزيز الرقابة البرلمانية على الأداء المتعلق بالمناخ والآليات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض. وتطرق المشاركون إلى أهمية اللجان البرلمانية، وإلى ضرورة استفادة البرلمانات من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للإشراف على العمل المناخي، والمساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس، والأطر التشريعية القائمة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ. وشدد عدد من الدول الصغيرة على أنها تعاني من أسوأ آثار تغير المناخ على الرغم من أن

انبعاثاتها أقل من انبعاثات بلدان أخرى، ودعت إلى مزيد من التمويل المباشر لمشاريع التخفيف والخفض داخل البلدان.

وتناول الجزء الثاني من الجلسة النفقات، حيث استكشف المندوبون وأعضاء فريق النقاش كيف يمكن للبرلمانات والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تدمج بشكل أفضل التدقيق في النفقات المتعلقة بالمناخ (المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس) في عملها الرقابي. من بين مواضيع أخرى، شمل النقاش متطلبات الإبلاغ المختلفة للإنفاق المناخي عبر البرلمانات، فضلاً عن سبل تعزيز الإبلاغ، وتحسين الرقابة على تمويل المناخ للقطاع الخاص، وتعزيز المساءلة عن المساهمات المحددة وطنياً. وشدد ممثل من الجمعية التشريعية لتونغا على أن التحديد الواضح لتمويل التخفيف والتكيف يشكل تحدياً، وأعرب عن اهتمامه ببرنامج مكرس لتحديد النفقات المناخية.

وفي ملاحظاتهم الختامية، سلط أعضاء فريق النقاش الضوء على حاجة البرلمانات إلى العمل مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واستخدام تقاريرها حول العمل والسياسات المناخية. وأكدوا من جديد أيضاً أن جميع النفقات العامة، بما في ذلك النفقات المتعلقة بتغير المناخ، ينبغي أن تكون خاضعة للمساءلة وقابلة للمراجعة.

4. ورشة عمل للتحضير لقمة المستقبل التابعة للأمم المتحدة

كان الهدف من هذه الورشة، التي عقدت في 13 آذار/مارس 2023 وحضرها حوالى 40 عضواً برلمانياً، هو تعريف البرلمانيين بعملية التحضير لقمة الأمم المتحدة للمستقبل، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر 2024.

ورحبت السيدة ب. تورسني، رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بالمشاركين وشرحت الأساس المنطقي الرئيسي لقمة المستقبل: تعزيز تعددية الأطراف كوسيلة للاستجابة للتحديات العالمية المتزايدة باستمرار، القديمة والجديدة على حد سواء. ثم قدمت السيدة تورسني المقدم الرئيسي للجلسة، السيدة إم. إف إسبينوزا، وزيرة خارجية الإكوادور السابقة، ورئيسة الدورة الـ73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعضو بارز في التحالف من أجل "الأمم المتحدة التي نحتاجها"، وهي منصة تعمل على مساعدة منظمات المجتمع المدني على المساهمة في إصلاح الأمم المتحدة.

واستعرضت السيدة إسبينوزا قمة المستقبل مع ذكر نشأتها العائدة إلى أيلول/سبتمبر 2020، والالتزامات الـ12 المنصوص عليها في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "خطتنا المشتركة"، الذي انبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى الـ75 للأمم المتحدة. وأوضحت أن القمة ستتيح فرصة تشتد الحاجة إليها لتعزيز شرعية النظام المتعدد الأطراف بتمكينه من الوفاء بوعوده العديدة التي لم يتم الوفاء بها وبإشراك أصوات المعنيين غير الحكوميين على نحو أكثر فعالية.

وشددت السيدة إسبينوزا على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والبرلمانات وغيرها من الهيئات غير الحكومية بنشاط أكبر مع الأمم المتحدة. وأوضحت أن البرلمانات، من بين أمور أخرى، تتحمل مسؤولية خاصة لضمان التمويل الكافي للأمم المتحدة. وكانت التوصية الشاملة للسيدة إسبينوزا في ما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة هي أنها يجب أن تكون على نطاق المنظومة، وأنه ينبغي تجنب حلول الترقيع الجزئية. بعد تبادل قصير مع السيدة إسبينوزا، أكمل المشاركون استطلاعاً مباشراً. وطرحت سلسلة من سبعة أسئلة متعددة الخيارات حول أنواع القضايا التي أراد المشاركون أن يروها تنعكس في جدول أعمال القمة. وأشارت الردود إلى أن جدول الأعمال، في رأي المشاركين، ينبغي أن يلقي بشبكة واسعة، وأن يشمل كلا من القضايا الراهنة (مثل إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) ومجالات التركيز الجديدة (مثل المشاعات العالمية). ومن الواضح أيضاً أن التركيز ينبغي أن ينصب على تهديدات السلم والأمن، ولا سيما تلك التي تشكلها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، فضلاً عن التهديدات القادمة من عالم الإنترنت. وأبدى المشاركون تأييداً واسعاً لإدراج القمة مناقشة بشأن التدابير البديلة للتنمية المستدامة، وبشأن اتفاق رقمي عالمي جديد، مع التركيز بشكل خاص على الشمول الرقمي وحماية البيانات .كما أيدوا فكرة جدول أعمال القمة بما في ذلك القضايا المطروحة حالياً على الطاولة في الأمم المتحدة، مثل دور الشركات متعددة الجنسيات والمجمع الصناعي العسكري، فضلاً عن ظاهرة الاستيلاء على الأراضي.

ومع اقتراب الندوة من نهايتها، أوضحت السيدة س. ناني (أوروغواي) أن العديد من البرلمانات بصدد إنشاء لجان برلمانية للمستقبل، قد يتوافق عملها مع جهود الاتحاد البرلماني الدولي للمساهمة في قمة الأمم المتحدة. وأعلنت أن القمة العالمية الثانية للجان المستقبل ستعقد في أوروغواي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وحثت السيدة تورسني، في ملاحظاتها الختامية، جميع المشاركين على متابعة هذه المسألة والمطالبة بجلسات إحاطة منتظمة من الوزراء أو الممثلين الدائمين لبلدانهم في نيويورك.

5. حلقة نقاش بشأن التضامن البرلماني مع الأعضاء البرلمانيين المعرضين للخطر

عقدت حلقة النقاش هذه في 14 آذار/مارس 2023، وحضرها 39 مشاركاً (13 امرأة و26 رجلاً) من 23 دولة. ويهدف الاجتماع إلى إعطاء المشاركين فهما أفضل لما ينطوي عليه التضامن البرلماني، فضلاً عن فرصة لتبادل الممارسات الجيدة مع أقرانهم بشأن وضع هذا المفهوم موضع التنفيذ. وأدار الفعالية السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وتحدث في كلمته الافتتاحية بالتفصيل عن عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وكذلك حول مبدأ التضامن البرلماني الذي يعتمد عليه لحماية حقوق البرلمانيين وتعزيزها. وشاهد المشاركون ثلاث شهادات بالفيديو من برلمانين كانوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، أو من أفراد من عائلاتهم. وتتعلق هذه الشهادات بقضايا في بوليفيا متعددة القوميات وإريتريا وجمهورية العراق.

وتحدثت السيدة سي إل كريكسيل (الأرجنتين) عن مشاركة برلمانها في إجلاء البرلمانيين الأفغان وإعادة توطينهم، مع التركيز بشكل خاص على النساء البرلمانيات. وأوضحت أن هذا الإجراء جاء في أعقاب البيان المشترك الصادر في 30 آب/أغسطس 2021 عن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني التابعتين للاتحاد البرلماني الدولي، معرباً عن القلق بشأن الوضع في أفغانستان ودعوة الأعضاء البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إلى دعم زملائهم في البلد. ووصفت السيدة كريكسيل الجهود المشتركة الجارية مع المنظمات المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة لبناء الدعم لبرنامج إعادة التوطين عبر الخطوط الحزبية.

وشرحت السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا) كيف شارك برلمانها في الدفاع عن حقوق البرلمانيين في أوغندا في القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان في الفلبين من خلال زيادة الوعي بقضاياهم والضغط على السلطات. ودعت البرلمانات الأخرى إلى أن تحذو حذوها مع القضايا الأخرى المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وشكر الدكتور ميات آي (ميانمار) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على دعمها المستمر. وتحدث بالتفصيل عن محنة زملائه في أعقاب الانقلاب العسكري الذي حصل في 1 شباط/فبراير 2021 في ميانمار ودعا المشاركين والمجتمع البرلماني العالمي إلى الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية ومساعدتها في

إنشاء اللجنة التي تمثل مجلس إدارة الدولة، لممارسة الضغط على السلطات العسكرية، ومقاضاة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في الخارج.

وفي النقاش الذي تلي ذلك، أخذ المشاركون الكلمة لتبادل تعليقاتهم وخبراتهم. وشددوا على أهمية تقديم دعم ملموس لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وشددوا على أن الدخول في حوار في التعامل مع السلطات الوطنية لا يقل أهمية عن ممارسة الضغط. كما أثار المشاركون مسألة الأعمال الانتقامية والتحرش بالنساء.

وأشار البرلمانيون إلى أهمية العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي لحجب الدعم عن المتحاربين المسؤولين عن انتهاكات حقوق البرلمانيين، وتطرقوا إلى التدابير العملية لمعالجة شواغل حقوق الإنسان، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

وفي ملاحظاته الختامية، شكر السيد كوغولاتي جميع أولئك الذين كرسوا طاقتهم لدعم الأعضاء البرلمانيين المعرضين للخطر. وشدد على أنه عندما يكون البرلمانيون في خطر، فإن الديمقراطية نفسها تكون في خطر، وهذا هو السبب في أن عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ومبدأ التضامن البرلماني مهمان للغاية.

6. ورشة عمل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية - *إعداد الشباب لحياة آمنة، وصحية، ومرضية: نهوض البرلمانيين بالتربية الجنسية الشاملة مع مجتمعاتهم المحلية ولصالحها*

تم تنظيم ورشة العمل، التي عقدت في 14 آذار/مارس 2023، من قبل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وهدفت إلى إطلاع البرلمانيين على التربية الجنسية الشاملة وأهميتها، وتوفير مساحة آمنة لهم لتبادل وجهات النظر حول التحديات والفرص للمشاركة في التربية الجنسية الشاملة في بلدانهم.

وافتتحت ورشة العمل السيدة إ. شيليتش (كرواتيا)، عضو الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي. وأدارت حلقة النقاش السيدة ل. كليفورد – لي (إيرلندا)، وهي عضو جديد في الفريق الاستشاري.

وافتتح الدكتور ف. شاندرا–مولي، العالم في منظمة الصحة العالمية والمسؤول التقني للجلسة، المناقشة بعرض تقديمي قصير يشرح ماهية التربية الجنسية الشاملة، وسبب الحاجة إليها، وحالة التربية الجنسية الشاملة على الصعيد العالمي من حيث الأهداف والبيانات والاتجاهات. كما تناول سوء الفهم

والشواغل وأهمية التكيف الوطني. ثم طلب من المشاركين في حلقة النقاش تبادل تفاصيل الجهود المتعلقة بالتربية الجنسية الشاملة في بلدانهم، بما في ذلك نقطة قوة واحدة ودرس واحد مستفاد.

وعرضت العضو الأول في فريق المناقشة السيدة كليفورد – لي بإيجاز حالة التربية الجنسية الشاملة للأطفال في إيرلندا. سيتم قريباً إطلاق برنامج محدث للتربية الجنسية للفئة العمرية بين 12 و15 عاماً لأن الأحكام الحالية لا تؤهل الأطفال للتنقل في العالم الحديث.

وعرض العضو الثاني في فريق النقاش السيد ف. ندوغوليلي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وهو عضو في الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي، الحالة في بلده، حيث تقل أعمار 60٪ من السكان عن 24 عاماً ويشكل حمل المراهقات تحدياً. ويركز توفير التثقيف الجنسي الحالي في المدارس بشكل أساسي على الامتناع عن ممارسة الجنس أو تأخير الاتصال الجنسي الأول. يعد الحصول على قبول التربية الجنسية الشاملة أمراً صعباً، خاصة وسط مقاومة الآباء والقادة التقليديين والدينيين. وفي ظل غياب المعلومات، يلجأ الشباب إلى الفضاء الرقمي، حيث لا يتم تنظيم المحتوى أو تحديد العمر.

وتحدث العضو الثالث في فريق المناقشة السيدة براور (الأرجنتين)، عن العملية الكامنة وراء قانون التربية الجنسية الشاملة في بلدها، والتي كانت نتيجة لقرار سياسي قوي. وشددت على أن الدولة ملزمة بتقديم معلومات مثبتة علمياً، بما في ذلك معلومات عن وسائل منع الحمل والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. في الأرجنتين، التربية الجنسية هي حق لجميع الأطفال من رياض الأطفال فصاعداً. إنه ليس موضوعاً قائماً بذاته، ولكنه بدلاً من ذلك يتقاطع مع المناهج الدراسية. تنظم المدارس ورش عمل لأولياء الأمور حول التربية الجنسية الشاملة .وتم إنتاج عشرة ملايين نسخة من كتيّب لمساعدة الشباب على التحدث عن الجنس مع أفراد الأسرة، ويستخدمه البالغون أيضاً. وشددت السيدة براور على أن التربية الجنسية لا تتعلق بالصحة الإنجابية فحسب، بل ترتبط أيضاً بالتنوع.

وأكدت العضو الرابع في فريق المناقشة السيدة ج.كاتوتا مويلوا (زامبيا)، وهي عضو في الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي، على ضرورة أن يفهم البرلمانيون التربية الجنسية فهماً أفضل. يجب أن يرد المزيد من الحملات التي تؤكد على أن التربية الجنسية لا تتعلق بتعليم الأطفال

كيفية بدء حياتهم الجنسية، بل كيفية حماية أنفسهم. ودعت السيدة كاتوتا مويلوا إلى تقديم المزيد من الدعم للمساعدة في زيادة الوعي في بلدها وشددت على الحاجة إلى الوصول إلى المناطق الريفية.

وعبرت العضو الخامس في فريق المناقشة السيدة ج.ستينن (هولندا)، بشأن وصول الأطفال إلى المواد الإباحية. وأوضحت أنها، بصفتها مقررة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، أصدرت مؤخراً تقريراً بعنوان النهج الابتكارية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وشددت على أنه ينبغي لجميع البرلمانيين أن يكونوا أكثر وعياً بالنهج الابتكارية والتطورات التكنولوجية الجديدة. وتحدثت عن الحاجة إلى توفير مساحة مفتوحة وآمنة للنقاش حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وكيف يمكن للبرلمانيين استخدام وظيفتهم في سن القوانين لتوفير بيئة مواتية للتربية الجنسية الشاملة.

وأدلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بمداخلة أثار فيها مسألة الفئات الضعيفة والمهمشة. وأشار إلى دوره في مجلس الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل. كما تطرق إلى عمله كعضو في اللجنة الرفيعة المستوى لقمة نيروبي المعنية بمتابعة الذكرى السنوية الـ25 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتي أكدت، في تقريرها الثاني المنشور في أوائل آذار/مارس 2023، على أهمية تعزيز التربية الجنسية الشاملة للوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، كمسألة عدالة وحقوق إنسان. وأضاف الأمين العام أن هذا الموضوع سيبقى أولوية بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيتابع النقاشات في هذه الورشة.

وأبرزت مداخلات الحضور، من مندوبين من بنغلاديش وبوركينا فاسو والهند والمملكة المغربية والنرويج، الاهتمام الكبير بهذا الموضوع بين البرلمانيين. تحدث الأعضاء البرلمانيون عن أهمية تثقيف ليس فحسب الشباب، ولكن أيضاً الناس في جميع مراحل الحياة. ولا يزال يرد الكثير مما ينبغي القيام به، وترد حاجة إلى إجراء المزيد من النقاشات. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية العمل في هذا المجال، إلى جانب برنامج صحة الأم والطفل وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وشركاء آخرين.

7. الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: *استجابة عالمية – سلسلة اجتماعات بشأن مكافحة الإرهاب – التخفيف من تأثير التهديدات الأمنية من خلال بناء القدرة على الصمود*

عقد الاجتماع الثالث في سلسلة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل في 11 آذار/مارس 2023. وشهد الاجتماع حضوراً كبيراً، حيث أكد أكثر من 60 مشاركاً من أكثر من اثني عشر وفداً، بما في

ذلك برلمانات بلدان الساحل والدول المجاورة. واتبع الاجتماع شكل حلقة نقاش، تضمنت أربع جلسات وستة محاورين.

وسلط الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الضوء على أهمية الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل للاتحاد البرلماني الدولي وأكد دعمه المستمر للمبادرة.

وقدم السيد س. ستروبانتس، مدير أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معهد الاقتصاد والسلام، لمحة عامة عن الوضع الأمني في منطقة الساحل، مشيراً إلى مؤشر الإرهاب العالمي ومؤشر السلام الإيجابي، وكلاهما تم تطويره بواسطة منظمته. وأوضح أن الوفيات الناجمة عن الإرهاب قد ازدادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأن عدم الاستقرار السياسي الناتج عن ذلك انعكس في عدد وحجم الانقلابات في المنطقة. وشدد السيد ستروبانتس على أن إشراك النساء والشباب في استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف أمر ضروري، لأسباب أبسطها أن إشراك المرأة ساعد المجتمعات على البقاء متحدة. وأضاف أنه في منطقة الساحل، كان لإدراج النساء والشباب في التدخلات تأثير مضاعف مثبت في جهود السلام.

وشدد المشاركون على أن الاجتماعات لم تعد كافية وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية. وأكدوا أيضاً لأعضاء فريق المناقشة أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يبالغ في الوفاء بالوعود وأن يخفق في الوفاء بها. وتحتاج بلدان الساحل إلى تمويل لبرامجها لمكافحة الإرهاب. ويجب أن يحضر أي اجتماعات أخرى الممولون والمعنيون الرئيسيون في منطقة الساحل. وتناول المشاركون أيضاً مسألة الحدود التي يسهل اختراقها، والتي يصعب مراقبتها. وطلبوا الدعم الفني والمالي لاحتواء الوضع حتى لا ينتشر الإرهاب إلى دول أخرى في المنطقة.

وقدم السيد م. تانكوانو، الأمين التنفيذي للجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، تقريراً بحث فيه في أسباب الإرهاب، بما في ذلك فشل المجتمع الدولي في الإحاطة علماً بالوضع المتردي في منطقة الساحل. وأشار السيد تانكوانو أيضاً إلى ضعف الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الساحل، مشدداً على أن هذا الاستثمار أمر بالغ الأهمية لوقف مد الإرهاب، فضلاً عن بناء قدرة السكان المحليين على الصمود في وجه التشدد والتطرف والتجنيد.

وأوصى المشاركون بأن تعزز دول الساحل التعاون الإقليمي، على أساس الإخلاص والشفافية، وأن تعزز البرلمانات الرقابة على عمل القوات المسلحة وتنفيذ موازنة الدفاع. ودعوا أيضاً إلى بذل مزيد من

الجهود لبناء الثقة على الصعيدين الوطني والدولي، مشيرين إلى أنه ينبغي دعم المؤسسات الإقليمية وإصلاحها وفقاً لذلك.

******

سادساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد:

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفي ما يلي نتائج الانتخابات والتعيينات:

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين للجنة التنفيذية:

المجموعة الإفريقية

• السيدة إ. ك. ناصروا سابانجو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027.

مجموعة 12+

• السيدة ج. ألم إريكسون (السويد) لتحل محل السيدة سي. ويدغرين التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل ولاية الأخيرة التي تنتهي مدتها في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

انتخبت اللجنة الفرعية للتمويل السيدة ج. ألم إريكسون (السويد) لتحل محل السيدة ك. ويدغرين (السويد) كرئيسة لها. ستكمل ولاية الأخيرة التي تنتهي مدتها في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

3. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلات الإقليميات التالية أسماؤهن في مكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيدة إليمي فريدة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)
- السيدة ج. كافيرا مابيرا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- السيدة ج. أ. تابان (جنوب السودان) لتحل محل السيدة م. بابا موسى سومانو (بنن) التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل ولاية الأخيرة التي تنتهي مدتها في آذار/مارس 2025.

المجموعة العربية

- سعادة السيدة سهام موسى حمود الموسوي (جمهورية العراق)
- سعادة الدكتور جنان محسن رمضان بوشهري (دولة الكويت)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ل. رينولدز (أستراليا)
- السيدة س. سيريفيشابون (تايلاند)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ف. بيرسود (غيانا)
- لوبيز كاسترو (المكسيك)

مجموعة 12+

- السيدة م. ريمبل (كندا)
- السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا)
- السيدة س. باونوفيتش (صربيا) لتحل محل السيدة م. غراندي (إيطاليا) التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل ولاية الأخيرة التي تنتهي مدتها في آذار/مارس 2025.

وانتخب المنتدى السيدة ك. لوبيز كاسترو (المكسيك) لمنصب الرئيسة، وسعادة السيدة إليمي فريدة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لمنصب النائب الأول للرئيسة، وسعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) لمنصب النائب الثاني لرئيسة مكتب النساء برلمانيات.

4. مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب

انتخب المنتدى الأعضاء التالية أسماؤهم في مجلس إدارته لولاية مدتها عامين تنتهي في آذار/مارس 2025.

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد محمد أنوار بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)
- السيدة إ. ت. موتيكا (ناميبيا)

المجموعة العربية

- سعادة السيد كمال أيت ميك (المملكة المغربية)
- سعادة السيدة سارة فلكناز (الإمارات العربية المتحدة)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة د. ر. إستي (إندونيسيا)
- السيد ف. فاكافانوا (تونغا)

مجموعة أوراسيا

- السيدة هـ. هاكوبيان (أرمينيا)
- شاغر

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ب. أغيري (إكوادور)
- السيد و. سوتو (بيرو)

مجموعة 12+

- السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)
- السيدة و.رودينكو (أوكرانيا)

وتم انتخاب السيد د.كاردين (المملكة المتحدة) رئيساً لمجلس الإدارة.

5. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027:

- السيد هـ. تالسما (هولندا)
- السيد أ. مومبونا أموتيكي (زامبيا)

وتم انتخاب السيد هـ.جوليان – لافيريير (فرنسا) رئيساً للجنة.

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم السيدة أ. فاداي (المجر) كمسهلة لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027.

7. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027:

المجموعة العربية

- سعادة السيدة دلال جاسم الزايد (مملكة البحرين)

8. الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027:

المجموعة العربية

- سعادة السيدة لجينة بنت محسن حيدر درويش الزعابي (سلطنة عمان)

• سعادة الدكتور عبدالرحمن بن صنهات بن عبدالله الحربي (المملكة العربية السعودية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

• السيدة س. أمباريش (الهند)

• السيد ع. غولرو (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

• السيدة م. غيراكاستيلو (المكسيك)

مجموعة 12+

• السيد د. دانون (إسرائيل)

• السيد م. كارلسون (السويد)

ولا يزال يرد شاغر لعضو واحد من مجموعة أوراسيا.

وانتخب الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف سعادة السيد منذر بودن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) رئيساً له والسيدة فاداي (المجر) نائباً للرئيس.

9. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027:

المجموعة العربية

• سعادة السيد عباس حسين صالح الجبوري (جمهورية العراق)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

• السيد ك. تونتيسيرين (تايلاند)

ولا يزال يرد شاغر لعضو واحد من المجموعة الإفريقية.

وأعيد انتخاب سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية (جمهورية مصر العربية) نائباً لرئيس مجموعة العمل.

10. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة أيضاً الأعضاء التالية أسماؤهم في مكاتبها لولاية تنتهي مدتها في آذار/مارس 2025:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد محمد أنوار بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لولاية ثانية
- السيد ف. موسوا (ملاوي) لولاية أولى
- السيدة س. أميرو (أوغندا) لولاية أولى

المجموعة العربية

- سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي (جمهورية العراق) لولاية أولى
- سعادة السيد أحمد التويزي (المملكة المغربية) لولاية ثانية

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ب. مهتاب (الهند) لولاية ثانية
- السيدة ر. م. سينغكارو (إندونيسيا) لتحل محل السيدة ي. باريس (إندونيسيا) لإكمال الولاية الثانية لإندونيسيا
- السيد م. رزاخاه (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليحل محل السيد أ. نادري (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) لإكمال الولاية الثانية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. ألبو (جمهورية مولدوفا) لولاية أولى
- *شاغران*

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- *شاغر* (الأرجنتين)
- *شاغر* (تشيلي)

مجموعة 12+

- السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا) لولاية أولى
- السيد ل. ويرلي (سويسرا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

*المجموعة العربية**

- سعادة الدكتورة مريم بطي السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) لولاية أولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ب. س. رودانا (إندونيسيا) لولاية أولى
- السيدة م. ر. ج. أريناس (الفلبين) لولاية أولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة إ. كويستا سانتانا (إكوادور) لولاية ثانية

مجموعة 12+

- السيدة ج. بوروكيين (ليتوانيا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيدة إليمي فريدة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لولاية أولى

المجموعة العربية

- سعادة السيدة تمام محمد عبد القادر الرياطي (المملكة الأردنية الهاشمية) لولاية أولى
- سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري (دولة قطر) لولاية ثانية
- سعادة السيد حميد عبد الله بن حسين الأحمر (الجمهورية اليمنية) لولاية أولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ف. هـ. (باكستان) لولاية أولى

مجموعة أوراسيا

- *شاغر*

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة م. د. س. ألفا بريتو (بيرو) لولاية أولى

مجموعة 12+

- السيد ف. سانشيز ديل ريال (إسبانيا) لولاية أولى
- السيد ك. لوهر (سويسرا) لولاية أولى
- السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد علي طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لولاية أولى
- السيد د. لاوهينغماي (تشاد) لولاية أولى

*المجموعة العربية**

- سعادة الدكتور عبيد محمد المطيري (دولة الكويت) لولاية ثانية

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد هـ. أوياغي (اليابان) لولاية أولى
- السيدة ب. كايتانو (الفلبين) لولاية أولى

* في 26 آذار/مارس 2023، تلقى الاتحاد البرلماني الدولي رسالة رسمية من مجلس الأمة في دولة الكويت تحدد أن المحكمة الدستورية قد ألغت الانتخابات التي جرت في البلاد في العام 2022 وأن عضو المكتب من دولة الكويت المعين خلال الجمعية العامة لم يعد عضواً في البرلمان. وعلى هذا النحو، يحتفظ عضو مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السابق من دولة الكويت بمنصبه في المكتب، وأعيد تعيين عضو مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة لولاية ثانية.

مجموعة 12+

- السيد د. ماكغينتي (كندا) لولاية أولى
- السيدة أ. شكروم (أوكرانيا) لولاية أولى

11. المقررون

عينت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين السيدة م. ستولبزر (الأرجنتين) والسيد س. لاكروا (بلجيكا) كمقررين مشاركين للبند المعنون "*معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*".

وعينت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السيد س. باترا (الهند) والسيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) سعادة الدكتورة مريم بطي السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) كمقررين مشاركين للبند المعنون "*الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى الطاقة الخضراء بأسعار معقولة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف*".

بالإضافة إلى ذلك، عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان السيد إي. بوستامانتي (بيرو) مقرراً مشاركاً لموضوع *الاتجار في دور الأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر* (المقرر اعتماده في الجمعية العامة الـ147) إلى جانب السيدة ل. رينولدز (أستراليا)، التي عُينت خلال الجمعية العامة السابقة في كيغالي.

******

سابعاً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية:

عقدت المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي، برئاسة معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق، وذلك يوم الجمعة، الواقع في 10 آذار/ مارس 2022، عند الساعة 17:00 ولغاية 19:00، في المركز الإعلامي – حلبة البحرين الدولية (BIC)، حيث تم البحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146، والدورة الـ 211 للمجلس الحاكم، وتضمن جدول الأعمال البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال.
2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.
3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم.
4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).
5- ما يستجد من أعمال.

البند الأول من جدول الأعمال:

إقرار جدول الأعمال:

بعد استعراض جدول الأعمال، تمت الموافقة عليه وشُرع بالبدء بالاجتماع.

البند الثاني من جدول الأعمال:

تقرير ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي:

عرض معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة، تقريره مبيناً فيه الأمور التي تم التوافق عليها خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية:

معالي الأخ / محمد الحلبوسي الموقر
رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب بجمهورية العراق الشقيقة،
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس البرلمانية العربية الشقيقة،
الأخوة والأخوات الزملاء،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..،

يسعدني أن أستعرض لكم تقرير مشاركتي في أعمال اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، واللجان الفرعية التابعة لها بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية، وسيغطي هذا التقرير القضايا التي تمت مناقشتها والمتعلقة بعمل الاتحاد.

د. علي راشد النعيمي
ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية

المسائل المتعلقة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي

1- الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي:

شاركت بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية في اجتماع اللجنة الفرعية للشؤون المالية التابعة للجنة التنفيذية في الاتحاد، حيث استعرضت اللجنة خلال هذه الدورة الوضع المالي للاتحاد

حتى يناير 2023م، والمساهمات الطوعية المقدمة من المنظمات والبرلمانات الوطنية. نظرا للتاريخ المبكر للجمعية، لم يكتمل تقرير المدقق الخارجي على حسابات الاتحاد للعام 2022، لذا سيتم تأجيل النظر في الحساب الختامي للاتحاد للعام 2022 حتى الدورة القادمة للجمعية أكتوبر 2023م.

أما بشأن المساهمات الطوعية، استطاع الاتحاد الابقاء على مستوى المساهمات الطوعية من خلال تجديد الاتفاقية الموقعة مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) في يونيو 2022 لمدة ثلاثة سنوات (من أبريل 2022 إلى ديسمبر 2024)، وتعتبر الوكالة من الجهات المانحة الرئيسية للاتحاد خلال السنوات السابقة. كما أن هناك منح سابقة مقدمة من عدة منظمات وبرلمانات وطنية، منها عدة جهات عربية، الأولى المنحة المقدمة من مجلس الشورى لدولة قطر الشقيقة بقيمة 2.05 مليون فرنك سويسري لدعم مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي. بالإضافة إلى منحة أخرى مقدمة من المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 494 ألف فرنك سويسري مقسمة بين دعم برنامج مكافحة الإرهاب (83٪) وبرنامج الشراكة بين الجنسين (17٪). كما قدم البرلمان العربي منحة مقدرة بـ 60 ألف دولار أمريكي / 55000 فرنك سويسري.

الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي: كانت لتقلبات أسواق صرف الدولار واليورو امام الفرنك السويسري والوضع الاقتصادي في منطقة اليورو الأثر على نفقات وعائدات الاتحاد البرلماني الدولي، إلا أن منذ بداية العام تحولت أسعار الفائدة في سويسرا من منطقة سلبية

إلى منطقة إيجابية لأول مرة منذ ثماني سنوات. تمكن الاتحاد البرلماني الدولي من تنشيط حسابات الودائع محددة المدة لأول مرة منذ عام 2015 وسيتمكن مرة أخرى من كسب عوائد خالية من المخاطر من هذه الحسابات في الفترة المقبلة.

الاشتراكات السنوية في عام 2023: شهدت الاشتراكات السنوية للبرلمانات الوطنية في عام 2023 ارتفاعا بنسبة 3٪ بناء على قرار الدورة الـ210 للمجلس الحاكم (أكتوبر 2022)، إلا أنها لا تزال أقل من المستوى الذي كان عليه في عام 2008 (قبل خمسة عشر عاما). تلقى الاتحاد البرلماني الدولي مدفوعات قدرها 4.0 مليون فرنك سويسري للاشتراكات المقررة للعام الحالي، أو 36٪ من المبلغ المستحق (مقارنة ب 3.9 مليون فرنك سويسري و36٪ من المبلغ المستحق في 6 مارس 2022). وبلغ متأخرات المساهمات في السنوات الماضية حتى 23 فبراير 2023، 2,024,000 فرنك سويسري (مقارنة ب 1,605,400 فرنك سويسري في 6 مارس 2022)، مما يشكل تحدياً للاتحاد، وضرورة أن يبذل جهوداً إضافية في حث البرلمانات الوطنية بدفع اشتراكاتها ومتأخراتها السابقة، وقيام ممثلي المجموعات الجيوسياسية بدعم الاتحاد في ذلك.

2- لجنة الشفافية والمساءلة والانفتاح:

شاركت بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية في مجموعة العمل حول الشفافية والمساءلة والانفتاح التابعة للجنة التنفيذية، حيث ناقشت المجموعة وثيقة مدونة السلوك الخاصة

بمسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي بهدف مساعدتهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه الاتحاد البرلماني الدولي.

وتنطبق القواعد على مسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي في جميع جوانب حياتهم العامة أثناء قيامهم بواجباتهم في تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي وعمله، ولا ينطبق عليهم أثناء قيامهم بواجباتهم المهنية الأخرى أو حياتهم الخاصة. أما على مستوى الأمانة العامة، يخضع سلوك الأمين العام وموظفي الاتحاد البرلماني الدولي لقواعد السلوك لموظفي الاتحاد فضلاً عن سياسة منع الاحتيال والفساد التي تعد مكملة لقواعد ولوائح الموظفين والقواعد الإجرائية الأخرى.

وبناء على الوثيقة التي استعرضت، فإن هذه القواعد غير ملزمة قانونياً، كما أنها ليست اتفاقاً أو قسماً، إنما مبني على افتراض أن جميع مسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي سيوافقون على اتباع هذه المدونة من اليوم الذي يبدئون فيه مهمتهم كمسؤولين في الاتحاد، وستقوم اللجنة خلال الفترة القادمة باقتراح آلية تطبيق هذه القواعد والجهة المسؤولة عن المحاسبة.

3- تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي:

استعرض الأمين العام للاتحاد تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022، والذي ترجم باللغات الرسمية الأربعة، وكان العام 2022 العام الأول لتنفيذ استراتيجية الاتحاد للفترة 2022-2026. ووضح التقرير كيف ساعد الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى العام، على تنفيذ الأهداف الخمسة الموضوعة للاتحاد من خلال المشاركة الفاعلة والتأثير. وحسب التقرير شكل نسبة مشاركة المرأة في جمعيات الاتحاد 37%، ونسبة مشاركة الشباب

25%، كما قام الاتحاد بـــ 69 نشـــاطاً وطنياً لدعم 23 برلماناً، وتنظيم 73 فعالية عالمية واقليمية بما فيها جمعيتي الاتحاد.

4- المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي:

استمعت اللجنة التنفيذية لتقرير الأمين العام حول المشاورات التي أجراها بشأن استضافة مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في كل من جمهورية مصر العربية الشقيقة والأوروغواي. وعقدت الأمانة العام للاتحاد العديد من الاجتماعات الافتراضية مع كلا البرلمانين، وتم الاتفاق مع الأوروغواي، بأن تكون الخطوة الأولى هي إبرام اتفاق البلد المضيف بين الاتحاد البرلماني الدولي وحكومة الأوروغواي. وفي حالة جمهورية مصر العربية الشقيقة، تبادل البرلمان وأمانة الاتحاد البرلماني الدولي مشـــاريع اتفاقات البلد المضـــيف. وفي الاجتماع الذي عقد بتاريخ 01 مارس 2023، التزم الأمين العام للبرلمان المصـــري بتزويد أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بتعليقات وزارة الخارجية المصـــرية على النموذج المقدم من الاتحاد البرلماني الدولي، كما أبلغ أمانة الاتحاد بأنه تلقى تأكيدات من كلا المجموعتين الجيوســـياســـيتين الإفريقية والعربية بدعمهما لإنشاء مكتب إقليمي في القاهرة للمنطقة العربية.

5- جائزة IPU Cremer-Passy:

استعرضت اللجنة التنفيذية التعديلات المقترحة على نظام الجائزة، والتي تشمل دمج آلية تقييم المرشحين في النظام، وإضافة تعديلات أخرى تضمن نظاماً أكثر إنصافاً لتوزيع الأصوات. ومن المقترح في هذه الدورة من الجائزة وتماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026 وتركيزها على العمل المناخي، هو منح الجائزة لنائب أو مجموعة من النواب الذين قدموا مساهمات بارزة في العمل المناخي.

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم

عرض السيد الأمين العام للاتحاد البنود الطارئة، وتمت المناقشة بين الوفود العربية.

وتم الاتفاق على دعم الطلب المقدم من مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة تحت عنوان: **"تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين"**

البند الرابع من جدول الأعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد:

عرض السيد الأمين العام الشواغر، وتمت المناقشة بين الوفود العربية.

وتم الاتفاق على الشواغر للمجموعة العربية.

وحضر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جانباً من الاجتماع، حيث أوضح بعض الأمور المتعلقة بالاجتماعات، وقضايا تتعلق بالاجتماعات المستقبلية، وضرورة التعاون بين المجموعات الجيوسياسية والاتحاد، ودار نقاش حول أبرز القضايا شارك فيه عدد من رؤساء المجالس والوفود.

******

ثامناً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146، والدورة 211 للمجلس الحاكم، يوم 11 آذار /مارس 2023 من الساعة 11:30 إلى الساعة 13:00 وذلك في قاعة Grand Hall E (Classroom2)بمدينة المنامة بمملكة البحرين.

******

تاسعاً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146، والدورة 211 للمجلس الحاكم.

******

عاشراً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146، والدورة 211 للمجلس الحاكم.

******

حادي عشر– أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة موجزة، عن أعمال الجمعية العامة الـ 146، والاجتماعات ذات الصلة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكلٍ من ممثل الاتحاد البرلماني الإفريقي، والأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تهم المجموعة البرلمانية العربية. كما تمت ترجمة كافة الوثائق التي تم اعتمادها خلال الاجتماعات ووزعت على الوفود في الوقت ذاته.

والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقّرة، إبداء أي ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء، تعميماً للفائدة المرجوة.

****

ثان عشر – الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة

الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

نتائج التصويت

البند الطارئ

المقترح 1: الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف (الأرجنتين)

المقترح 2: تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين (دولة قطر)

المقترح 3: إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وتركيا، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال (الأرجنتين، وتشيلي، وألمانيا، وهولندا، وأوكرانيا بدعم من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+)

المقترح 4: إنشاء صندوق عالمي للبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ (المجموعة الإفريقية)

المقترح 5: الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العدوان والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

	البلد	الأصوات نظرياً	عملياً	المقترح 1 رد	ضد	امتناع	المقترح 2 رد	ضد	امتناع	المقترح 3 رد	ضد	امتناع	المقترح 4 رد	ضد	امتناع	المقترح 5 رد	ضد	امتناع	غائب	الملاحظات
1	ألبانيا	11	11																x	
2	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16	16		16		16				16			16				16		
3	انغولا	15	15		7	8	8		7			14	10		5	15				
4	الأرجنتين	16	14	7		7	7		7	7		7	7		7			14		جندر واحد (2x)
5	ارمينيا	11	11																x	
6	أستراليا	14	14		14			14			14			14			14			
7	النمسا	12	12		12			12			12			12			12			
8	أذربيجان	13	13	13			13			13			13					13		
9	مملكة البحرين	11	11		11		11			11			11				11			
10	بنغلادش	21	21																x	
11	بيلاروسيا	12	12		12		12				12			12			12			
12	بلجيكا	13	13		13			13		13				13				13		
13	دولة بوليفيا متعددة القوميات	13	13	13			10		3	5	8		13			5		8		

	البلد	الأصوات		المقترح 1			المقترح 2			المقترح 3			المقترح 4			المقترح 5			ناقص	الملاحظات
		بقبل	فعلياً	رد	ح	ح	رد	ح	ح	رد	ح	ح	رد	ح	ح	رد	ح	ح		
14	البوسنة والهرسك	11	8																x	جندر واحد (2x)، عضو برلماني واحد
15	بوتسوانا	11	11		11			11			11			11			11			
16	الجزائر	22	20	20				20		20			20				20			جندر واحد (2x)
17	بوركينا فاسو	14	14	7	7		14			14			14				14			
18	بوروندي	13	13	13			13			13			13			13				
19	كابو فيردي	10	10																x	
20	كمبوديا	13	13	5	5		5	5		3	7				10		10			
21	الكاميرون	14	14																x	
22	كندا	15	15		15			15			15			15				15		
23	جمهورية إفريقيا الوسطى	12	0																	لا يحق لها التصويت
24	تشاد	13	13	13	13		13			13			13				13			
25	تشيلي	13	13	7	6			13			13		6	7			13			
26	جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	10	10	10			10			10			2		8	7	3			
27	ساحل العاج	14	14	14			14			14			14				14			
28	كرواتيا	11	11																x	
29	قبرص	11	11	11				11		3	8		5		6	11				
30	جمهورية التشيك	13	13		13			13			13			13		13				
31	جمهورية الكونغو الديمقراطية	19	19	19			19			19			19			19				
32	الدنمارك	12	12		12			12			12			12		12				
33	جمهورية الدومينيكان	13	10																x	عضو برلماني واحد
34	الإكوادور	13	13	13			4			7	6		13				13			
35	جمهورية مصر العربية	20	20		20		20					20		20		20				

	البلد	الأصوات			المقترح 1			المقترح 2			المقترح 3			المقترح 4			المقترح 5			غائب	الملاحظات
		نظري	عملياً		رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع		
36	غينيا الاستوائية	11	11		3	8	8	8		3	3	8		11					11		
37	إستونيا	11	11			11	11		11		11				11			11			
38	إسوانيني	11	11																	×	
39	إثيوبيا	20	20		20			20				20		20					20		
40	فيجي	10	10		10			10				10		10					10		
41	فنلندا	12	12			10			10		10				10			10			
42	فرنسا	18	18			18			18		18			18					18		
43	الغابون	11	9																	×	جندر واحد (2x)
44	غامبيا	11	11				11	11			11			11					11		
45	جورجيا	11	11				11	11			11			11					11		
46	ألمانيا	19	19			19			19		19				19			19			
47	غانا	15	15				15	15				15		15			10		5		
48	اليونان	13	13		13			13			13			9	4				13		
49	غينيا	13	13		7		6	13			10	3		12		1			13		
50	غينيا بيساو	11	0																		لا يحق لها التصويت، جندر واحد (2x)
51	غيانا	10	10																	×	
52	المجر	12	12			12			12		12				12			12			
53	آيسلاندا	10	10				10		10		10				10			10			
54	الهند	23	23		23			23				23		23					23		
55	إندونيسيا	22	22			22			22			22			22			22			
56	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19	19			19			19			19			19			19			
57	جمهورية العراق	16	16			16			16			16			16			16			
58	أيرلندا	12	12			12		12			12				12			12			
59	إسرائيل	12	12			12			12		12				12			12			
60	إيطاليا	17	17			17			17		17			17					17		
61	اليابان	20	20		20						20			20					20		
62	المملكة الأردنية الهاشمية	13	13			13		13				13			13			13			

	البلد	الأصوات		المقترح 1			المقترح 2			المقترح 3			المقترح 4			المقترح 5			غائب	الملاحظات
		نظرياً	فعلياً	ر	ضد	امتناع	ر	ضد	امتناع	ر	ضد	امتناع	ر	ضد	امتناع	ر	ضد	امتناع		
63	كازاخستان	13	13				13					13			13			13		
64	كينيا	17	17	17			17			17			17					17		
65	دولة الكويت	11	11		11		11				11			11			11			
66	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12	12	12			12				12		12				12			
67	لاتفيا	11	11		11					11				11			11			
68	ليبيريا	12	12																x	
69	دولة ليبيا	12	12		12		12				12		12				12			
70	ليختنشتاين	10	10			10		10		10							10			
71	ليتوانيا	11	10		10			10		10				10			10			عضو برلماني واحد
72	مدغشقر	14	12																x	جندر واحد (2x)
73	ملاوي	13	13	13			13			13			13					13		
74	ماليزيا	15	13	10			10			10			10					10		جندر واحد (2x)
75	مالديف	10	10	10			10			10			10					10		
76	مالي	14	14			14	14			6		8	14			14				
77	مالطا	10	8		8			8		8				8			8			جندر واحد (2x)
78	موريشيوس	11	11	11			11			11			11					11		
79	المكسيك	20	20	10		10	20			20			5		15			20		
80	موناكو	10	10																x	جندر واحد
81	منغوليا	11	9																x	جندر واحد (2x)

	البلد	الأصوات			المقترح 1			المقترح 2			المقترح 3			المقترح 4			المقترح 5			غائب	الملاحظات
		نظري	عملي		ر	ف	امتناع	ر	ف	امتناع	ر	ف	امتناع	ر	ف	امتناع	ر	ف	امتناع		
82	المملكة المغربية	15	15			15		15				15			15			15			
83	موزمبيق	15	15		5		10	7		8	15		15	15			15		15		
84	ناميبيا	11	11				11			11			11	11			11		11		
85	نيبال	15	15																	x	
86	هولندا	13	13			13			13		13				13			13			
87	نيوزيلندا	12	12			12			12		12				12			12			
88	النيجر	14	14			14		14				14			14			14			
89	نيجيريا	22	22																	x	
90	النرويج	12	12			12			12		12				12			12			
91	سلطنة عمان	11	11			11						11			11			11			
92	باكستان	22	22		12		10	22			22		22	22			22		22		
93	دولة فلسطين	12	12			12		12				12			12			12			
94	باراغواي	12	8			8			8		8				8			8			جندر واحد (2x)، عضو برلماني واحد
95	بيرو	15	15		4	11			15		15				15			15			
96	الفلبين	20	20		20			20			20			20				20			
97	بولندا	15	15			15			15		15				15			15			
98	البرتغال	13	13			13			13		13				13			13			
99	دولة قطر	11	11			11		11				11			11			11			
100	جمهورية كوريا	17	17		17			17		17	17			17			17				
101	رومانيا	13	13			13			13		13				13			13			
102	روسيا الاتحادية	20	20			20		20				20		20				20			
103	رواندا	13	13				13	13			13			13				13			
104	سان مارينو	10	10			10			10		10				10			10			
105	المملكة العربية السعودية	15	15			15			15			15			15			15			
106	السنغال	13	13																	x	
107	صربيا	12	12		12			12			12			12				12			

	البلد	الأصوات نظرياً	عملياً	المقترح 1 ر	ض	ا	المقترح 2 ر	ض	ا	المقترح 3 ر	ض	ا	المقترح 4 ر	ض	ا	المقترح 5 ر	ض	ا	غائب	الملاحظات
108	سيشيل	10	8			8			8			8			8			8		جندر واحد (2x)
109	سيراليون	12	12																x	
110	سنغافورة	12	12																x	
111	سلوفاكيا	12	10																x	جندر واحد (2x)
112	سلوفينيا	11	11		11			11			11			11			11			
113	جمهورية الصومال الفيدرالية	13	13																x	
114	جنوب إفريقيا	17	17	17			17			17			17			17				
115	جنوب السودان	13	13	13			13			13			13			13				
116	إسبانيا	16	16		16			16			16			16			16			
117	سريلانكا	14	14																x	
118	سورينام	10	10	5		5	5		5			10			10			10		
119	السويد	13	13		13			13			13			13			13			
120	سويسرا	12	12	6	6			12			12		6	6			12			
121	الجمهورية العربية السورية	14	14		14		14			14				14			14			
122	تايلاند	18	18	18			18			18			18			18				
123	تيمور- ليشتي	11	11	11			11			11			9		2	6		5		
124	توغا	10	8	8			8			5		3	8			8				جندر واحد (2x)
125	تركيا	19	19	19			19					19		19		19				
126	تركمانستان	12	8																x	جندر واحد (2x)، عضو برلماني واحد
127	أوغندا	16	16	16			16			16			16			16				

	البلد	الأصوات			المقترح 1			المقترح 2			المقترح 3			المقترح 4			المقترح 5			غائب	الملاحظات
		نظرياً	عملياً		رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع		
128	أوكرانيا	16	16			16		3		13	16			11		5		16			
129	دولة الإمارات العربية المتحدة	12	12			12		12				12			12			12			
130	المملكة المتحدة	18	18			18			18		18				18			18			
131	جمهورية تنزانيا المتحدة	18	18			18		18			18			18			18				
132	الأوروغواي	11	11			11			11		11					11		11			
133	أوزبكستان	15	15																	x	
134	فيتنام	19	19																	x	
135	الجمهورية اليمنية	15	13			13		13				13			13			13			جندر واحد (2x)
136	زامبيا	13	13			13		13			13			13			13				
137	زيمبابوي	13	13		13			13					13			13			13		
	المجموع:	1883	1823		373	727	393	756	444	293	801	333	358	535	640	318	88	705	700		

إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة		1120		1200		1134		1175		793		
عدد ثاني الأصوات الواجب الحصول عليها	747	لم يحصل عليها	800	لم يحصل عليها	756	حصل عليها	783	لم يحصل عليها	529	لم يحصل عليها		
الأغلبية البسيطة		لم يحصل عليها		حصل عليها		حصل عليها		لم يحصل عليها		لم يحصل عليها		
القاعدة **34** الفقرة **3** (ثلث الأصوات):	608	لم تُتبع		أُتبعت		أُتبعت		لم تُتبع		لم تُتبع		

المجلس الحاكم بالنسبة لتصويت المجلس الحاكم الذي يتطلب أغلبية بسيطة (بدلاً من الأغلبية المطلقة) وفقاً للمادة 35 (ج):

يجب أن تكون الأغلبية المشار إليها في النتائج أكثر من نصف "إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة".

وفي حالة كان المجموع هو عدد زوجي، فإن الأغلبية هي نصف المجموع +1 (على سبيل المثال، 2/130 +1 = 66).

وإذا كان عدداً فردياً، فيقسم المجموع على 2 ويُقرّب العدد (على سبيل المثال، 2/123 =61.5=>62).

******

ثالث عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً عن أعمال الجمعية الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ211 للمجلس الحاكم، والعمل جارٍ على ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبَل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد المجالس والبرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية، بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي